



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تليفاكس «00963 11 3321775» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

احتجاجات أمريكا:
بداية، والقادم أعظم!

يعلّمنا تاريخ الحركات الطلابية في الدول الغربية، وفي العالم كله أيضاً، أن الأسباب العميقة لها كانت دائماً داخلية لا خارجية. ورغم أن الزناد القادح لها في كثير من الأحيان كان متعلقاً بالسياسات الخارجية، كما في حالة فيتنام أو جنوب إفريقيا والآن فلسطين، فإن أساسها العميق كان مرتبطاً دائماً بالآزمات الداخلية، وخاصة ببعديها الاقتصادي-الاجتماعي والسياسي-الديمقراطي.

هذا الكلام لا يقلل بحال من الأحوال من أهمية وجوهية حضور القضية الفلسطينية في قلب الحركة الطلابية الجديدة في الولايات المتحدة، ولكنه يضع الأمور في نصابها بالمعنى الموضوعي، ويسعى لكشف أعماقها وأبعادها الفعلية؛ فوجود فلسطين في مركز الحدث، ليس أمراً تصادفياً بحال من الأحوال؛ «إسرائيل» هي التجسيد الأكثر وضوحاً لقبح النظام الدولي القائم بمركزه الغربي، وهي التجسيد الملموس لانعدام العدالة الاجتماعية وللمعايير المزدوجة وللنفاق الأخلاقي و«الديمقراطي»، وفي الحقيقة للانحطاط والتعفن الكامل للمنظومة السابقة وانتقالها الشامل نحو العنف السافر المعادي للبشرية بأسرها، بما فيها الشعوب الغربية نفسها.

يعلّمنا أيضاً، تاريخ الحركات الطلابية في الغرب في القرن العشرين، أنها تعمل بمفعول الدومينو، وأنها بالتالي لن تبقى محصورة في الولايات المتحدة وإنما ستعمد عما قريب الجامعات الأوروبية، وربما تمتد أبعد من ذلك. يعلّمنا أيضاً، أن هذه الاحتجاجات، وإن بدأت طلابية، إلا أنها في معظم الأحيان، تمتد نحو شرائح أوسع من المجتمع، وخاصة نحو الطبقة العاملة التي تملك كل الأسباب التي تدفعها للاحتجاج ولرصد الصفوف عبر أشكال تنظيمية معاصرة أشد تعقيداً، ومرونة في الوقت نفسه، من الصيغ التنظيمية التي كانت سائدة ضمن الفضاء السياسي القديم، وبما يسهم بشكل ملموس في خلق الفضاء السياسي الجديد.

تجارب الحركات الطلابية السابقة، وخاصة في فرنسا 1968، هي أيضاً، تعلّمنا وتعلم الحركة الصاعدة ألا تقع في أخطائها، وألا يتم حرفها واستخدامها من جانب النخبة نفسها التي انتفضت ضدها، وذلك في إطار النضج الموضوعي المتعاظم للثلاثية الثورية الأساسية: أ. أولئك الذين فوق لم يعودوا قادرين على مواصلة الحكم بالطرق السابقة «وهذا يعبر عن أحد أوجه الانقسام العميق غير المسبوق، والذاهب نحو مزيد من الحدة، ضمن النخبة الأمريكية»، ب. الذين تحت يرفضون استمرار الحكم بالطرق السابقة، «والنخب عالمياً، ترى في محكوميتها الداخليين عدوها الأخطر والأكثر أساسية، وهذا ينطبق بشكل أوضح في الحالة الأمريكية»، ج. نشاط سياسي متصاعد للجماهير. وفي إطار استكمال وتنضيج هذه الثلاثية، يبرز عنصرها الأهم؛ العامل الذاتي المتمثل ليس فقط بنشاط سياسي متصاعد لمن هم تحت، بل ومنظم. رغم أن الحركة ما تزال في بداياتها الأولى، إلا أن تلمس عمقها وجوهرها، يسمح بالقول إنها تظهر سافر لآزمة الأمريكية الداخلية من جهة، وأهم من ذلك أنها تظهر لآزمة المنظومة العالمية بأسرها ليس ببعدها السياسي فحسب، بل وأيضاً بوصفها أزمة في النموذج الاقتصادي-الاجتماعي السائد في الكوكب، النموذج الرأسمالي.

التأثيرات التي ستحملها هذه الحركة، وتداعياتها القادمة، من شأنها أن تسهم إسهاماً جدياً في عملية التحول العالمي الكبرى الجارية، ومن شأنها أن تساهم في تسريعها؛ وإذا كانت الحركات الطلابية قد تمّ الالتفاف عليها عام 1968، فإنها مضت نحو غاياتها النهائية في مناسبات أخرى عديدة -ليس كفاعل وحيد، ولكن كفاعل مهم- بينها إنهاء دولة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، وإنهاء حرب فيتنام. وليس بعيداً، أن تمضي -في نهاية المطاف- نحو ما ترفعه من شعارات اليوم بخصوص فلسطين، وربما أبعد وأعمق من ذلك، ما تعد به من شعارات لم ترفع بعد تخص الداخل الأمريكي نفسه.

هذا كله، يؤكد ليس فقط أن العالم كله يعيش مرحلة تحول كبرى، بل يعيد إلقاء الضوء على أننا في سورية نسير حتى الآن عكس التاريخ، وأن استمرار المصالح الضيقة الأنانية في تحديد اتجاهنا يجب أن يتوقف فوراً، عبر حلّ سياسي شامل بالاستناد إلى 2254، يعيد توحيد الشعب والبلاد، وينقلنا من هامش التاريخ والأحداث إلى منتهاها!

الأرقام تكذب الغطاس:

هل حقاً لا توجد موارد للدعم في سورية؟

[12]

شؤون عربية ودولية

الصين... تدفع ملف
المصالحة الفلسطينية

17

شؤون محلية

حماة...
الزراعة دون ماء وكهرباء!

09

ملف «سورية 2024»

الحركة الاحتجاجية الطلابية
في الولايات المتحدة بعد أسبوع

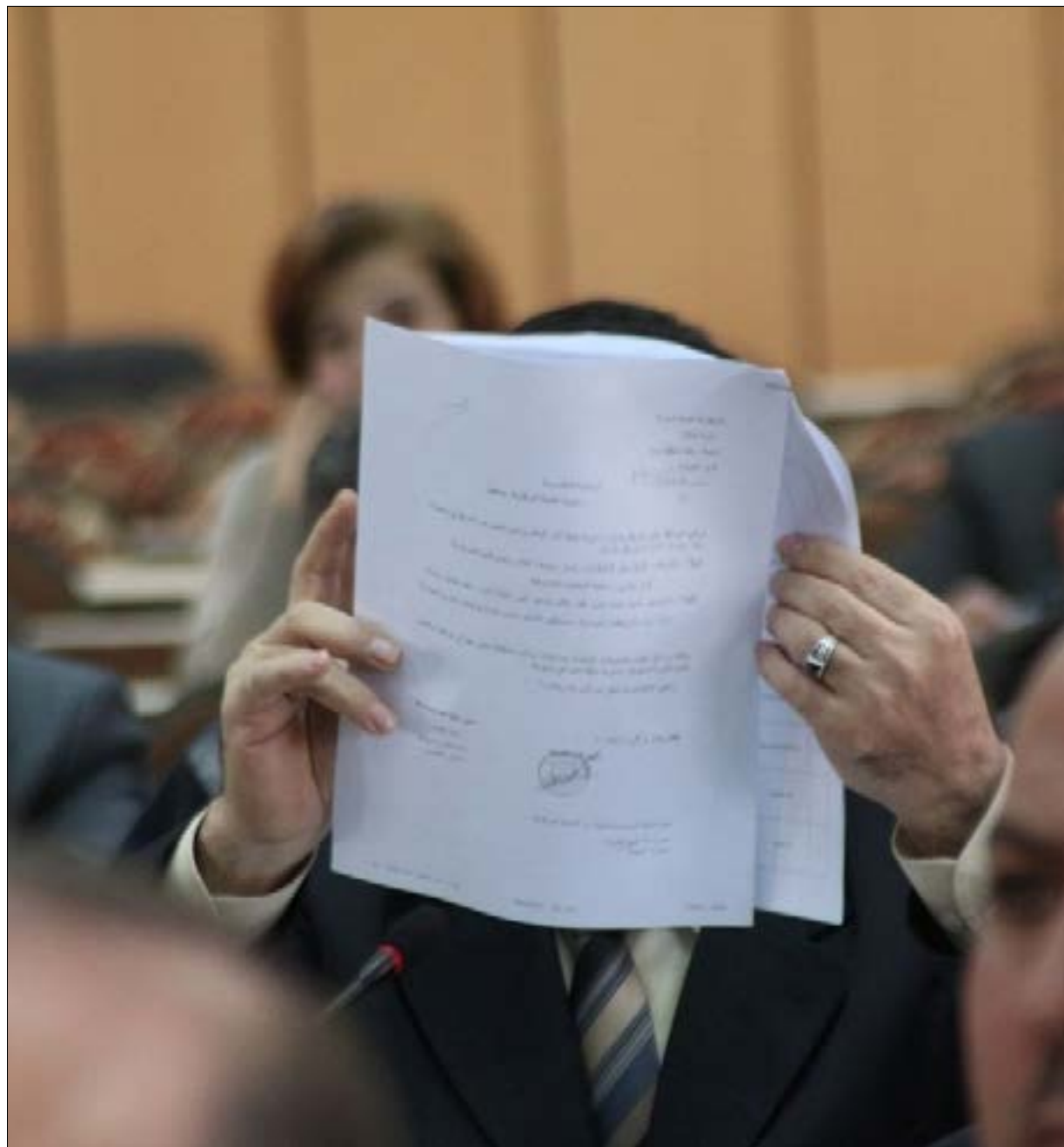
06

شؤون عمالية

حزب تنفيذي على الحسابات المصرفية
للاتحاد العام لنقابات العمال!

02

حزب تنفيذي على الحسابات المصرفية للاتحاد العام لنقابات العمال!



في سابقة من نوعها تم إلقاء الحزب التنفيذي على الحسابات المصرفية العائدة للاتحاد العام لنقابات العمال، في كافة المصارف العامة والخاصة ومصارف التمويل الصغير في القطر، وذلك بناء على كتاب مصرف سورية المركزي رقم 1129/ص تاريخ 2024/3/27، استناداً إلى قرار رئاسة التنفيذ المدني في دمشق رقم 4197 لعام 2024!

العمال، المودعة بالمصارف العامة والخاصة، بغالبيتها عبارة عن المبالغ المقتطعة من أجور العمال المنضوين تحت مظلة المنظمة النقابية كاشتراكات شهرية، وبالتالي فإن المبلغ الذي سيتم استيفاؤه استناداً لقرار التنفيذ هو قضم لأموال العمال وعلى حسابهم! فالخصومة بين الاتحاد والجمعية، وبغض النظر عن مبرراتها ومسوغياتها، دفع ضريبة من الناحية العملية العمال بشكل مباشر من خلال خسارتهم المباشرة للمبلغ المرقوم المشار إليه كجزء من أموال الاتحاد المقتطعة من أجورهم! ما سبق يفسح المجال لطرح الكثير من التساؤلات المشروعة، التي نختصرها بالتالي:

ما مبررات الخصومة مع الجمعية التي وصلت بخواتيمها لخسارة الاتحاد لها عبر أروقة القضاء؟!

ما مدى صوابية الإجراءات القانونية المتبعة بهذه الخصومة من قبل الاتحاد؟!

مسؤولية العمال عن هذه الخصومة، باعتبارهم المتضررين المباشرين من نتائجها!

وربما سيكون للحديث تنمة بحال توفر المزيد من التفاصيل والمعلومات!

من الليرات السورية، وقد باتت محجوزة الآن! واختصاراً، وبعيداً عن أسباب ومبررات الخصومة بين الاتحاد والجمعية، يمكن القول:

إن وصول الأمر إلى إلقاء الحزب التنفيذي على أموال الاتحاد العام لنقابات العمال يعني أن كل الإجراءات القضائية، المتبعة عادة بين الخصوم عبر أروقة القضاء، كانت قد استكملت ووصلت إلى خواتيمها المتمثلة بالحزب التنفيذي لاستيفاء المبلغ المشار إليه أعلاه لمصلحة الجمعية، أي بخسارة الاتحاد العام لنقابات العمال خصومته مع الجمعية عبر القضاء وبشكل مبرم! كذلك يمكن القول إن الحزب المعمم أعلاه على الأرصدة والحسابات يعني أن الاتحاد العام لنقابات العمال قد أسقط بيده على مستوى إمكانية تمويل وتغطية أبسط نفقاته اليومية والشهرية حالياً، ولعل الأهم بهذا الإطار هي استحقاقات العاملين لديه، أي أن الاتحاد سيكون عاجزاً نسبياً عن القيام بأبسط مهامه ومسؤولياته وواجباته، وذلك لحين استيفاء المبلغ أعلاه لصالح الجمعية وإلغاء قرار الحزب!

أما أهم ما تجدر الإشارة إليه فهو أن أموال وأرصدة الاتحاد العام لنقابات

وفي بعض التفاصيل أن الحزب التنفيذي كان لمصلحة طالب التنفيذ، المتمثل بالجمعية التعاونية الإنتاجية لصناعة الألبسة الجاهزة والتريكو، استيفاءً لمبلغ 1,513,956,791 ليرة! «أكثر من مليار ونصف».

وفي مزيد من التفاصيل فإن بنك سورية والخليج أعلم رئاسة التنفيذ المدني بدمشق أنه تم الحزب على الحساب المصرفي للاتحاد العام لنقابات العمال، بتفرع «جار شركات» برصيد حساب قدره 8000 ليرة، وتفرع «ودیعة متحركة شركات» برصيد 559,718,749 ليرة!

وكذلك أعلم بنك قطر الوطني - سورية رئاسة التنفيذ المدني بدمشق بوجود حساب للاتحاد العام لنقابات العمال، بتفرع حساب جار بمبلغ 60.977,375 ليرة، ووديعة لأجل بمبلغ 1,000,000,000 ليرة تستحق بتاريخ 2024/11/28، ووديعة لأجل بمبلغ 500,000,000 ليرة تستحق بتاريخ 2024/12/3!

ومما لا شك فيه أن بقية المصارف «العامة والخاصة» أعلمت رئاسة التنفيذ المدني بدمشق بما لديها من حسابات وأرصدة باسم الاتحاد العام لنقابات العمال، ولعل الحديث يدور عن أرصدة وحسابات بعشرات المليارات

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



العمال والطلبة خندقهم واحد في المواجهة

مع تعمق الأزمة العامة الاقتصادية والسياسية الاجتماعية للرأسمالية والتغير المهم في موازين القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية، وانعكاس نتائجها المباشرة والقاسية على الشعوب في بلدان المركز الرأسمالي والأطراف، بدأ حراك شعبي يتسع في كل يوم وتظهر في مقدمته الطبقة العاملة التي كانت المتضرر الرئيسي من الأزمة بكل أبعادها، حيث فقدت الكثير من المكاسب التي حصلت عليها في مرحلة توازن القوى التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية بين المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الرأسمالي بقيادة الإمبريالية الأمريكية، وكانت وقتها الرأسمالية مضطرة لتقديم تنازلات للطبقة العاملة في مجرى صراعاها الضاري مع المعسكر الاشتراكي، الذي كان يقدم قوة المثل للعمال في العالم.

ولكن هذا «الدلال والرأفاهية» التي عاشها العمال لم تستمر طويلاً، خاصة بعد تبني الرأسمالية في المراكز للنظرية الليبرالية في الاقتصاد، ورافق ذلك مع هجوم واسع شنته على النقابات، متبعة سياسة العصا والجزرة، ما أدى إلى اختراق واسع من جانب الرأسمالية للكثير من الاتحادات النقابية التي أخذت تنساق على مصالح الطبقة العاملة ومكاسبها، وهذا جعل الطبقة العاملة تخسر قوة رئيسية في مجابهتها ومقاومتها للسياسات الليبرالية التي تعمل على تجريد العمال من المكاسب، وخاصة تلك المتعلقة بالعمل الدائم.

فقد اعتمدت الليبرالية في سياستها تجاه العمال أنه «لا عمل دائماً ولا ضمانات دائمة» ما أدى إلى ازدياد كبير في نسب البطالة والمهمشين والمشردين الذين فقدوا فرص عملهم، وأصبحوا بلا مأوى يفترشون الأرض ويلتحفون السماء، يعيشون على ما يقدم لهم من إعانات من الجمعيات الخيرية في اللباس والطعام وخلافه.

إن ما يجري من حراك شعبي وعمالي واسع ومنظم يتطور الآن وتنضم إليه فئات جديدة مثل مظاهرات الطلبة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث امتد أثرها إلى فرنسا وألمانيا وبقية الدول الأوروبية، تضامناً مع الشعب الفلسطيني المقاوم ضد سياسة الإبادة الجماعية الممارسة على الأرض بدعم أوروبي وأمريكي.

هذا التطور والانتعاش في المواجهة يؤكد التنبؤ العلمي العام المستند إلى قاعدة معرفية واسعة في اكتشاف عمق الأزمة الرأسمالية وتطور تناقضاتها مع الشعوب التي ستفضي إلى عودة الجماهير إلى الشارع، واتساع تأثيرها في الحياة السياسية والاجتماعية، إذ بدأت تطرح في شعاراتها ضرورة النضال ضد الرأسمالية وقوانينها المتوحشة التي أدت إلى إفقار الشعوب عبر آلة النهب الكبيرة، بما فيها شعوبها، واغتناء وإعادة تركيز الثروة بيد ما نسبته 1% من السكان على حساب الأغلبية العظمى منهم.

إن حركة الطبقة العاملة وحركة الطلبة وبقية الفئات المتضررة من خلال الإضرابات والمظاهرات والاحتجاجات تكسب الحراك الشعبي جذريته في مواجهة النظام الرأسمالي المتوحش، وذلك بسبب تناقض مصالحها العميقة مع الاستغلال الرأسمالي الذي يصور أنه أبدي.

التناقض الرئيسي بين «العمل ورأس المال» لن يحل إلا بالإطاحة الكاملة بعلاقات الإنتاج الرأسمالية، وتحقيق الاشتراكية التي ستؤمن العدالة الاجتماعية، وتنفي الاستغلال والنهب لجهود وعرق الملايين من العمال العاملين في المجال الذهني والعضلي، وتحقيق الديمقراطية الحقيقية للمتجنين التي يدوسها الرأسماليون من خلال القمع العنيف لأي حراك شعبي.

إن العصر الآن هو عصر الشعوب الثائرة من أجل حريتها وكرامتها وسلامة أوطانها...

يوم الصحة والسلامة المهنية العالمي

تبنّت منظّمة العمل الدولية عام 2003 يوم 28 نيسان كيوم عالمي للتوعية العالمية بالسلامة والصحة المهنية، تشمل أرباب العمل وممثلي الحكومات والنقابات. حيث يتعرض آلاف العمال سنوياً لحوادث العمل المختلفة من أمراض مهنية عديدة وإصابات عمل تتراوح بين العجز البسيط والكلّي وقد تصل إلى الموت. وكانت الحركة النقابية العالمية قد أقرت عام 1996 يوم 28 نيسان اليوم العالمي للسلامة والصحة المهنية، إحياءً لذكرى ضحايا حوادث العمل والأمراض المهنية.

■ نبيل عكام

تدخل السلامة في كل مجالات الحياة، وتعتبر الصناعة أهم مجال تظهر فيه الحاجة إلى توافر وسائل السلامة بهدف منع أو تخفيض حوادث العمل، ومنع احتمالات الإصابة بالأمراض المهنية، وذلك نظراً لما يحيطها من أخطار بنسب أعلى مما يحيط غيرها، وهذا لا يعني عدم الحاجة إلى توفير أسباب السلامة في المجالات الأخرى.

بحسب تقديرات حديثة لمنظمة العمل الدولية، تبلغ تكاليف الحوادث والأمراض في مكان العمل نحو 3 تريليونات دولار سنوياً في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن الضرر الذي يلحق بالصحة أكبر من التكلفة الاقتصادية. فوفقاً للمنظمة نفسها يموت 2,6 مليون شخص كل عام لأسباب تتعلق بالعمل.

وتعود أكثر التكاليف الناجمة عن الأمراض المهنية إلى أمراض القلب والجهاز العضلي والهيكل العظمي، وأكثر أسباب الوفيات تعود لأمراض السرطان المهني وهو سبب لأكثر من 30% من حالات الوفيات المختلفة. الصحة والسلامة المهنية هي ذلك

العلم الذي يهتم بالحفاظ على سلامة وصحة العمال من المخاطر التي قد يتعرضون لها بسبب أداء العمل، وذلك من خلال توفير بيئة عمل آمنة خالية من مسببات الحوادث والإصابات والأمراض المهنية. وبمعنى آخر هي مجموعة من القواعد والنظم الموضوعية في إطار تشريعي تهدف إلى الحفاظ على العمال والمنشآت من خطر الإصابة والتلف، وتعود بالنفع على العاملين وأصحاب العمل والحكومات.

الاهتمام بالصحة والسلامة المهنية في أي مؤسسة أو منشأة يعتبر من عناصر التطور الإداري والتخطيط الاقتصادي الناجح لهذه المنشأة، وهو انعكاسٌ للوعي العام المؤمن

بأهمية السلامة والصحة المهنية ودورها كقطاع إنتاجي مهم، وعلى النقابات إدراك أهمية السلامة والصحة المهنية، والعمل على تثبيت الحق للعمال في وجود بيئة عمل صحية وأمنة تحترمها الحكومات وأرباب العمل من خلال القوانين التي تحدد الحقوق والمسؤوليات تجاه العمال، وتقوم النقابات على تعزيزها وتطويرها وممارسة حقها في النضال من أجلها. نعتبر البلدان المشبعة بالفساد هي أكثر البلدان تخلفاً في تطبيق قواعد السلامة والصحة المهنية، وهذا يعود إلى نسبة زيادة الاستغلال للعمال وعدم وجود قوانين ناضمة وملزمة التطبيق، إضافة إلى ضعف دور الحركة

النقابية في هذه البلدان بسبب عدم استقلاليتها، وسيطرة أجهزة الدولة والحكومات على بنية هذه الحركة، مما جعلها أضعف من أن تناضل من أجل الكثير من حقوق العمال، ومنها السلامة والصحة المهنية.

إن السلامة والصحة المهنية بمفهومها المعاصر تعني المحافظة على عناصر الإنتاج الرئيسية التي تتضمن: 1- العامل داخل المؤسسة وخارجها. 2- المعدات وأدوات الإنتاج. 3- بيئة العمل والبيئة المحيطة بها من ماء وهواء وتراب. 4- المواد الخام والمواد المنتجة. ولكي نصل بالسلامة والصحة المهنية إلى مستوى من التقدم يساهم ويساعد في النمو فإنه يتوجب على

الدولة أن تحافظ على هذه العناصر، وعلى النقابات أن تتوفر لديها أجهزة إشراف حقيقية على حسن تطبيق قواعد السلامة والصحة المهنية وإرسالها. أضف إلى ذلك وجود كادر حقيقي من أجل الدفاع عن حقوق ومصالح العمال، والتي منها إرساء قواعد السلامة والصحة المهنية.

وقد أثبت الواقع وجميع الدراسات والأبحاث أنّ الصحة الجيدة للعمال وسلامة أماكن العمل تعود بنتائج اقتصادية ومعيشية أفضل على طرفي الإنتاج. وأنه كلما طالت فترة المرض، كان احتمال عودة العمال إلى العمل أقل. وتنخفض فرصة العامل إلى النصف حتى يتمكن العامل من العودة بنجاح إلى عمله.

الطبقة العاملة



المملكة المتحدة:

عمال الرعاية الصحية يضربون

سيضرب فريق الرعاية العاجلة التابع لمجلس كمبرلاند لمدة أسبوعين اعتباراً من يوم الأربعاء 24 نيسان بسبب نزاع حول جداول الأجر ودرجة الراتب. يقول العمال المضربون إن مطالبهم لم يتم التعامل معها على محمل الجد، ويدور الخلاف حول مستويات أجر فريق الصحة العقلية. يقول عمال الصحة العقلية المعتمد إن الوظيفة أصبحت أكثر صعوبة بكثير في السنوات الأخيرة، وإنّ زيادة الراتب ستساعد في ضمان «توظيف القوى العاملة بشكل مناسب والاحتفاظ بها» على المدى الطويل. ويشارك نحو 60% من العاملين في مجال الرعاية العاجلة في الإضراب عن العمل، الذي يأتي بعد إضراب العمال لمدة ثلاثة أيام في شهر آذار الماضي.



كندا: عمال شركة الكحول يضربون

بدأت نقابة موظفي المتاجر والمكاتب التابعة لشركة الكحول في كيبك، والتي تمثل نحو 5000 عامل في شركة الكحول في كيبك «SAQ»، إضرابها عن العمل لمدة يومين اعتباراً من يوم الأربعاء 24 نيسان. وأكدت النقابة أنها ستضرب عن العمل بسبب ما أسمته عدم التقدم على طاولات المفاوضات. ويريد المضربون تأميناً ورواتب أفضل. ويوما الإضراب هذان هما البداية لإضراب مدته 15 يوماً قررها أعضاء النقابة. وما لم يتم تحقيق تقدم كبير، فمن المتوقع أن يستمر الإضراب. ومن المقرر، تنظيم العديد من الاحتجاجات المتعلقة بالإضراب، بما في ذلك في مونتريال ومدينة كيبك ونترور ريفير وشيربروك وساجويني وجاتينو وروين نوراندا وسانت تيريز.



أستراليا: إضراب عمال في مصنع بورني

بسبب فجوة الأجر أضرب أكثر العمال في مصنع بورني بمن فيهم عمال الصيانة التابع لشركة الألبان الكندية العملاقة سابوتو عن العمل، يوم الثلاثاء 23 نيسان، احتجاجاً على فجوة الأجر الكبيرة غير العادلة، وانهيار مفاوضات الأجر. يقول عمال الصيانة المضربون في مصنع للجبين في شمال غربي تسمانيا إنهم سُموا من معاملتهم السيئة ويقولون إنهم يحصلون على رواتب أقل بنسبة 21 في المائة من نظرائهم في البر الرئيسي. وقال اتحاد عمال التصنيع الأسترالي: «العمال في مصنع بورني أكثر مهارة والموقع أكثر تقنية، لكن الموظفين يريدون فقط أن يحصلوا على أجر مثل العاملين في البر الرئيسي». عندما سئلت الشركة عن سبب وجود فجوة الأجر لم تجب، ولا سيما بالنظر إلى ارتفاع تكاليف المعيشة في ولاية تسمانيا.



مراقبو الحركة الجوية

في فرنسا يدعون للإضراب

قدّمت أكبر نقابة للمراقبين الجويين في فرنسا إشعاراً بالإضراب يوم الخميس 25 نيسان. وقالت النقابة، التي تمثل أكثر من 60 في المائة من مراقبي الحركة الجوية في فرنسا، للصحافة الفرنسية إنها تتوقع «إقبلاً قياسياً للمشاركة في الإضراب». كما أعلنت نقابة أخرى، عن عزمها المشاركة في الإضرابات يوم الخميس. من المتوقع أن يستمر الإضراب لمدة 24 ساعة، والغاء ما يصل إلى 70 بالمائة من الرحلات الجوية من وإلى المطارات الفرنسية. وتطالب النقابات بزيادة في الرواتب وبأعداد الموظفين أيضاً. وتسعى إلى زيادة الأجر بنسبة 5,04 في المائة سنوياً في الأعوام 2025 و2026 و2027، بالإضافة إلى مضاعفة «بدل المؤهلات الخاصة».

ثلاث سنوات لإقرار قانون!!



قدمت وزيرة التنمية الإدارية الدكتورة سلاف سفاف رؤية وزارة التنمية الإدارية لتطوير الوظيفة العامة، وتحديث القوانين الناظمة لها منذ سنتين تقريباً عبر الاستعاضة عن قانون العاملين الأساسي بأربعة قوانين؛ قانون الخدمة العامة والذي يحدد نوع الوظيفة العامة، ويتضمن: نظام المراتب الوظيفية والقواعد العامة في القطاع الإداري، ومبادئ وأسس أنظمة العمل، والعاملين بالقطاع الاقتصادي، إضافة إلى تحديث سلاسل الأجور والحوافز والتعويضات، وقانون إدارة الموارد البشرية من التعيين إلى التقاعد، وحقوق وواجبات العاملين الوظيفية، ومعايير تقييم الأداء الوظيفي، وقواعد التوظيف الوظيفي إضافة إلى أسس ومبادئ التدريب، وقانون التنظيم المؤسساتي، ويتضمن: إحدات الجهات العامة وقواعد التنظيم المؤسساتي، وقانون مبادئ وقيم الوظيفة العامة، وواجبات الموظف السلوكية ومسؤولياته العامة.

وقد صرحت وزيرة التنمية الإدارية منذ يومين أن قانون الخدمة العامة سيكون جاهزاً خلال ثلاث سنوات دون إيضاح أي تفاصيل أخرى تتعلق بهذا القانون ولماذا سيستغرق كل هذه الفترة الزمنية الطويلة لإعداده.

وقد صرحت عدة مرات مصادر من وزارة التنمية الإدارية خلال السنوات الماضية عن خطط الوزارة لتعديل قانون العاملين الأساسي بالدولة وشكلت عدة لجان قانونية لإعداده، وتحديث مصادر أخرى عن خطط لإقرار قانون للعاملين في الدولة يقوم على مبدأ التفريق بين الوظائف العامة وتخصيص كل فئة معينة بقانون خاص بها، وتحدثت مصادر من الوزارة عن نيتها تطوير مفهوم الوظيفة العامة والارتقاء بها دون توضيح أي تفاصيل أخرى حول هذا المعنى وما المقصود منه.

الوزارة وضعت حلولاً من وجهة نظرها، حيث رأت أن المشكلة الأساسية في القطاع العام هي قانون العاملين الأساسي بالدولة، وقررت بموجبها ضرورة إصدار أربعة قوانين بدلاً من قانون العاملين الأساسي، ولكن الوزارة لم تقدم شيئاً جديداً، بل جُل ما قامت به أنها خلطت العديد من الأمور بقانون العاملين الأساسي، وفصلت بين أبواب قانون العاملين الأساسي لتضع لكل باب قانوناً خاصاً به، بما يعقد قوانين العمل ويشعبها أكثر، ويصبح من الصعب على الموظف أو العامل الإلمام بقوانين العمل أو حتى معرفة حقوقه وواجباته بسبب

ليبرالية مشكوك بمصداقيتها، هدفها الحقيقي دفن مفهوم الوظيفة العامة وإنهاء القطاع العام.

لماذا لا تتقيد وتسير وزارة التنمية الإدارية وفق الدستور السوري لعام 2012 الذي شدد على أهمية المحافظة على القطاع العام ودوره في المجتمع، وعلى الوظيفة العامة، من خلال اعتماد العدالة الاجتماعية كنظام اقتصادي وربط الأجور بالأسعار، ممّا يتطلب وجود جهاز دولة قوي، وهذا عكس ما تروج له الوزارة في تصريحاتها التي تشدد على ربط الأجور بالإنتاج، والذي هو أساساً في أدنى مستوياته بسبب السياسات الحكومية التي تتعمد تخفيض الإنتاج تمهيداً لخصخصة المؤسسات الحكومية وإنهاء مهامها.

تغييرات جوهريّة يتطلبها قطاع الدولة

لا نجاح لأي عملية تغيير قانوني وبالتالي إداري أو تطوير للوظيفة العامة دون النظر في توزيع الثروة المنتجة، التي لا بد أن تكون لصالح منتجيها، ودون خطوات حقيقية لمكافحة قوى النهب والفساد الكبيرين اللذين ينهشان بالمؤسسات الحكومية ومرافقها كافة، حيث بات الفساد هو من يواجه جهاز الدولة لخدمة مصالحه، ودون تغيير نظام الأجور والرواتب الذي يجب أن يأخذ حصته الشرعية من ميزان توزيع الثروة والدخل الوطني. ويبقى الحديث عن التطوير والتحديث والتغيير القانوني في هيكليّة الوظيفة العامة مجرد كلام معسول وأوهام

ترك العمل في القانون السوري



على الجرائم المعاقب عليها بموجب حكم هذه المادة «168» وما يليها من قانون العقوبات في حين أعفى القانون هذا العامل أو الموظف ولمرة واحدة من العقوبة إذا عاد إلى الخدمة أو وضع نفسه تحت تصرف الدولة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تحريك الدعوى العامة بحقه. القضاء الجزائي يستلزم في جريمة ترك العمل المنصوص عليها في المادة 364 المكرر من قانون العقوبات المنوه عنه أعلاه التحقق من وجود أضرار مشروعة للغيب من مرض أو عجز أو توقيف أو حجز حرية، وإذا وضع المدعى عليه بهذا العذر أمام محكمة الموضوع تعيّن عليها النظر فيه، حتّى إذا صح لديها قيامه فلا يبقى وجه للمساءلة القانونية لهذا الشخص لأنّ فعله يكون قد توافر له المبرر الذي يجعله خارج نطاق العقاب.

انقطع من العاملين في الوزارات أو الإدارات أو المؤسسات أو الهيئات العامة أو البلديات أو أي جهة من جهات القطاع العام أو المشترك قبل صدور الصك القاضي بقبول استقالته من المرجح المختص، وكذلك كل من اعتبر من هؤلاء بحكم المستقبل لتركه العمل أو انقطاعه عنه مدة خمسة عشر يوماً. ويعاقب أيضاً بالعقوبة نفسها كل من امتنع عن أداء التزامه بالخدمة في الجهات المبيّنة أعلاه سواء أكان الالتزام نتيجة للإيفاد ببعثة أو منحة أو إجازة دراسية وتصادر أمواله المنقولة وغير المنقولة، وفي الأحوال كافة يحرم هؤلاء من حقوقهم لدى الدولة ويلزمون بالإضافة إلى ذلك بجميع الأضرار الناجمة عن ترك العمل أو الانقطاع عنه. ولا تطبق الأسباب المخففة التقديرية

نصّ قانون العقوبات السوري على جريمة ترك العمل في المادة 364 منه والتي نصّت على ما يلي:

اعتبر القانون الموظف بحكم المستقبل عند عدم وجود أسباب في الحالات التالية:

- 1- إذا لم يباشر وظيفته خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه مرسوم أو قرار التعيين أو النقل.
 - 2- إذا ترك وظيفته دون إجازة قانونية ولم يستأنف عمله خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تركه عمله.
 - 3- إذا لم يستأنف عمله خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء إجازته.
- وقد عاقب القانون بموجب المادة 364 بالحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن الراتب الشهري مع التعويضات لمدة سنة كاملة كل من ترك عمله أو

سرعة تنفيذ مشروع نفق وعقدة المواساة الاستثناء الذي يثبت القاعدة!



تم وضع مشروع نفق وعقدة المواساة بالخدمة بتاريخ 2024/4/27، مع العلم أن المباشرة فيه تمت في شهر أيار 2023، وبحسب رئيس الحكومة عند افتتاحه المشروع أنه «أول مشروع يوضع في الخدمة قبل مدته الزمنية بخمسة أشهر»!



مشروع نفق وعقدة المواساة يوضح تماماً أنه عند توفر القرار الرسمي لتنفيذ أي مشروع والجدية الكافية فيه على مستوى المتابعة يتم تذليل الصعوبات والمعوقات أمامه كافة مهما كانت

النهر، وإعادة تأهيل البنى التحتية وتحديثها وتنفيذ خط مياه. وتضمن المشروع كذلك توسيع الطريق المتجه من دوار المواساة إلى أوتوستراد المزة والطريق المتجه من نفق 17 نيسان إلى دوار المواساة، وتنفيذ أرصفة لجميع الطرق المحيطة بالمشروع وزراعتها بالأشجار، إضافة إلى إعادة توزيع الحارات المرورية لطريق الشيخ سعد بزيادة عرض الحارات المرورية للطريق الصاعد من دوار المواساة، وتنفيذ دوار من تقاطع طريق الشيخ سعد مع طريق مشفى المواساة الخيري وإعادة تأهيل المنصف، وتركيب أعمدة إنارة من حدود النفق وحتى مفرق مشفى المواساة الخيري، إضافة إلى تنفيذ مدخل خلف مشفى الأطفال لزوار المرضى ومرافقيهم وتجهيز ساحة لتكون استراحة ومكاناً لجلوس الزوار ومرافقي المرضى، وتنفيذ مرآب للسيارات على الزاوية الجنوبية من طريق الشيخ سعد يتسع لنحو 120 سيارة مع زراعة أشجار حوله، وإنشاء دوار في ساحة المواساة لتوجيه الحركة المرورية بالموقع، وتجهيز حديقتين الأولى بالقرب من دوار المواساة والثانية جانب الطريق المتجه إلى الأوتوستراد.

ولعله من المفروغ منه أن هذا الإنجاز، المسجل باسم المحافظة وبتنفيذ مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية، تم من خلال تعاون الكثير من الجهات العامة الأخرى، اعتباراً من مديريات محافظة دمشق المختلفة، مروراً ببعض الجهات الحكومية ووزاراتها، وانتهاء

حديث رئيس الحكومة أعلاه، بالإضافة إلى اعترافه بعدم وجود مشاريع نفذت بأقل من المدة الزمنية المخطط لها سابقاً، ربما يفتح بوابات التساؤل حول أسباب عدم التمكن من إنجاز بقية المشاريع بالسرعة التي نفذ بها مشروع نفق وعقدة المواساة؟!

أما السؤال الأهم فهو هل يمكن تعميم هذه السرعة في الإنجاز على المشاريع الحكومية الحالية والقادمة؟!

مشروع خدمي كبير والمنفذ جهة عامة!
لا شك أن إنجاز المشروع، ضمن مدة زمنية لم تتجاوز العام، يعتبر إنجازاً يسجل للجهات العامة في ظروفنا الحالية، وخاصة مع الذرائع الكثيرة التي تثير التقاعس والإهمال في بعض المهام والمسؤوليات عادة، أو تغطي عدم الجدية بتبني تنفيذ بعض المشاريع، وتحديدًا عندما يتعلق الأمر بالتكاليف والاعتمادات وغيرها!

فمحافظة دمشق كانت صاحبة المشروع، أما الجهة المنفذة فكانت مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية، ومفردات التنفيذ شملت إنشاء نفق يمتد من عقدة الربوة وحتى عقدة 17 نيسان بإجمالي طول 525 متراً يتضمن مقطعين مغلقين، الأول أسفل تقاطع مشفى الأطفال، والثاني أسفل ساحة المواساة، وحارتين مروريتين في كل اتجاه داخل النفق، وثلاث حارات مروريات في أعلاه بكل اتجاه، بالإضافة إلى تنفيذ عبارات لفروع نهر بردى ورفع مصبات الصرف الصحي عن مجرى

المتعلق بمنطقة القابون السكني ودراسة المصور التنظيمي رقم 59 المتعلق بمنطقة المزة خلف السكن الشعبي.

مع العلم أن الإعلان عن البدء بدراسة المخططات المذكورة كان في عام 2020، ومع ذلك ما زالت هذه المخططات قيد الدراسة ولم تستكمل حتى تاريخه!

وقس على ذلك على مستوى المشاريع المعلن عنها كافة، كمخططات على الورق بعهدة الحكومة وجهاتها العامة ولم توضع في التنفيذ، أو وضعت في التنفيذ لكنها تجاوزت أجالها الزمنية المخططة!

ولعل مشاريع المؤسسة العامة للإسكان دليل آخر على ما سبق، فغالبية مشاريعها السكنية تجاوزت أجالها الزمنية المخططة بأعوام، بل وبغفوة، ومع ذلك فهي تحمّل المكتتبين لديها مسؤولية تقاعسها عن عدم التنفيذ، وبتغطية حكومية ورسمية لذلك التقاعس، بعيداً عن المحاسبة والمساءلة!

فهل نتحدث عن منطقة خلف الرازي والسكن البديل، أو عن مشروع مجمع بلوغا التاريخي والمزمن، أو عن منطقة كيوان أو مدينة المعارض القديمة أو... وذلك في محافظة دمشق وحدها، ومثلها الكثير من الأمثلة الشبيهة في بقية المحافظات؟!

أو هل نتحدث عن مشاريع إعادة تأهيل المعامل والمنشآت الصناعية العامة، وخاصة المدمرة جزئياً، أو عن إعادة تأهيل المحطات الكهربائية ووضعها بالخدمة، أو عن المشاريع المائية والزراعية و...؟!

فمشروع نفق وعقدة المواساة يبدو أنه هو الاستثناء، بما يخص المشاريع الحكومية كافة على مستوى التنفيذ والسرعة والمرونة والتسهيلات، الذي يثبت القاعدة التي تقول إنه بغياب القرار الرسمي والجدية فيه فلا مشاريع ولا من يحزنون!

بالحكومة مجتمعة! فالمشروع كما هو مبين أعلاه كبير وضخم، ومع ذلك لم يستنفذ المدة المخطط لها بالتنفيذ، بل قلصها!

وبغض النظر عن التكلفة التقديرية للمشروع التي كانت 27 مليار ليرة في عام 2022، ووصلت إلى 70 مليار ليرة في عام 2024، بما لها وما عليها، وبغض النظر عما قيل بأن المشروع أخذ بعين الاعتبار مصالح النخبة الثرية المستفيدة من مشروعني بإسبيليا ومارونا سيتي، فجزء من البنية التحتية للمشروع تخدم مباشرة تلك المشاريع النخبوية، فقد كان واضحاً أن هناك الكثير من المرونة الرسمية في التعاطي مع المشروع على غير العادة، بما في ذلك تغطية فارق التكلفة أعلاه!

فمشروع نفق وعقدة المواساة، بضخامته وتكلفته وسرعة إنجازهم- والأهم أنه نفذ بشكل كامل من قبل الجهات العامة- يوضح تماماً أنه عند توفر القرار الرسمي لتنفيذ أي مشروع، والجدية الكافية فيه على مستوى المتابعة، يتم تذليل الصعوبات والمعوقات أمامه كافة مهما كانت!

الاستثناء والقاعدة وأمثلة كثيرة مغايرة تفق العين!

ربما تكفي الإشارة مثلاً إلى موضوع المخططات التنظيمية والتأخر الزمن فيها! فمحافظة دمشق، التي سجل باسمها تنفيذ مشروع نفق وعقدة المواساة بزمّن قياسي، هي نفسها المتأخرة بإنجاز المخطط التنظيمي لحق القابون السكني، وغيره من المخططات التنظيمية لمناطق أخرى في المحافظة!

ففي تاريخ 2024/4/23 عقد اجتماع عمل برئاسة محافظ دمشق المهندس محمد طارق كريباشاتي تم خلاله مناقشه آلية استكمال دراسة المصور التنظيمي التفصيلي رقم 105

الحركة الاحتجاجية الطلابية في الولايات المتحدة بعد أسبوع



مر أكثر من أسبوع على انطلاق الاحتجاجات الطلابية المناصرة لفلسطين في الجامعات الأمريكية، ولا تزال في طور التوسع والصعود؛ فالاحتجاجات التي بدأت في جامعة كولومبيا، قد ضمت حتى الآن أكثر من 60 جامعة في مختلف أرجاء الولايات المتحدة، وباشتراك عشرات الألوف من الطلاب ومن الكوادر التدريسية والإدارية ضمن الجامعات.

■ مركز دراسات قاسيون

وبدأت تتصاعد بالتوازي عمليات قمع هذه الاحتجاجات وترهيبها وتخويفها، وضمناً تم اعتقال قرابة 600 طالب ومدرس خلال الأسبوع الأول، مع تدخلات لا تزال محدودة للشرطة وتهديدات بنزول «الحرس الوطني» إلى الجامعات لفض الاعتصامات بالقوة، وهو السيناريو الذي إن حدث فعلاً، فستكون وصفة فيتنام والاحتجاجات الطلابية بين 1968-1970 قد اكتملت بكل وجوها. وذلك مع العلم أن الحركة الحالية، ورغم أنها لا تزال في أسبوعها الأول، قد تجاوزت بالفعل ما جرى أيام فيتنام من حيث طبيعة الشعارات والمطالب المرفوعة.

في هذه المادة، نحاول قراءة هذه الحركة واستشراف آفاقها، عبر محطتين أساسيتين؛ الأولى هي تثبيت الوقائع والمعطيات، بما في ذلك ما تتداوله الصحافة الأمريكية حول الحدث، والثانية هي محاولة للخروج ببعض الاستنتاجات الأولية في ضوء المعطيات.

أولاً: المعطيات وما قالتها الصحف 1- ما هي المطالب؟

إضافة إلى الشعارات السياسية الواضحة المطالبة بوقف إطلاق النار وإنهاء الإبادة الجماعية التي تمارسها «إسرائيل»، فإن مطلباً أساسياً مشتركاً لم يتم إلقاء الضوء عليه بما يكفي في التغطية العربية للاحتجاجات الطلابية الأمريكية، يمتاز المطلب المقصود بأنه ملموس وذو تأثير مباشر، وهو السياسة المالية للجامعات الأمريكية، ومطالب الطلاب بفك ارتباط الجامعات مع كل من الكيان بمؤسساته المختلفة من جهة، وأكثر من ذلك، فك ارتباط الجامعات مالياً مع المجمع الصناعي العسكري الأمريكي... فمن المعروف أن معظم الجامعات في الولايات المتحدة تستند في تمويلها «وبالتالي في سياساتها»

إلى شركات عملاقة، قسم أساسي منها مرتبط بالمجمع الصناعي العسكري الأمريكي، وبمنظمات صهيونية مثل أيباك وبمنظمات من طراز منظمات سوروس، هذا من جهة. ومن جهة ثانية، فإن هذه الجامعات تستثمر التمويل الذي تتلقاه ضمن مجموعة من النشاطات وصناديق التحوط، هي الأخرى مرتبطة بالجهات السابقة، ما يغلق الدارة بشكل كامل، ويجعل الجامعات وإداراتها وتوجهاتها محكومة بأشكال مباشرة وغير مباشرة لسياسات هذه الجهات.

وفق [مقالة](#) نشرها موقع «الغارديان» في 27 نيسان: «يستمر ظهور مطلب واحد من الطلاب في جميع المدارس: سحب الاستثمارات من «إسرائيل». وبحسب المقالة فإن «الجامعات تعتمد على الهبات لتمويل الأبحاث والمنح الدراسية، وعادة ما يتم استثمار هذه الهبات في الشركات وفئات الأصول البديلة، مثل الأسهم الخاصة وصناديق التحوط... والدعوات لسحب الاستثمارات هي مطالبات ببيع الاستثمارات في الشركات التي يقول الطلاب إنها متواطئة في الحرب».

وبحسب المقالة «في جامعة كولومبيا، يطالب الطلاب الجامعة بإسقاط استثماراتها المباشرة في الشركات التي تمارس أعمالاً تجارية في «إسرائيل» أو معها، بما في ذلك أمازون وجوجل... وبالمثل، دعا الطلاب في جامعة كاليفورنيا في بيركلي، إلى سحب الاستثمارات من «إسرائيل» في جميع المجالات، كما فعلت المجموعات الطلابية في جامعة نيويورك... بينما تدفع مجموعات أخرى، مثل تحالف العدالة في جامعة ييل والمجموعات الطلابية في جامعة كورنيل، المسؤولين إلى إسقاط الاستثمارات في شركات تصنيع الأسلحة على وجه التحديد»، كما وسعت بعض الاحتجاجات مطالبها إلى مطالب ذات طابع بيئي، رابطين ما تقوم به «إسرائيل» في سياق حربها على غزة بأثر بيئية كارثية.

وفق [مقالة](#) نشرها موقع «أكسيوس» في 27 نيسان، تختلف أهداف هذه الاحتجاجات من جامعة إلى أخرى، ولكنها تتفق في مطلب أساسي؛ «في العديد منها، دعا المتظاهرون الجامعات إلى سحب استثماراتها من الشركات التي لها روابط «باسرائيل». كما وضعت المقالة المطالب الأساسية للطلاب في خمس جامعات رئيسية مشاركة في الاحتجاجات وعلى رأسها جامعة كولومبيا في نيويورك، ومن بين هذه المطالب في جامعات كولومبيا وييل وبرينستون وجامعة جنوب كاليفورنيا وهارفارد:

- دعم وقف دائم لإطلاق النار في غزة.
- سحب الاستثمارات من الشركات التي تستفيد من الفصل العنصري «الإسرائيلي» والإبادة الجماعية والاحتلال في فلسطين، وتطبيق المزيد من الشفافية حول الاستثمارات...
- إنهاء أعمال الشرطة في الحرم الجامعي.
- سحب الاستثمارات من الشركات المصنعة للأسلحة العسكرية والكشف عن المكان الذي تستثمر فيه الجامعة أموالها...
- قطع العلاقات مع المؤسسات الأكاديمية «الإسرائيلية»، بما في ذلك مركز كولومبيا العالمي في تل أبيب وبرنامجه المزدوج مع جامعة تل أبيب، وإنهاء برامج الدراسة في الخارج في «إسرائيل».
- الكشف عن الشركات «الإسرائيلية» التي «تستفيد من الفصل العنصري الإسرائيلي والإبادة الجماعية والاحتلال في فلسطين، بما في ذلك الجيش الأمريكي وتصنيع الأسلحة» وسحب استثماراتها منها...
- الكشف عن أي استثمارات في «إسرائيل» وسحبها... و«إعادة استثمار الموارد في المبادرات الأكاديمية والمجتمعات والثقافة الفلسطينية».

2- أرقام...

وفق الخارطة التي وردت في المقالة السابقة، وصل عدد الجامعات التي خرجت فيها الاحتجاجات الطلابية إلى ما يقارب 60 جامعة في أنحاء الولايات المتحدة. نشر موقع «أكسيوس» [مقالة](#) في 27 نيسان بين فيها مواقع التظاهرات الطلابية في

الولايات المتحدة. ووفق المقال، تم حتى تاريخه «اعتقال حوالي 600 شخص في الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين في 15 حرمًا جامعيًا على الأقل في جميع أنحاء الولايات المتحدة خلال ما يزيد قليلاً عن أسبوع... وحدثت غالبية الاعتقالات في الاحتجاجات التي أخذت شكل التخميم والاعتصام».

3- التأثير المعنوي-السياسي أكبر من الاقتصادي

عدد كبير من الجهات الإعلامية، وبالأخص الغربية، تغطي بشكل واسع الاحتجاجات التي تستمر وتتوسع إلى عدد أكبر من الجامعات في الولايات المتحدة، إضافة إلى بدء ظهور تحركات مشابهة في جامعات في دول غربية أخرى مثل فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا وأستراليا.

تتفاوت الآراء الواردة في الإعلام الغربي حول الموضوع. ولكن ما هو واضح هو أن الاحتجاجات أصبحت بؤرة اهتمام عام، إلى ذلك الحد أن معظم الجهات الإعلامية، بالأخص الأمريكية، وضعت على مواقعها الرسمية بوابة خاصة لمتابعة آخر المستجدات المرتبطة بهذه الاحتجاجات.

إحدى النقاط التي تتحدث عنها بعض الجهات الإعلامية تتعلق بمدى التأثير الذي يمكن أن يحدثه التجاوب مع مطالب المحتجين، وبالأخص موضوع سحب الجامعات للاستثمارات ذات الصلة بـ «إسرائيل». ويمكن القول إن هناك شبه إجماع في التحليلات المقدمة، أن التأثير الاقتصادي- في حال الاستجابة لهذه المطالب- سيكون أقل خطراً بكثير من التأثيرات الأخرى السياسية والمعنوية لمثل هذه المطالب...

في [مقالة](#) نشرتها صحيفة «نيويورك تايمز» قبل أيام، يقول أحد الخبراء: «إذا كان الهدف من سحب الاستثمارات هو تحقيق هدف اجتماعي معين من خلال تغيير سلوك الشركات المستهدفة، فمن المرجح أن يفشل هذا الهدف»، ويضيف «إذا كانت منظمة مثل الجامعة تباع حصتها في شركة مقابل قيمها، فمن المرجح أن يهتم المشتري بالقضية بشكل أقل من اهتمام الجامعة. وهذا بدوره

الكشف عن الشركات

«الإسرائيلية»

التي «تستفيد من

الفصل العنصري

الإسرائيلي والإبادة

الجماعية والاحتلال

في فلسطين بما

في ذلك الجيش

الأمريكي وتصنيع

الأسلحة، وسحب

استثماراتها منها

معالمها ومطالبها الأساسية، وأي أفق تعد به؟



التي تعمل في جنوب إفريقيا... كانت جامعة كولومبيا أول جامعة في رابطة أي في تسحب استثماراتها من جنوب إفريقيا، وحذت حذوها العديد من الجامعات الأخرى.

ولكن قد يكون التشبيه الأوضح لما يحصل اليوم هو الاحتجاجات الطلابية في نهاية ستينيات القرن الماضي ضد الحرب الأمريكية في فيتنام، حيث قارنت **مقالة** على موقع «إن بي سي» ما حصل في جامعة كولومبيا وطلب رئيسها من الشرطة القدوم إلى حرم الجامعة للتصدي للطلاب، بما حصل في الجامعة ذاتها قبل عقود: «آخر مرة استدعى فيها رئيس جامعة كولومبيا الشرطة لتفريق المتظاهرين الطلاب كانت في عام 1968، في ذروة حرب فيتنام»، ويقول شخص كان طالباً عندما قام الطلاب بالاحتجاج ضد حرب فيتنام: «من الواضح أن الرئيسة شفيق ومستشاريها لم يتعلموا من التاريخ».

7-أمور إضافية جرى رصدها

● أظهرت وسائل الإعلام الأمريكية الكبرى اصطفاؤها ضد احتجاجات الطلاب بأشكال ودرجات متفاوتة، لكنها جميعها أصرت على نسب كل ما يجري - وكما هي العادة مؤخراً - إلى هجوم 7 أكتوبر، في تغاض ضمني وعلمي أحياناً عن كل ما جرى بعد ذلك من إرهاب صهيوني وتهجير قسري وإبادة جماعية وجرائم حرب.

● هذه الوسائل نفسها، أفردت مقالات مطولة للترويج لما أسمته «الخوف الذي يشعر به الطلاب اليهود من هذه المظاهرات والاحتجاجات»، والقول بأن الهتافات المناهضة لـ «إسرائيل» تصب في تصاعد «معاداة السامية». إضافة إلى ترويج ادعاءات لا يوجد أي إثبات حولها - حتى ضمن تقاليد أكثر الصحف الصفراء انحطاطاً - من قبيل تعرض طلاب وأساتذة يهود للهجوم من قبل المحتجين. ومع محاولة للتعتيم على الاشتراك اليهودي الواسع النطاق ضمن الاحتجاجات المناصرة لفلسطين. وبين الأمثلة الأكثر وضوحاً على هذا النمط الأصفر من الصحافة، ما نشرته «Hill The» في **مقالة** تدعي أنها تحلل «لماذا باتت الجامعات أماكن تجتاحها معاداة السامية»،

باسم «المكارثية»، والتي كانت حملة واسعة من القمع الذي أدارته السلطة الأمريكية ضد المثقفين والطلاب بشكل خاص، ومن ثم ضد النقابات العمالية، بحجة ولائهم للشيوعية وللاتحاد السوفياتي.

في **مقالة** في جريدة «غارديان» في كانون الأول الماضي، تم التطرق إلى هذا الموضوع، حيث تقول المقالة: «لقد علمنا عصر مكارثي أنه عندما تنخرط الجامعات في جهود ذات دوافع أيديولوجية لمراقبة خطاب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، فإن هذه الجهود لا تأتي بنتائج عكسية فحسب، بل تلحق أضراراً بالغة بالأساس الذي تقوم عليه المجتمعات الأكاديمية». وتضيف المقالة: «لقد أصبح الكونغرس الأمريكي وجامعات أي في ليح ومراكز السلطة الأخرى واقعة في قبضة هستيريا مدبرة تهدف إلى إسكات وترهيب واستجواب الأشخاص والمؤسسات لعدم تأييدهم «لإسرائيل» بالقدر الكافي. من المؤكد أن الطبيعة السخيفة للادعاءات التي يتم طرحها بما في ذلك الغضب الأدائي والاستعراض الساخر لعزوة الكونغرس إليز ستيفانيك، التي وبخت مؤخراً رؤساء العديد من مدارس رابطة أي في لتسامحهم ظاهرياً مع معاداة السامية في حرمهم الجامعي، من شأنها أن تولد تشبيهات بالمكارثية والخوف الأحمر الثاني».

كما يستذكر البعض عبر ما يحصل وبالأخص فيما يتعلق بمطالبات المقاطعة وسحب الاستثمارات بالحراك المشابه المتعلق بجنوب إفريقيا ونظام الفصل العنصري فيها في ثمانينات القرن الماضي. وكانت جامعة كولومبيا ذاتها في المقدمة في ذلك الحراك أيضاً، الأمر الذي تحدثت عنه **مقالة** في «سي إن إن»: «في الثمانينيات، بدأت مجموعة من طلاب جامعة كولومبيا في دعوة المدرسة إلى قطع العلاقات المالية مع الشركات التي تمارس أعمالاً تجارية في جنوب إفريقيا بسبب سياسة الفصل العنصري التي تتبناها... وفي نيسان 1985، قاد الطلاب مظاهرة طلابية استمرت ثلاثة أسابيع ضد استثمارات جامعة كولومبيا في جنوب إفريقيا... بعد أشهر من هذا الاحتجاج، صوت الأمناء على بيع غالبية أسهم الجامعة في الشركات الأمريكية

التي شهدت احتجاجات طلابية انتقدوا إدارة جامعاتهم التي دعت قوات شرطية وجهات أمنية أخرى لفض الاحتجاجات، والتي استخدمت العنف لتفريق المحتجين السلميين.

5- نعمت شفيق!

وفق ما يمكن رصده، فإن رؤساء الجامعات وقفوا ضد الاحتجاجات، وقد تكون أبرزهم رئيسة جامعة كولومبيا، نعمت شفيق، وهي مصرية الأصل، والتي كان لموقفها المنحاز ضد الطلاب على طول الخط، وتهديداتها باستدعاء الحرس الوطني دور كبير في خدم في المحصلة تعزيز وتصاعد الاحتجاجات في جامعتها وفي عموم الجامعات الأمريكية، حيث إنها «أدلت بشهادتها أمام مجلس النواب... حول فشلها المزعم في منع حالات معاداة السامية في الحرم الجامعي. وأشارت تصريحاتها أمام مجلس النواب انتقادات من أعضاء هيئة التدريس في جامعة كولومبيا، الذين انتقدوها لعدم قيامها بدفاع قوي بما فيه الكفاية عن الحرية الأكاديمية». وفي اليوم التالي، عندما بدأت الاحتجاجات بالتصاعد، دعت شفيق «قسم شرطة نيويورك إلى إخلاء المخبم الذي أنشأه الطلاب المحتجون في الجامعة. وتم القبض على مئات الطلاب وتعليق عضويتهم في الجامعة في مشهد فوضوي أثار اهتماماً دولياً وانتقاداً من أعضاء هيئة التدريس والطلاب والجمهور».

6-ذكريات فيتنام والمكارثية وأبارتهايد جنوب أفريقيا... حاضرة

قارنت بعض الجهات الإعلامية ما يحصل في الجامعات وطريقة التعامل مع أي خطاب مؤيد لفلسطين بعدة حوادث من تاريخ الولايات المتحدة، بما فيها الاحتجاجات الطلابية في أواخر ستينيات وأوائل سبعينيات القرن الماضي، والتي خرجت ضد الحرب الأمريكية في فيتنام والتي تعاملت معها السلطات بالطريقة العنيفة ذاتها، وصولاً إلى إطلاق الرصاص الحي على الطلاب في حينه، والذي سقط على إثره 6 طلاب قتلى على الأقل. وكذلك تم تشبيه الهجوم على الخطاب المؤيد لفلسطين والقضية الفلسطينية بما حصل في خمسينيات القرن الماضي بما عرف

يعني أن صاحب المصلحة الجديد سيمارس ضغوطاً أقل على الشركة لتغيير ممارساتها بشأن قضية مثل بيع الأسلحة «لإسرائيل»... ولكن إذا تم تعريف هدف سحب الاستثمارات على نطاق أوسع كجزء من تحالف الجهود لتغيير القلوب والعقول، فمن الممكن أن ينجح الهدف»، ويقول «إذا كان الهدف هو تعبئة حركة ما، وإظهار الغضب الأخلاقي، فإن الحملات تكون فعالة».

ومع ذلك، فإن الجامعات، وفق المقالة، «ترفض رفضاً قاطعاً تعديل ممتلكاتها استجابة لاحتجاجات الطلاب. والتقى بعض الإداريين مع الطلاب المطالبين بسحب الاستثمارات، لكن الرسالة العامة كانت أنهم لن يغيروا محافظتهم الاستثمارية أو يبيعوا الأصول المرتبطة «لإسرائيل»».

4-الكوادر الإدارية والتعليمية تشارك في الاحتجاجات

سلط الإعلام الضوء أيضاً على مشاركة الكوادر الأكاديمية من دكاترة الجامعة في هذه الاحتجاجات؛ حيث شارك بعضهم مع الطلاب في الاحتجاجات، بينما دافع البعض عن حق الطلاب بالاحتجاج، وكانت أبرز **القطات** التي تم تصويرها وانتشرت على نطاق واسع، هي حادثة اعتقال نويل مكافي، رئيسة قسم الفلسفة في جامعة إيموري في ولاية جورجيا. وفي **فيديو** آخر من الجامعة نفسها، يظهر بشكل واضح استخدام العنف في اعتقال المحتجين بما فيه استخدام مسدسات الصعق الكهربائي، كما كانت هناك أنباء عن استخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي. وفي **فيديو** من احتجاج في جامعة ولاية أوهايو، تظهر الشرطة وهي تهاجم الطلاب وتستخدم العنف في تقييدهم واعتقالهم. وذكرت **مقالة** في موقع «غارديان» أن عدداً من أساتذة الجامعة تم اعتقالهم عندما شاركوا في الاحتجاجات مع طلابهم، من بين أولئك كانت **مجموعة** من أساتذة جامعة مدينة نيويورك الذين شكلوا حاجزاً بشرياً لحماية طلاب الجامعة المحتجين من الشرطة، وكانوا يهتفون: «لوصول إلى طلابنا، عليكم أن تمروا من خالنا».

ووفق المقالة، فإن أساتذة عدد من الجامعات

يستذكر البعض

عبر ما يحصل

اليوم وبالأخص

فيما يتعلق

بمطالبات

المقاطعة

وسحب

الاستثمارات

بالحراك المشابه

المتعلق بجنوب

إفريقيا ونظام

الفصل العنصري

فيها في

ثمانينات القرن

الماضي



النطاق أيام جوزيف مكارثي في أوائل خمسينيات القرن الماضي [1950-1954] جاء محمولاً على صعود اقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، بناءً على مفاعيل بريتين وودز ومشروع مارشال والاستثمار بالحرب الباردة، وذلك في وقت أسهمت فيه الولايات المتحدة بما يتجاوز 30% من إجمالي الناتج العالمي. التحول نحو القمع المباشر اليوم، قصة أخرى مختلفة تماماً، فهو يأتي في ظل ظروف تكاد تكون معاكسةً بالكامل، ظروف لا يرتفع فيها التضخم بشكل مستمر فحسب، بل وتراجع حصة الولايات المتحدة من الناتج العالمي، وتعمق داخلها الهوة الاجتماعية، ويتم بشكل سنوي تخفيض حصة الأجور من الناتج، وتخفيض مستوى الحريات السياسية والخدمات الاجتماعية اللتان كانتا أداتين أساسيتين في استيعاب الموجات السابقة من الحركات الطلابية والشعبية على العموم... هذا الواقع، يعزز من احتمالات توسع الاحتجاجات خارج شريحة الطلاب وباتجاه الطبقة العاملة والفلاحين والمنتجين الصغار...

سادساً: تأتي هذه الاحتجاجات أيضاً عشية انتخابات رئاسية ربما تكون الأخطر في التاريخ الأمريكي، وربما تكون الأشد استقطابيةً وشراسةً، وعلى خلفية انقسام غير مسبوق بين الولايات الأمريكية بحيث بات توزع ألوانها بين أحمر وأزرق «جمهوري وديمقراطي»، أكثر ثباتاً ورسوخاً من أي مرحلة تاريخية سابقة؛ وضماً انقسام بين ساحل وداخل، بين تكنولوجيا عالية وتقليدية، بين شركات عابرة للقارات، وشركات أكثر محلية. هذا كله من شأنه أن يفتح احتمالات واسعة أمام الطريقة التي يمكن أن تتطور ضمنها الحركة الطلابية؛ ولكن ما يبدو مؤكداً تقريباً هو أن الدور العالمي للولايات المتحدة سيقع تحت ضغط أكبر خلال الشهور والسنوات القليلة القادمة، مع احتمالات انتقال الفوضى التي نشرتها واشنطن في كل العالم إلى الداخل الأمريكي نفسه.

ثانياً: مع استثناءات قليلة، فإن الاحتجاجات الطلابية الكبرى في الولايات المتحدة، حتى وإن لم تكن هي السبب الأساسي، إلا أنها وصلت دائماً - وإن بعد حين- إلى تحقيق أهدافها؛ ينطبق ذلك على الموقف من العنصرية اتجاه السود، وعلى الموقف من حرب فيتنام، وعلى الموقف من دولة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. وربما هذا بالذات ما يثير دعر الكيان ودعر داعميه؛ ليس لأن هذه الاحتجاجات ستدمر «إسرائيل»، ولكن بالضبط، لأنها مؤثر تاريخي ذو دلالة عميقة بهذا الاتجاه.

ثالثاً: أيضاً عبر قراءة الحركات الطلابية السابقة، في الولايات المتحدة، وفي أوروبا «لأن ظاهرة التوازي والتزامن بينها قد تكررت بما يكفي لاعتبارها قانوناً»، نرى أن الحركات دائماً ما كانت تبدأ طلابية وفي الجامعات، ولكنها في معظم الأحوال، تمتد إلى شرائح أوسع من المجتمع، وخاصة باتجاه الطبقة العاملة، واشترك هذه الطبقة بشكل واسع ومنظم «وخاصة بأشكال شبكية متطورة تناسب العصر الراهن» هو الشبح الحقيقي الذي تحسب له النخب ألف حساب.

رابعاً: أكثر من ذلك، فإن القراءة التاريخية أيضاً، تفيد بأن كل حراك طلابي واسع النطاق جرى في الولايات المتحدة أو في أوروبا خلال خمسين إلى سبعين سنة الماضية، ورغم أن شعاره العام قد يبدو متصلاً بقضايا السياسة الخارجية «فيتنام، جنوب إفريقيا، فلسطين، وإلخ»، إلا أن مولده الأساسي كان دائماً داخلياً، وبشكل خاص اقتصادياً- اجتماعياً، وجاء متزامناً مع أزمنة مالية واقتصادية داخلية، ومع تراجع حاد في القدرات الشرائية، وانغلاق متعاضد لأفاق المستقبل الآمن على المستويات الفردية والجماعية. ما يعني أن النخب والسلطات، لا تتعامل مع هذه الاحتجاجات- ومعها كامل الحق في ذلك- على أنها مرتبطة بحدث خارجي، بل بالأساس والجوهر بالوضع الداخلي. خامساً: التحول السافر داخل الولايات المتحدة نحو القمع السياسي المباشر واسع

ويضيف بأن البعض لاحظ بأن الخيم التي يستخدمها الطلاب للتخييم متشابهة جداً «طبعاً هي خيم تخييم عادية وعلى الأغلب لا يوجد الكثير من الخيارات لطالب الجامعة، حيث إنه من المعروف أن الطلاب لا تكون لديهم عادة الكثير من الموارد، حتى أولئك في أمريكا وفي الجامعات المرموقة»، وعلى أساسه يستنتج وبكل ثقة: «هذا ليس مفاجئاً. هناك أولئك الذين، مثل جورج سوروس، سعداء بتمويل الاحتجاجات التي تناسب قضاياهم التقدمية والتي تتحدى المثل والقيم الأساسية لبلدنا. تم ربط أموال سوروس بالمجموعة المناهضة للرأسمالية Adbusters التي بدأت احتجاجات «احتلوا وول ستريت» في عام 2011، لقد أصبح الآن مرتبطاً بالمظاهرات المؤيدة للفلسطينيين في حرم جامعاتنا. وبما أن سوروس يهودي، فإن دعمه للجماعات المؤيدة لحماس أمر محير». فعلاً محير!

ثانياً: استنتاجات أولية

لا تزال الحركة في خطواتها الأولى فحسب، ولذا ربما من المبكر وضع استنتاجات نهائية حول معانيها وأفاقها المحتملة. مع ذلك، فإنه من الممكن وضع بعض الاستنتاجات الأولية انطلاقاً من سياق مقارن من جهة «أي دراسة هذه الظاهرة بالمقارنة مع الاحتجاجات الطلابية السابقة في الولايات المتحدة»، وفي سياق الظرف الراهن للصراع الدولي والوضع الأمريكي ضمنه.

وعليه، فإن بين الاستنتاجات الأولية التي يمكن تثبيتها، ما يلي: أولاً: الاحتجاجات الطلابية في كل من الولايات المتحدة وأوروبا، وإلى حد ما في كل الدول الغربية، مرتبطة ببعضها البعض بمعنى تأثير الدومينو، وليس بالمعنى التنظيمي؛ فكل حراك طلابي جرى خلال القرن الماضي في الولايات المتحدة أو في أوروبا، انتقل بعد فترة قصيرة ليعم الجامعات الغربية. ولذا ليس من المفاجئ أننا سنشهد -وبدأنا نشهد بالفعل- انتقال هذه الاحتجاجات نحو أوروبا وأستراليا وأماكن أخرى في العالم.

وأول سبب نتكلم عنه المقالة هو أنه «في العقود الأخيرة، انجرفت مؤسساتنا التعليمية إلى اليسار، مشجعة وأحياناً متحالفة مع الجماعات الليبرالية المتطرفة التي تحتقر القيم التأسيسية للولايات المتحدة. ويدرس الشباب اليوم السياسة المتعلقة بالجنس... ولكنهم لا يتعلمون إلا القليل عن الحرب العالمية الثانية أو الهولوكوست... وهم لا يعرفون تقريباً أي شيء عن تأسيس «إسرائيل» وتاريخ الشرق الأوسط. وفي الفراغ، يمكن تضليلهم بسهولة».

● تبدو وسائل الإعلام الأمريكية ومعها المسؤولون الأمريكيون في أشد درجات الاستفزاز والخيبة من أن الاحتجاجات لا تهاجم حماس ولا تعتبرها سبباً فيما يجري؛ وذلك في قطع معرفي مع الدعاية المكثفة الإعلامية- السياسية الرسمية الأمريكية طوال نصف عام مضى. في **مقالة** في «صوت أمريكا»، يعبر وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن عن خيبته بالقول: «من الملاحظ [ضمن الاحتجاجات] أن هناك صمتاً تجاه حماس. يبدو الأمر كما لو أنه لم يكن جزءاً من القصة».

● ربما الأكثر طرافة ضمن الترويج الإعلامي المضاد للاحتجاجات «والذي بالمناسبة تلقفته جهات عربية مرتبطة بالأمريكي والصهيوني وروجت له بكثافة» هو محاولة ربط هذه الاحتجاجات بتمويل يدفع للطلاب، وخاصة من قبل الملياردير اليهودي جورج سوروس. والأمر طريف حقاً لأن مؤسسات سوروس بالذات هي أحد المستهدفين الأساسيين ضمن مطالب الطلاب، وكذلك فهو طريف لأنه يبدو تكراراً هزلياً لدعاية الأنظمة في منطقتنا عن أن كل تحرك ضدها هو مؤامرة خارجية ممولة ومدعومة. في **مقالة** «Hill The» المذكورة أعلاه، يقول الكاتب: «ربما تكون الاحتجاجات التي تجتاح بعض جامعاتنا المرموقة قد بدأت بشكل طبيعي، مع شعور الطلاب بالقلق الحقيقي بشأن مصير الفلسطينيين في غزة، ولكن يبدو أن الاضطرابات الآن موجهة على نحو متزايد من قبل محرضين محترفين».

الاحتجاجات الطلابية في كل من الولايات المتحدة وأوروبا، وإلى حد ما في كل الدول الغربية، مرتبطة ببعضها البعض بمعنى البعض بمعنى تأثير الدومينو

حماة... الزراعة دون ماء وكهرباء!



تعتبر الزراعة مصدر دخل لعشرات الآلاف من الأسر، وجزء هام من منتجاتها تعتبر مواد أولية للعديد من الصناعات الغذائية وغير الغذائية، ويعد القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الداعمة للاقتصاد الوطني من جهة، والداعمة للمواطن السوري والسوق المحلية من جهة أخرى.



الانعكاسات السلبية لقرار تقليص التغذية على الخطوط الزراعية لا تقف عند خسارة الفلاح لمحاصيله ولا بنقص احتياجات الاستهلاك في السوق المحلية ولا تنتهي بتراجع القطاعات الإنتاجية المرتبطة بالزراعة!

بالمقابل وكعادتها ألقت الجهات المعنية المسؤولية على بعضها البعض، حتى وصلنا في نهاية المطاف إلى طريق مسدود! فقد نقلت صحيفة تشرين على لسان أشرف باكير مدير زراعة حماة قوله: «إن هذه القضية من شأن مديرية موارد حماة المائية، والقضية برمتها مسألة أيام أو وقت، لأن الأمور تتعلق بالبرنامج الخاص بسقاية المحصول». وعند سؤال مدير الموارد المائية في حماة مطيع عبشي، بين أن الأمور تسير وفق برنامج السقاية المحدد بالتزامن مع ساعات تخصيص الكهرباء، وأضاف مدير الموارد المائية بحديثه لصحيفة تشرين الأسبوع الماضي: «إن أكثر من نصف مخصصات محافظة حماة التي تروى من شبكة ري حمص حماة الممتدة من بحيرة قطينة إلى ريف حماة، تتعرض للسطو والقطع، بهدف منعها من الوصول إلى المزارعين... هناك اعتداءات ليلية على الشبكة وتلاعب بالمياه، الأمر الذي يربكنا جداً!» والنتيجة العملية بعد هذا الشكل من الصد والرد بين الجهات الرسمية المعنية، ومساعي تجبير منع وصول المياه إلى مجهولين، هي صفر بالنسبة للفلاحين ومحصولهم! ففي حين يتخبط الفلاحون بين العجز والخوف من خسارة محصولهم، تتخذ الجهات المعنية موقفاً سلبياً وتجبر المسؤولين فيما بينها وتتهرب منها، والنتيجة هناك آلاف الدونمات من حقول القمح تنتظر الريّة التكميلية، كما يطلق عليها، هذه السقاية التي تتوقف عليها جودة الإنتاج وحجمه، بحسب الفلاحين!

لكن مع الوقت، خلال العقود الماضية وحتى الآن، بدأ هذا القطاع الاستراتيجي والمهم بالتدهور والتراجع شيئاً فشيئاً بنتيجة جملة السياسات المتبعة، بما في ذلك السياسات الزراعية، حتى وصلنا اليوم إلى واقع مأساوي يفرض أسئلة كثيرة تتمحور بمعظمها حول مدى جدية الاهتمام الرسمي بقطاع الزراعة تحديداً، وحول الدعم المتبجح به، ومدى فعاليته على أرض الواقع؟! فالخطابات الرسمية كثيرة، والتصاريح والوعود أكثر، والنتيجة صفر! فالفلاح يعاني وشكواه لا تصل، وإن وصلت فأذن من طين وأخرى من عجين!

ازرع دون ماء!

تزايدت مناشدات مزارعي القمح في محافظة حماة في الآونة الأخيرة تزامناً مع ارتفاع درجات الحرارة الشديد والسريع، حيث أوضح العديد من الفلاحين في قرية كفر بهم وقرية الغنطو وتقسيس وغيرها من قرى المحافظة معاناتهم من انقطاع الماء، وعجزهم عن ري محاصيلهم! وحسب ما نشرته صحيفة تشرين الأسبوع الماضي على لسان أحد الفلاحين: «إن لم يرو المحصول خلال هذين اليومين فلن تحصده منه سنبلة... إن قضية عدم وصول المياه إلى القرى والأراضي المزروعة بالقمح هي المرة الثانية، حيث تحدث للعام الثاني تواليًا، كي يمنعونا من زراعة القمح على شبكة ري حمص حماة، لكننا سنزرع!» حديث الفلاح المنقول أعلاه يؤكد أن المشكلة مكررة، وبالطريقة والأسلوب والتوقيت نفسه، وبأن هناك نوايا مبيتة لتقليص زراعة القمح!

حماة، بسعة واتساع أراضيها الزراعية وتنوع محاصيلها!

وأين هي الأولويات في التغذية الكهربائية وتوريدات المياه المرتبطة بها، كقطاعات وأمكنة وتوقيت ومدد زمنية، في حسابات الرسميين المسؤولين عن ذلك، في وزارات الزراعة والكهرباء والموارد المائية؟!

جولة رسمية استكملت ومطالب لم تؤخذ بعين الاعتبار!

قام وزير الزراعة يوم الأحد 2024/4/21 بجولة على الأراضي الزراعية في محافظة حماة، والتقى الفلاحين الذين طالبوا باستكمال تأهيل شبكات الري، ومعالجة بعض المشكلات المتعلقة بتوزيع المازوت الزراعي وتحسين الطرق الزراعية، وتحديد سعر مناسب للقمح يغطي التكلفة ويحقق هامشاً من الربح للمزارعين.

كما طالبوا بزيادة ساعات وصل الكهرباء خلال فترات السقاية وزيادة مخصصات المازوت للجرارات الزراعية!

فالوزير، الذي تزامنت جولته مع تفاقم مشاكل المياه والكهرباء المذكورة أعلاه، استمع لمطالب الفلاحين مباشرة، ولا شك أنه لمس بؤس حالتهم واحتياجهم المحق للدعم، خاصة فيما يتعلق بحوامل الطاقة!

لكن الواضح بالمقابل أن الأمر توقف هنا، فلم يتعدّ حدود الاستماع وإطلاق بعض الوعود الجديدة فقط!

فواقع الكهرباء لم يتغير على مستوى التقليص، بل ازداد سوءاً، والريّة التكميلية لم تنجز، وتسعيرة القمح التي تم الإعلان الرسمي عنها لم تكن مجدية كما جاءت الوعود السابقة بشأنها! فكيف للزراعة أن تستمر وفقاً لمسيرة قضم الدعم الجارية عليها تبعاً، ووفقاً لأنماط التهرب من المسؤوليات وتججيرها، ووفقاً لأنماط استهداف المحاصيل بغاية فرض المزيد من تقليصها وتراجع إنتاجها، وصولاً إلى إنهاؤها ربما؟!

الكهرباء سكين حاد على أعناق الفلاحين أيضاً!

ازداد الواقع الكهربائي سوءاً في محافظة حماة، حيث بلغت ساعات القطع 7 ساعات مقابل خمس دقائق وصل فقط، واقع صعب فرض أعباءه على المواطن الفقير، وانعكس على مختلف جوانب حياته!

ولكن الأسوأ من هذا التقنين المجحف، هو التقنين الذي طال الخطوط الزراعية ومنع الفلاح من ري أرضه، حيث صرح مدير الشركة العامة لكهرباء حماة حبيب خليل لتلفزيون الخبر: «تقليص مدة التغذية الكهربائية للخطوط الزراعية بسبب قلة الوارد، ريثما يحسن الواقع الكهربائي الحالي!» ولكن ماذا عن الواقع الزراعي والكارثة القادمة؟

ولماذا يتم تقليص التغذية الآن في هذا التوقيت تحديداً، حيث الحرارة بارترقاء والمواسم بأشد الحاجة للري؟!

وهل تناست الجهات الرسمية أننا بصدد الحديث عن الأراضي الزراعية بمحافظات حماة، أي سهل الغاب كأراضي شاسعة ودونمات مخصصة للزراعة، ومحاصيل خيرة كلها ستصبح ذرو أدرج الرياح نتيجة قرارات عشوائية غير مدروسة، أو لا مبالاة واستهتار، أو ربما قصداً وعمداً!

فالانعكاسات السلبية لقرار تقليص التغذية على الخطوط الزراعية، بذريعة قلة الوارد وبانتظار تحسن الواقع الكهربائي، وبهذا التوقيت، لا تقف عند خسارة الفلاح لمحاصيله المعدة للبيع، والتي لا تكفيه لتغطية متطلبات معيشته أصلاً، ولا بنقص احتياجات الاستهلاك في السوق المحلية من هذه المحاصيل، ولا تنتهي بتراجع القطاعات الإنتاجية المرتبطة بالزراعة، ككراثة على جميع الأصعدة!

فهل يعقل أن المعنيين من الرسميين لم يلحظوا تداعيات قرار تقليص مدة التغذية الكهربائية على قطاع حيوي وهام كالقطاع الزراعي، وفي منطقة إنتاجية وحيوية مثل محافظة

الليشمانيا... آلاف الإصابات سنوياً والسبب معروف ومهمل رسمياً!

«تشوه وجهي، رحلة علاج طويلة، وربما أحتاج إلى عمليات تجميل لكي تختفي الندب، ماذا يكلفهم رش المبيدات؟!».



هي عبارة ألم ومعاناة جسدية ونفسية، مقترنة بتساؤلات مشروعة، نقلت عن لسان شابة بمقتبل العمر كانت في المركز الصحي بحماة لمعالجة إصابتها بلدغة ذبابة الرمل، المتسببة بالليشمانيا!

كذلك ربما تعجز العبارات أمام مشهد منقول لبكاء طفل يرفض الخروج من المركز دون قبعته الشمسية خشية التئمر، فقد لدغته ذبابة الرمل في جبينه!

فانعكاسات التقصير والإهمال الرسمي تستمر بالظهور مرّة تلو الأخرى، لتطال هذه المرة أيضاً صحة المواطنين وسلامتهم الجسدية والنفسية!

فتدني الوضع الخدمي وسوئه، بالإضافة إلى تعامي الجهات المعنية، يخلف سنوياً آلاف الضحايا من مواطني حماة، وغيرها من المحافظات السورية، كمصابين بالليشمانيا!

الأرقام كبيرة!

نقل موقع «أثر برس» بتاريخ 2024/4/20 حديث لرئيس مركز مكافحة الليشمانيا في مديرية صحة حماة، الدكتور باسل الإبراهيم، صرح خلاله عن تسجيل 1503 إصابات جديدة خلال شهر آذار الماضي وحده، فيما بلغ مجمل الإصابات بالليشمانيا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام نحو 4500 إصابة!

لا شك أن الأرقام الرسمية المصريح عنها أعلاه عن عدد الإصابات بالليشمانيا منذ مطلع العام الحالي وحتى الآن تعتبر كبيرة، مع العلم أنها من مركز واحد متخصص بمكافحتها في محافظة حماة فقط، وهؤلاء من راجعوا هذا المركز، ولكم أن تتوقعوا العدد الكلي على مستوى بقية مراكز مكافحة الليشمانيا التابعة لوزارة الصحة في بقية المحافظات، وخاصة تلك التي تعتبر ذبابة الرمل مستوطنة فيها مثل حلب، مع عدم تهيب الأعداد الإضافية من المصابين التي لا تتوجه للمراكز الصحية التخصصية التابعة لوزارة الصحة وتلجأ إلى العيادات الخاصة، بالإضافة إلى الأعداد التي تلجأ إلى الوصفات الشعبية، والعاجزين عن تحمل تكلفة العلاج ومشاقه!

فعشرات الآلاف من الإصابات بالليشمانيا هم ضحايا سنويون لهذه الآفة، سواء تم تسجيلهم بشكل رسمي أو لم يتم ذلك!

الليشمانيا أو ما يعرف بحبة حلب!

تعد الليشمانيا أحد الأمراض الطفيلية التي يسببها طفيلي من الطفيليات الأولية، وهي 20 نوعاً، وتنتقل عن طريق لدغة أنثى «ذبابة الرمل»، الذي يشمل 90 نوعاً أيضاً، وتظهر على شكل تقرحات جلدية، قد تسبب ندباً مدى الحياة!

وهناك ثلاثة أشكال لمرض الليشمانيا،

أخطرها الليشمانيا الحشوي المميتة بنسبة 95%، وهناك الليشمانيا التي تصيب الأغشية المخاطية مسببة تلفها، أما النوع الثالث الأكثر انتشاراً فهو الليشمانيا الجلدية!

وتعتبر أنثى ذبابة الرمل الناقل الوحيد للمرض، حيث تنقل الطفيلي المسبب للمرض من الحيوان المصاب أو الإنسان المصاب إلى آخر سليم عبر لدغه!

وقد عرف تاريخياً أن مدينة حلب هي موطن لهذه الآفة الممرضة، لذلك سميت بلدغة حلب، أو حبة حلب، حيث اقتصرَت الإصابات، ولوقت طويل، بمحافظة حلب ومحيطها، ثم لوحظ الانتشار الواسع لذبابة الرمل والمصابين بلدغتها في محافظات ومناطق أخرى!

ففي عام 2004 تم تسجيل 16 إصابة في دمشق، لتخسر بعدها وتعاود الظهور في المنطقة الوسطى، حيث سجلت محافظة حماة وحدها أعداداً كبيرة من الإصابات خلال الأعوام الماضية، لتستمر هذا العام أيضاً وفقاً للأعداد المسجلة رسمياً أعلاه، مما يدفع إلى التساؤل المشروع حول أسباب الانتشار؟

تقصير وإهمال متعمد أم ضعف بالإمكانات؟!

سوء ظروف السكن وتراجع الخدمات، وخاصة مشكلات تردّي شبكات الصرف الصحي، وصولاً إلى غيابها والمكشوف منها، إضافة إلى تراكم القمامة غير المرحلة... وغيرها الكثير، هي ما تشكل البيئة المناسبة لتكاثر جميع الحشرات واستيطانها، بما في ذلك طبعاً ذبابة الرمل، الناقل الوحيد للطفيلي الممرض بالليشمانيا، التي تتكاثر وتزيد من

انتشارها بسبب قلة رش المبيدات، أو غياب عمليات الرش!

وهذا ما أكدّه رئيس مركز مكافحة الليشمانيا بحماة الدكتور باسل الإبراهيم بقوله: «يعود سبب الإصابات إلى الوضع الخدمي المتردي الناتج عن قلة النظافة في عدد من الأحياء والمناطق، وقيام البعض بتربية الحيوانات «الماشية والطيور» داخل أو قرب المنازل السكنية، وما تخلفه من روث وتخمّرات وحشرات، إضافة إلى بعض شبكات الصرف الصحي غير المؤهلة للصرف، ما يعتبر بيئات حاضنة للمرض وذبابة الرمل المسببة له».

فإهمال الجهات المعنية، محافظات وبلديات وغيرها، وتقصيرها في أداء مهامها واجباتها، وخاصة على المستوى الخدمي، يتسبب بالآلاف الإصابات شهرياً، وعشرات الآلاف سنوياً! فالتقصير وانعدام المسؤولية تجاوز حدود عمليات الصيانة الدورية المفترضة لشبكات الصرف الصحي إلى انعدام هذه الشبكات في بعض المناطق، وكذلك تجاوز عمليات التنظيف والشفط وصولاً إلى التراخي بعمليات ترحيل القمامة وزيادة المدة الفاصلة بين عمليتي ترحيل، مع تسجيل غياب الحاويات في الكثير من المناطق أيضاً، أما عمليات رش المبيدات فقد باتت ثانوية وشبه معدومة في الكثير من المناطق، اللهم باستثناء مناطق سكن الأثرياء والناخبين فقط!

ولعل ذلك دفع الدكتور باسل الإبراهيم إلى التشديد على أهمية التعاون قدر الإمكان بين كل الجهات المعنية لعدم ظهور إصابات جديدة أكثر، كما دعا الأهالي إلى اتباع أساليب وقائية في النظافة حول المنزل وداخله واستعمال

المنفّرات الحشرية، وأهمية النوم تحت ناموسية مضبوطة وسليمة!

فهل تجدي محاولات المواطن اتباع طرق وأساليب وقائية، في ظل تملص الجهات المعنية وتقاعسها عن القيام بمهامها؟! وما فائدة منفرات الحشرات المنزلية إذا كانت القمامة مكدسة كالجبال في الشوارع وعلى نواصي الحارات؟!

بل وما فائدة رش المبيدات، إن وجدت، مع شبكات صرف صحي متهاكلة ومكشوفة؟! ومن المسؤول عن عدم توفير الشروط الصحية للمواطنين، بل والضرب بها عرض الحائط، في معظم بؤر انتشار المرض؟!

وبكل اختصار يمكن القول، إن كل ما سبق لا تشفع له ذرائع ضعف الإمكانيات وقلة الاعتمادات التي يتم الحديث عنها كتبرير للتقصير والإهمال في الكثير من الأحيان، مع تكرار هذه الذرائع لعدم تدارك الضعف وقلة الاعتمادات!

فصحة المواطنين وسلامتهم باتت على محك المبررات والذرائع الرسمية الممجوجة والمكررة، والتي يتم تكريسها خارج الأولويات الرسمية عاماً بعد آخر، كنتيجة حتمية لسياسات تخفيض الإنفاق العام!

فالمشكلة على هذا النحو من الإهمال الرسمي بصحة المواطنين وسلامتهم أكبر من الإصابة بأفة الليشمانيا بأعدادها الكبيرة المتزايدة سنوياً، ليضاف إليها أعداد الإصابات المتزايدة أيضاً بأفة التهاب الكبد الوبائي، وبحالات التسمم بمياه الشرب المتسربة إليها مياه الصرف الصحي، وبحالات الإصابة بالكوليرا... والقادم أسوأ لا شك!

صحة المواطنين وسلامتهم باتت على محك المبررات والذرائع الرسمية الممجوجة والمكررة التي يتم تكريسها خارج الأولويات الرسمية عاماً بعد آخر كنتيجة حتمية لسياسات تخفيض الإنفاق العام!

ذرائع تحسين الخدمة وارتفاع التكاليف!

أصدرت الشركة السورية للاتصالات بتاريخ 2024/4/22 قراراً يقضي برفع أجور الخدمات المقدمة عبر مراكز خدمة المواطن بنسبة تتراوح بين 30% إلى 35%، سواء على الخدمات الداخلية أو الخارجية، على أن يتم تطبيق التكلفة الجديدة اعتباراً من 2024/5/1!



ارتفاع أجور الطباعة من ورق وأحبار، فبعض الخدمات الورقية أمست لا تساوي تكلفة إصدارها.

إن تبريرات زيادة التكلفة على مفردات ومستلزمات الخدمات المقدمة، مع التعميم بما يخص مقدمي هذه الخدمات سواء جهات عامة أو خاصة، وما يتم تحميله للمواطن تحت عنوان زيادة التكلفة بين الحين والآخر، يدخل فيها الكثير من الإضافات، سواء كهوامش ربح مضافة إلى هذه المفردات والمستلزمات من قبل الموردين، بذرائع العقوبات والحصر وتذبذب سعر الصرف وغيرها، أو كهوامش إضافية من مبيعات النخب والفساد، ولتسقط مقابل ذلك كل ادعاءات تحسين الخدمات، فالغاية أولاً وأخيراً هي جيب المواطن بالنتيجة، التي تتحمل أوزار كل الزيادات على التكلفة، المشروعة منها وغير المشروعة، مع تراجع ملموس على مستوى الخدمات المقدمة له كافة!

ولعل مثال الخدمات المقدمة من شركتي الخليوي، والزيادات السريعة على هذه الخدمات بين الحين والآخر، مع التغطية الرسمية لذلك، بذريعة تكاليفها وتحسين خدماتها، خير دليل على ما سبق!

لنصل إلى ما يخشى منه المواطن إثر كل زيادة تطل جزءاً من خدمات جهة ما، رسمية أو غير رسمية!

فقرار رفع أجور الخدمات أعلاه، ووفقاً لثريعة التكلفة المكررة، ربما لن يكون هو المصيبة الوحيدة، فالكارثة بما يمكن أن يطرأ من زيادات في حسابات بقية تكاليف الخدمات المقدمة من السورية للاتصالات، والتي قد

ودعت المؤسسة المواطنين إلى الاطلاع على التفاصيل عبر دليل المعاملات أو عبر روابط أدرجتها في القرار، دون توضيح أي مبررات حقيقية تتطلب الزيادة وفقاً للنسب أعلاه!

ونقل عن مدير مركز خدمة المواطن الإلكتروني أن زيادة أجور الخدمات على المنظومة رمزية، ولدينا حالياً 41 خدمة على البوابة الداخلية إضافة إلى 19 خدمة على البوابة الخارجية.

ولا ندري كيف تستقيم مفردة «رمزية» مع زيادة مقرة بنسبة 35%!

وقبل الحديث عن القرار أعلاه وما يمكن أن يليه ويتبعه من قرارات شبيهة متوقعة، دعونا نتحدث عن نتائجه وتداعياته الآنية!

فوفق القرار هناك 60 خدمة تقدمها مراكز خدمة المواطن سترتفع تكلفتها عليه، ما يعني المزيد من الأعباء المالية على المواطن، الذي لا يكفيه ما يعانيه من طول انتظار وسوء خدمة خلال مراجعته للدوائر الحكومية، أو من انقطاع الشبكة الذي يفرض وحده عدة زيارات وانتظار بالساعات، ليضاف إليها ارتفاع التكاليف الآن، وما سيتبع ذلك من ازدياد بحجم الرشاوى والإكراميات، التي باتت متعارفاً عليها كنسبة وتناصب!

التبرير الرسمي لقرار الزيادة أعلاه كان ارتفاع الكلف التشغيلية للمنظومة، وبهدف استمرار تقديم الخدمة بالمستوى المطلوب، وهي تبريرات ذرائعية مكررة، سواء من قبل الجهات العامة أو الخاصة، عند فرض زيادة على أسعار خدماتها أو سلعها!

فيحسب حديث أحمد كرجها مدير مركز خدمة المواطن في حماة: «رفع الرسوم بسبب

شبيهة على بقية الخدمات المقدمة من قبل السورية للاتصالات، وبنسب مقاربة، فثريعة التكاليف وتحسين الخدمات متاحة وقابلة لتتحمل المزيد من الموبقات، التي يتحمل أعباءها المواطنون، وتجبى من جيوبهم وعلى حسابهم!

تظهر تبعاً، مثل أسعار خدمة الهاتف الثابت وتعرفاتها بعناوينها المتعددة، أو بخدمات شبكة الإنترنت ورسومها! فالقرار أعلاه المتضمن زيادة بنسبة 30-35% على الخدمات المقدمة عبر مراكز خدمة المواطن، ربما يكون مهمازاً لصدور قرارات

تخفيض مخصصات المحروقات... سيناريو ممجوج مفتعل للأزمات!



نفطية ومواصلات، لتتفاقم وتتعمق، وصولاً إلى «الحل السحري» المتمثل بزيادة أسعار المشتقات النفطية، وما سيؤول إليه الواقع على مستوى زيادة كلف الإنتاج ورفع أسعار السلع والخدمات، في سلسلة تبدأ ولا تنتهي من التدايعات السلبية الكارثية!

فالسيناريو قديم وممجوج ومستهلك، كحال السياسات وآليات العمل الرسمي، من أزمة إلى أزمة أكبر، ومن كارثة إلى كارثة أعمق!

بخصوص تخفيض مخصصات المحروقات للمحافظات، رسخ أزمات كبيرة بدأت بأزمة المواصلات والازدحام، لتتطال قطاع الإنتاج الزراعي أيضاً!

لكن ورغم كل هذه السلبيات والتداعيات الخطرة إلا أن الكارثة ربما ليست هنا فقط أيضاً!

فالكارثة الحقيقة هي بتحول القرار غير المعلن أعلاه إلى مهماز لرفع أسعار المشتقات النفطية، كما جرت عليه العادة بعد افتعال أزمة مشتقات

على وسائل النقل، ترافق مع عزوف بعض أصحاب السرافيس عن العمل، بالإضافة إلى طلب بعضهم الآخر أسعاراً مضاعفة وصلت إلى ضعفي التسعيرة الرسمية!

سلسلة كوارث متوقعة!

كل هذه المظاهر تنذر بأزمة مستجدة، والتي ربما لن تقف عند حدود الازدحام على وسائل المواصلات فقط! فالقرار التنفيذي غير المعلن

علماً أنها كانت 12 طلباً يومياً! وفي دير الزور بلغت كمية المازوت طلبين وثلاثة أرباع بدل 4 طلبات، وطلب من البنزين تم تخفيضه إلى نصف طلب!

وفي محافظة حلب تم تخفيض مخصصات مادة المازوت من 21 طلباً يومياً إلى 15,5 طلباً، كما تم تخفيض كميات البنزين من 18 طلباً إلى 13 طلباً يومياً!

وفي محافظة ريف دمشق تم تخفيض كمية المحروقات الواردة إلى المحافظة بمعدل 5 طلبات لكل من مادتي المازوت والبنزين، حيث كانت الكمية المخصصة هي 19 طلباً لكل مادة وانخفضت إلى 14 طلباً! أما محافظة السويداء فإن عدد طلبات المازوت الواردة إليها، انخفض إلى ستة طلبات يومياً، فيما تراجعت طلبات البنزين إلى ثلاثة طلبات فقط!

السرد أعلاه يبين ويوضح أن تخفيض مخصصات المحروقات معمم على المحافظات كافة!

لكن على الرغم من تأكيدات الجهات الرسمية بعدم تأثر قطاع النقل بتخفيض المخصصات الحاصل، إلا أن الواقع يخبرنا عكس ذلك، وينذرنا بأزمة بدأت معالمها بالوضوح شيئاً فشيئاً! فالاحتفاظ الكبير والتزام الشديد

دون إعلان رسمي قامت وزارة النفط مطلع الأسبوع الماضي بتخفيض مخصصات المحافظات من المحروقات بنسبة تقارب 50%، ولم يتبين للوهلة الأولى إن كان هذا التخفيض عاماً ويشمل جميع المحافظات أم بعضها، حتى بدأت المحافظة تلوح الأخرى تعلن عن تخفيض مخصصاتها!

الأمر انعكس مباشرة على المواطن من خلال قلة وسائل النقل العامة والخاصة العاملة على خطوط المواصلات، فبدأت حشود الناس تتجمع كل صباح على الطرقات وفي المراكز التبادلية للمواصلات، معلنة بدء أزمة محروقات ومواصلات شاملة مجدداً، وفي عموم المحافظات بشكل ملحوظ وكبير، مسببة شللاً في الحركة وعرقلة مرورية، فضلاً عن تأخر طلاب المدارس والجامعات والموظفين عن مقاصدهم!

تخفيض المخصصات إلى النصف دون سابق إنذار!

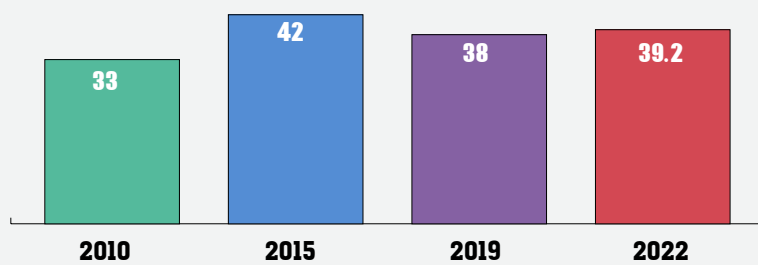
التصريحات الرسمية تقول إن مخصصات حمص من مادة المازوت انخفضت إلى 10 طلبات يومياً بدل 22 طلباً، وكذلك انخفضت طلبات البنزين إلى 8 طلبات يومياً،

الأرقام تكذب الغطاس: هل حقاً



الشكل 1: نسبة المشمولين بالتأمينات الاجتماعية

(%)



ليرة في 2019، وصولاً إلى 214,781 ليرة في 2022 «أنظر الشكل رقم 2». أي إن كل كلام الحكومة عندما تقول إنها تقدم دعماً، يترجم في نهاية المطاف بنحو 215 ألف ليرة للشخص سنوياً فقط على افتراض وصول الرقم المخصص للدعم إلى الناس فعلياً. وهذا الرقم يجب أن نقارنه مع وسطي تكاليف معيشة الفرد سنوياً، لتبين حجم الفارق الهائل.

هل حقاً لا توجد موارد لتغطية تكاليف الحماية الاجتماعية؟

كلما قيل شيء عن مسألة الدعم، ترد الحكومة بأن هنالك مشكلة في تأمين الموارد اللازمة لذلك. لهذا سنتطرق إلى بعض الأرقام التي ترد على هذه الادعاءات. أول هذه الأرقام هو رقم الإيرادات الضريبية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي «انظر الشكل رقم 3». والإيرادات الضريبية هنا تشمل جميع أشكال الضرائب «الدخل، والأرباح، والرسوم الجمركية، والإنفاق الاستهلاكي... إلخ». وهذه النسبة في عام 2010 كانت 10% ثم 5% في عام 2015، ثم 5.3% في عام 2019، وصولاً إلى 8.3% في عام 2022.

وإذا أشرنا إلى أنه حتى المؤسسات الدولية على اختلافها «وهي مؤسسات رأسمالية أصلاً، وتطالب دائماً بتخفيضات ضريبية للقطاع الخاص» تقول إن الدول

مشمولين بالتأمينات الاجتماعية فحسب، بل أيضاً نسبة كبيرة من العاملين في القطاع الخاص غير مشمولين. وإذا دققنا أكثر على رواتبهم التأمينية التي يفترض أن أساسياً من الحماية الاجتماعية في سورية فهي لا تؤمن الحد الأدنى من الضرورات المعيشية.

وعليه، فإن النسبة المنخفضة للمشمولين بالتأمينات الاجتماعية تؤكد أنه ليس لدينا حماية اجتماعية لشريحة كبيرة جداً ممن هم في سن العمل، وذلك في ظل غياب تعويضات البطالة.

215 ألف ليرة: النصيب السنوي للفرد من الصحة والتعليم والدعم

المؤشر الثاني الذي ينبغي تسليط الضوء عليه هو مؤشر الخدمات الاجتماعية في قطاعات الصحة والتعليم والدعم الاجتماعي. فعندما تقول الحكومة إنها تتفق تريبليونات الليرات على الدعم والخدمات الاجتماعية، لا يهتمي كمواطن هذا الكلام، لكن ما يهتمي حقاً هو كيف سينعكس هذا الإنفاق على وضعي.

وحتى لا يغشنا ضخم الأرقام التي يتم الحديث عنها، يجب أن نذكر أنه وفقاً لإحصاءات عام 2010، كان نصيب الفرد من الإنفاق العام السنوي على هذه البنود الثلاثة هو 11,028 ليرة سورية، ثم 36,662 ليرة في عام 2015، ثم 45,670

تحت عنوان «الحماية الاجتماعية في سورية - تحديات وتوصيات»، قدمت الباحثة الاقتصادية، د. رشا سيروب، يوم الأحد 20/4/2024، محاضرة في المركز الثقافي العربي في أبو رمانة، عرضت خلالها بعض البيانات والأرقام المهمة حول واقع الحماية الاجتماعية في سورية، مبيّنة بعض المفارقات الاقتصادية اللافنة في هذا الملف.

قاسيون

ضرورة اقتصادية واجتماعية، أشارت سيروب إلى أن السؤال الصحيح الذي ينبغي طرحه ليس «هل تستطيع الدولة تحمل تكاليف الحماية الاجتماعية؟» بل «هل تستطيع الدولة تحمل تكاليف عدم توفير الحماية الاجتماعية؟». مؤكدة في هذا السياق على أن من مسؤولية الدولة أن تقدم الحماية الاجتماعية مهما كانت مواردها المالية. وهنا السؤال: هل حقاً لا توجد موارد مالية لدى الحكومة السورية لتحمل تكاليف الحماية الاجتماعية؟ في هذا الصدد، شرحت سيروب:

التأمينات الاجتماعية: تسجيلات وهمية غير حقيقية

من الأرقام المهمة التي تثبت فعالية أو عدم فعالية سياسات الحماية الاجتماعية هي نسبة الأشخاص المشمولين في التأمينات الاجتماعية إلى مجموع قوة العمل «أي الأشخاص ممن هم في سن العمل بين عمر 15 و65». «انظر الشكل رقم 1» ونلاحظ في هذا السياق أن النسبة في عام 2010 كانت 33% وفي عام 2015 أصبحت 42%، ثم في 2019 أصبحت 38%، أما في 2022 صارت 39%، ولكن المفارقة أنه: هل حقاً زاد تسجيل العاملين في التأمينات الاجتماعية؟ نلاحظ أن القفزة التي حدثت في أحد الأعوام سببها هو قرار الحكومة بالزام التجار والصناعيين بتسجيل عدد من العاملين في التأمينات الاجتماعية، وبالتالي فإن هذا التسجيل وهمي وليس حقيقياً. والنسبة الأكبر من هؤلاء هم الموظفون في القطاع العام وليس القطاع الخاص. إذا الإشكالية ليست أن غير العاملين ليسوا

حول الغاية من الموضوع، أكدت د. سيروب أنه في الآونة الأخيرة تزداد الورشات والنشاطات والاجتماعات الحكومية حول دور الدولة اقتصادياً. لكننا في الوقت ذاته نرى كيف ترتفع أسعار السلع والخدمات الاجتماعية، ونلاحظ أنه يجري تقليص الدعم تحت ما يسمى بـ«إيصال الدعم إلى مستحقيه».

وهذا كله يتزامن مع التصريحات الحكومية التي نسمعها حول أن هنالك عجز في الموازنة العامة للدولة، وبالتالي فالحكومة «مضطرة إلى رفع الأسعار». وكذلك يرتفع الحديث عن أن الدعم الاجتماعي هو الذي أرقق الموازنة. وبهذه الطريقة، تترسخ صورة نمطية مسبقة بأن «الدعم السلعي» هو حماية اجتماعية، علماً أن الحماية الاجتماعية هي مفهوم أوسع وأعمق بكثير من الدعم السلعي.

وفي هذا الصدد، أكدت سيروب أنه منذ بداية الألفية الجديدة أصبح هنالك توجه نحو ليبرالية اقتصادية ونحو تحرير الأسواق مقابل انسحاب الدولة. وتكلل في عام 2005 باعتماد نظام «اقتصاد السوق الاجتماعي» الذي كان يفترض من عنوانه أن تكون هنالك سياسات اقتصادية ليبرالية على أن تتزامن مع سياسات اجتماعية تدعم الفئات الأكثر فقراً، لكن ما حدث فعلياً أنه جرى تسارع في سياسات التحرير الاقتصادي بمقابل تراجع الإنفاق الاجتماعي.

وفي ظل أن الحماية الاجتماعية هي حق من حقوق الإنسان فضلاً عن كونها



حصّة قوة

العمل من

الناتج المحلي

الإجمالي أقل

من 14,9%

وحصّة ارباح

رأس المال تصل

إلى أكثر من

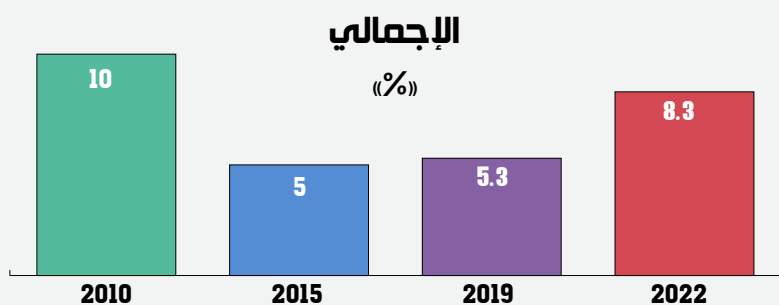
85% من الناتج

المحلي

لا توحيد موارد للدعم في سورية؟



الشكل 3: الإيرادات الضريبية نسبةً إلى الناتج المحلي

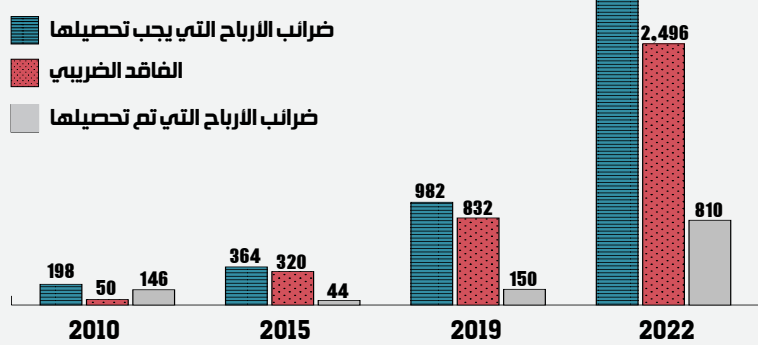


الشكل 2: نصيب الفرد من الإنفاق على الخدمات



الشكل 4: الفاقد الضريبي في سورية

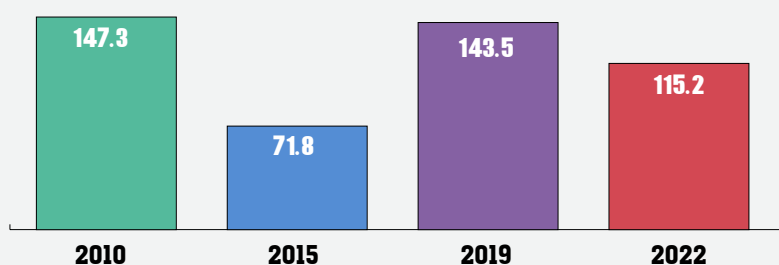
(مليار ليرة سورية)



الشكل 5: نسبة الضرائب إلى إجمالي الخدمات

الاجتماعية بعد ضم قيمة الفاقد الضريبي

(%)



إذا قمنا
بإضافة الفاقد
الضريبي إلى
الإيرادات العامة
للدولة فإن
نسبة الإيرادات
الضريبية هي
في الغالب أكثر
من 100% من
إجمالي النفقات
على الخدمات
الاجتماعية

2022. وعليه، فإن الفاقد الضريبي وفقاً لهذا الحساب «وهنا نتحدث عن ضريبة الأرباح الحقيقية فقط، دون الحديث عن ضرائب الأرباح والرسوم الجمركية والإنفاق الاستهلاكي» هو 52 مليار ليرة في 2010، و320 مليار ليرة في 2015، و832 مليار ليرة في 2019، ونحو 2,5 تريليون ليرة في 2022.

إذا قارنا هذه الأرقام مع الأرقام الفعلية التي تنفقها الدولة على الخدمات الاجتماعية، نلاحظ أنه إذا قمنا بإضافة الفاقد الضريبي إلى الإيرادات العامة للدولة فإن نسبة الإيرادات الضريبية هي في الغالب أكثر من 100% من إجمالي النفقات على الخدمات الاجتماعية «أنظر الشكل رقم 5»، أي أنه لو قامت الدولة بتحصيل الضرائب المستحقة لها لاستطاعت تحسين الخدمات الاجتماعية، وهنا نقول «تحصيل» وليس «فرض» ضرائب جديدة.

لكن ما لم نتحدث عنه أيضاً هو أن الاقتصاد السوري يعاني من اقتصاد الظل، وهو جزء كبير غير مدرج أساساً في الناتج المحلي الإجمالي. ولو جرى إدراج جزء منه في الناتج المحلي الإجمالي لكانت الإيرادات التي يمكن أن تدخل الخزانة العامة للدولة.

كي نستطيع أن تحقق تنمية يجب ألا تقل نسبة إيراداتها الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي عن 15% وبالتالي فإن النسبة في سورية منخفضة جداً.

كما يجب الحديث عن الفاقد الضريبي «وهو ما كان يجب أن تحصل عليه الدولة وأن يدخل في الموارد العامة للدولة». وفي هذا الصدد، يؤكد «الاستعراض الوطني الطوعي الثاني عن أهداف التنمية المستدامة» الصادر عن هيئة التخطيط والتعاون الدولي أن حصة قوة العمل من الناتج المحلي الإجمالي هي أقل من 14,9% في عام 2021، بعد أن كانت 30,2% في عام 2010.

وهذا يعني أن حصة أرباح رأس المال تصل إلى أكثر من 85% من الناتج المحلي. وبالتالي هذه 85% يجب أن تخضع للضريبة. وبحسابات تقديرية «أنظر الشكل رقم 4» فإن الضرائب التي كان يجب تحصيلها من أصحاب رأس المال «وهذا على افتراض أن الضريبة هي فقط 10% علماً أنها يجب أن تكون 24%» هي 198 مليار ليرة سورية في 2010، و364 مليار ليرة في 2015، و982 مليار ليرة في 2019، وأكثر من 3,3 تريليون ليرة في عام 2022.

لكن ما دخل فعلياً هو 146 مليار ليرة في 2010، و44 مليار ليرة في 2015، و150 مليار ليرة في 2019، و810 مليار ليرة في

الدول الإمبريالية نادٍ مغلق يستولى على عمل الجميع



في 2021، نشرت أنا وغولييلمو كارشيدى بحثاً بعنوان «اقتصاد الإمبريالية الحديث». ركز البحث على الجوانب الاقتصادية للإمبريالية. عرفنا ذلك بأنه «الاستيلاء الصافي المستمر وطويل الأجل من قبل البلدان الرأسمالية المتقدمة ذات التكنولوجيا العالية، على القيمة الزائدة من البلدان ذات التكنولوجيا المنخفضة التي تهيمن عليها». لقد حددنا أربع قنوات تتدفق من خلالها القيمة الزائدة إلى البلدان الإمبريالية: رسم سك العملة currency seigniorage، وتدفقات الدخل من الاستثمارات الرأسمالية، والتبادل اللامتكافئ UE من خلال التجارة، والتغيرات في أسعار الصرف.

■ مايكل روبرتس
ترجمة: أوديث الحسين

ولم ننكر الجوانب الأخرى للهيمنة الإمبريالية على العالم، أي على وجه الخصوص: القوة العسكرية والسيطرة السياسية على المؤسسات الدولية «الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، إلخ». لكن في هذه الورقة ركزنا على الجوانب الاقتصادية، التي جادلنا أنها كانت العامل الحاسم النهائي الذي يدفع هذه السمات الأخرى المهمة للغاية، مثل الهيمنة العسكرية والسياسية، فضلاً عن التفوق الثقافي والأيديولوجي.

وجدنا أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حصلت الكتلة الإمبريالية سنوياً على 1% من ناتجها المحلي الإجمالي من خلال تحويل القيمة الزائدة في التجارة الدولية من بقية الاقتصادات «النامية» الرئيسية في مجموعة العشرين، بينما خسرت الأخيرة حوالي 1% من ناتجها المحلي الإجمالي في القيمة الزائدة المحولة إلى الكتلة الإمبريالية. وكانت هذه النسب في ارتفاع مستمر.

أما المجال الكبير لتحويلات الدخل فقد جاء من التدفق الدولي للأرباح والفوائد والربيع التي استولت عليها الكتلة الإمبريالية بسبب استثمارها/امتلاكها الأصول، الملموسة والمالية، في دول الأطراف. قمنا بقياس ذلك من صافي تدفقات الأرباح والفوائد والربيع إلى الكتلة الإمبريالية. ما يسميه صندوق النقد الدولي: صافي دخل الائتمان الأولي primary credit income. مقارنة بتلك الموجودة في

بقية مجموعة العشرين.

في هذا المقال، قررت تحديث هذا الجانب من الهيمنة الاقتصادية من خلال مقارنة إجمالي تدفقات الدخل الائتماني الأولي لاقتصادات مجموعة السبع وبريكس. خلال سنوات القرن الحادي والعشرين، أصبح إجمالي تدفقات الدخل إلى مجموعة السبع الآن أكبر بسبع مرات من تلك التي تتلقاها مجموعة البريكس. بلغ صافي التدفق السنوي للدخل إلى اقتصادات مجموعة السبع حوالي 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة السبع. والواقع أن الاقتصادات الإمبريالية الخمسة الكبرى حصلت على نسبة مذهلة بلغت 1.7% من ناتجها المحلي الإجمالي السنوي من هذه التدفقات الصافية. في المقابل، خسرت اقتصادات دول البريكس 1.2% من ناتجها المحلي الإجمالي سنوياً في صافي التدفقات الخارجية.

إذا نظرت إلى صافي تدفقات الدخل لكل من دول مجموعة السبع ومجموعة البريكس، فإن أكبر الراحين على مدى العقدين الماضيين كانت اليابان: بممتلكاتها الضخمة من الأصول الأجنبية، والمملكة المتحدة: المركز الربيعي للدوائر المالية. وكانت دول البريكس التي خسرت أكبر قدر «كحصة من ناتجها المحلي الإجمالي» هي جنوب أفريقيا وروسيا.

الآن، إذا أضفت 1% من مكاسب/خسارة الناتج المحلي الإجمالي في الدخل من التجارة الدولية الموصوفة أعلاه، فإن الكتلة الإمبريالية تستفيد من نحو 3-2% من ناتجها المحلي الإجمالي كل عام من استغلال مجموعة البريكس، أي الاقتصادات الرئيسية في العالم.

يعادل هذا في الواقع متوسط نموها السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في القرن الحادي والعشرين.

العائد الزائد والكتلة الإمبريالية

نشرت قاعدة بيانات مجموعة «عدم المساواة العالمية WID» تحليلاً عميقاً لما يسمونه «العائد الزائد excess yield» الذي حصلت عليه الكتلة الإمبريالية الغنية من الأصول الموجودة في الخارج. ويخلص التقرير إلى أن إجمالي الأصول والالتزامات الأجنبية أصبحت أكبر بشكل خاص في البلدان الغنية، وأن الثروة الأجنبية بلغت حوالي ضعف حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أو خمس الثروة العالمية. تسيطر الكتلة الإمبريالية على معظم هذه الثروة الخارجية، حيث تستولي أغنى 20% من البلدان على أكثر من 90% من إجمالي الثروة الأجنبية. تحدث التقرير عن الثروة المخبأة في الملاذات الضريبية والدخل الرأسمالي المتراكم منها.

يتم تعريف العائد الزائد على أنه الفارق بين العوائد على الأصول الأجنبية والعوائد على الالتزامات الأجنبية». ويخلص التقرير إلى أن هذا العائد قد زاد بشكل كبير بالنسبة إلى أغنى 20% من البلدان منذ عام 2000. ويعادل صافي تحويلات الدخل من أفقر البلدان إلى أغناها الآن 1% من الناتج المحلي الإجمالي في أعلى 20% من البلدان «و2% من الناتج المحلي الإجمالي في أغنى 10% من البلدان»، في حين تدهورت نسبة شريحة الـ 80% من الدول الأدنى بنحو 2 إلى 3% من ناتجها المحلي الإجمالي.

ما كان لافتاً للنظر هو أن الكتلة الإمبريالية من البلدان كما عرفناها في عام 2021 كانت ذاتها تقريباً تلك الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة التي حددها لينين على أنها الكتلة الإمبريالية في 1915 - حوالي 13 دولة أو نحو ذلك. لم تكن هناك أي إضافات تقريباً إلى النادي، فقد كان مغلفاً أمام الأعضاء الجدد. هيمنت الكتلة الإمبريالية على الاقتصادات الرأسمالية الناشئة في القرن الماضي. تؤكد الدراسة التي أجرتها WID هذا الاستنتاج. ففي بياناتهم على مدار الخمسين عاماً الماضية، لم تتغير الكتلة

إن الاستغلال
الفائق هو الذي
يمكن الشركات
الإمبريالية
متعددة
الجنسيات من
تحقيق أرباحها
الفائقة عبر
التجارة ودخل
الاستثمار

الإمبريالية وزادت من استخراج دخل الثروة من البقية، بما في ذلك من الصين والهند والبرازيل وروسيا.

يقودني هذا إلى بعض الأفكار حول مسألة الاستغلال الفائق. تم تعريف الاستغلال المفرط على أنه «عندما تكون الأجور منخفضة للغاية لدرجة أنها أقل من قيمة قوة العمل، أي مقدار القيمة اللازمة للحفاظ على أداء العمال وتكاثرهم بالقدر الكافي لمواصلة العمل». العمال الذين لديهم أجور ومستويات فوائد أقل من ذلك هم معوزون paupers في الواقع. لقد قيل إن هذه هي السمة الرئيسية للاستغلال الإمبريالي للجنوب العالمي. الأجور هناك منخفضة للغاية لدرجة أنها أقل من قيمة قوة العمل. إن الاستغلال الفائق هو الذي يمكن الشركات الإمبريالية متعددة الجنسيات من تحقيق أرباحها الفائقة عبر التجارة ودخل الاستثمار.

في بحثنا الأصلي، تساءلنا عما إذا كان «الاستغلال المفرط»، الموجود بلا شك، هو المحرك الرئيسي لتحويل القيمة الزائدة من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية. ومن وجهة نظرنا، فإن آلية الاستغلال الرأسمالي ونقل القيمة الزائدة كانت تؤدي المهمة دون الحاجة حتى إلى اللجوء إلى الاستغلال الفائق باعتباره السبب الرئيسي.

بالنظر إلى مستويات أجور الفقر في اقتصادات مجموعة السبعة والبريكس وفقاً لمصادر البنك الدولي. استناداً إلى نسبة العمال الذين يكسبون أقل من معدل أجور الفقر في بلدانهم «وفقاً لمعايير البنك الدولي»، اعتقد أن ما يقرب من 5 إلى 10% من عمال مجموعة السبع يتعرضون «للاستغلال الفائق». بينما تصل هذه النسبة في دول البريكس إلى حوالي 25-30%. لكن هذا لا يزال يعني أن 70% من العمال في مجموعة البريكس، رغم أنهم يكسبون يومياً أقل بكثير من عمال مجموعة السبع، فإن أجورهم لا تقل عن قيمة قوة عملهم على أساس وطني. إن استغلال العمال في الجنوب العالمي أمر ضخم، لكن الاستغلال المفرط في حد ذاته ليس السبب الرئيسي في قدرة الدول الإمبريالية على الاستيلاء على القيمة الزائدة من الدول الأخرى.

حلب... الدراسة في المرحلة الجامعية نابذة ومنفرة!

استكمال الدراسة في المرحلة الجامعية أصبحت نابذة ومنفرة للطلاب، وصولاً إلى درجة الملل والقرق بالنسبة لبعضهم!



فعلى الرغم من الوضع المعيشي المأساوي الذي تعاني منه الغالبية المفقرة بشكل خاص، وعلى الرغم من التراجع على مستوى الخدمات العامة، وعلى الرغم من تردي وترهل القطاع التعليمي بمراحله كافة، إلا أن الطلاب الجامعيين من أبناء الغالبية المفقرة ما زالوا يسعون جاهدين إلى استكمال تعلمهم وتحصيلهم العلمي، علماً أن الكثيرين من هؤلاء لم يعودوا قادرين على التفرغ التام للعلم والدراسة، حيث يضطرون للعمل لمساعدة ذويهم على تكاليف المعيشة، أو بالحد الأدنى أن يتكفلوا بتكاليف مصاريفهم الخاصة، مع عدم تغييب المنافسة الشديدة في سوق العمل على حساب وقت وجهد وتعب هؤلاء الطلاب، الذين دخلوا هذه السوق غصباً واضطراً وقهراً، ومقابل أجر هزيل لا يغني ولا ييسر!

نسبة النجاح المتدنية مشكلة خطيرة مكرسة!

بحسب بعض الطلاب أنه بالإضافة إلى المعاناة من الأزمات والمشاكل العامة، فهناك مشاكل ومعوقات خاصة مرتبطة بإمكانية استكمال تعلمهم!

فغالبيت المواد التي يتم تدريسها كمقررات جامعية، من قبل الدكاترة وأعضاء الهيئة التدريسية في الكليات، يختلف سنهيا وعلى اختلاف فروعها وتخصصاتها، لا تتجاوز نسبة النجاح فيها 20%، والاستثناء بذلك محدود جداً، سواء كانت المادة نظرية أو علمية، مؤتمنة أم تقليدية، لتضيق مع تلك النسبة الضئيلة جهود وتعب الطلاب، وخاصة المجدين منهم، على مر السنين وعلى حساب أعمارهم المهدورة!

فنسبة النجاح المتدنية تعني حمل المزيد من المواد في نهاية أعمال كل عام دراسي من قبل الطلاب، ما يعني التأخر في الترفع إلى السنة التالية لبعضهم، وصولاً إلى الاستنفاد، وبالتالي عدم التمكن من استكمال الدراسة إلا من خلال دورات المراسيم الاستثنائية!

ففي كل عام هناك المئات من الطلبة الجامعيين المستنفدين، والغالبية من هؤلاء يستنفون للدراسة لاحقاً، حتى وإن صدرت دورة استثنائية تشملهم!

فنسب النجاح الضئيلة قديمة ومعروفة، وتم الحديث عنها مراراً وتكراراً كمسألة عامة يدفع ضريبتها الطلاب، ومع ذلك هناك إصرار عليها، وكأنها أداة نبذ إضافية للطلاب من المرحلة الجامعية!

سوء المواصلات مشكلة مزمنة!

مشكلة المواصلات المزمنة أصبحت مرهقة ومتعبة لجميع الطلاب، بالإضافة إلى تكاليفها المرتفعة عليهم، ومن يعاني بشكل خاص من هذه المشكلة هم طلاب الكليات العلمية، وخاصة لحضور المحاضرات العملية! فجميع المحاضرات الجامعية تبدأ في الساعة الثامنة صباحاً، وبسبب سوء وقلة المواصلات يضطر الطالب أن يستيقظ من الساعة

السادسة صباحاً كي يستطيع الوصول إلى الجامعة لحضور المحاضرة الأولى، التي قد يفقد إمكانية حضورها بحال تأخره، فغالبيت المحاضرات لا يتم استدراك إعدادتها في البرامج الأسبوعية للكليات، وربما يمكن التعميم بالنسبة لمشكلة المواصلات على بقية المحاضرات المدرجة في البرامج خلال ساعات النهار وحتى المساء!

فإن حدث وتأخر الطالب خمس دقائق عن المحاضرة فمسيره منعه من حضورها من قبل المحاضر، دون تقدير أن هذا الطالب سعى جاهداً لأن يحضر، ولكن مشكلة المواصلات التي يعانيها جميع المواطنين هي التي منعت!

طغيان النرجسية والتباهي بالإنجازات!

المشكلة غير المنظورة بحسب بعض الطلاب، لكنها من عوامل النفور والنبد، أن بعض المحاضرين يطغى على محاضراتهم الحديث عن تجاربهم وإنجازاتهم، على حساب المادة العلمية التي من المفترض أن كامل الوقت المخصص للمحاضرة يكون لها!

فأحدهم على سبيل المثال يتحدث عن دراسته أثناء وجوده في فرنسا، ويستطرد بالتباهي بإنجازاته خلال مراحل دراسته الجامعية والتخصصية، وآخر يجود بتجاربه خلال دراسته في روسيا، وقس على ذلك من نماذج شبيهة بأشكال مختلفة نسبياً، وما يجمع هؤلاء هو تكرار «الأننا» في حديثهم النرجسي عن أنفسهم، مع تكرار الحديث نفسه والاستشهادات نفسها المرة تلو الأخرى في المحاضرات، دون تقديم أية قيمة مضافة للطلاب تصب في المحتوى العلمي المفترض للمادة المدروسة، الأمر الذي يصيب هؤلاء بالملل إلى درجة الغثيان!

فالمحاضرة تفقد أهميتها بهذا النمط من

الحديث النرجسي، وكذلك يضيع جزء من وقت الطلاب دون الجوى المطلوبة منه، وما يمنع الطلاب من الحديث عن هذه الممارسات أو الشكوى منها هي عوامل الاحترام والجل، بالإضافة إلى الخشية المشروعة من احتمالات الاقتصاص منهم بحال تجرأ أحدهم واشتكى من ذلك!

السكن الجامعي مشكلة إضافية!

المعاناة من مشكلة السكن الجامعي قديمة ومزمنة، فإن لم تكن تملك وساطة فإن مصيرك هو أن تسكن في غرفة مع 3 طلاب آخرين بالحد الأدنى، وإن كنت تملك هذه الوساطة فإن الغرفة ستكون ملكك وحدك، كأنها جزء من ممتلكاتك وميراثك!

وعلى الرغم من ذلك فإن من يتمكن من الحصول على سكن جامعي لا يمكن اعتباره من المحظوظين، فالمشكلة لا تنتهي عند الاستحواذ على سرير في غرفة مشتركة ومكتظة فقط، بل هي البداية التي تتبعها المعاناة من سوء الخدمات، الكهرباء والمياه وشبكة الصرف الصحي وغيرها!

أما على مستوى الحلول البديلة، كاستئجار بيت، فهي مكلفة وتشكل عبئاً مادياً كبيراً على الطلاب وذويهم، حتى وإن تشارك بعض الطلاب مع بعضهم لاستئجار شقة، فبدلات الإيجار مرتفعة جداً، ومعدلات الاستغلال فيها تتزايد بالنسبة للطلاب!

متفرقات لا تقل سوءاً!

كل ما سبق بكفة وتراجع السوية العلمية بكفة أخرى!

فغالبيت المقررات الدراسية في الكليات العلمية أصبحت شبه نظرية، وذلك إما لغياب مستلزماتها بشكل أساسي، أو بسبب الاكتظاظ

الطلابي في محاضراتها، ما يمنع إمكانية الاستفادة مما هو متوفر من مستلزمات، وخاصة عندما يكون الحديث عن المخابر بتجهيزاتها ومستلزماتها وتقنياتها المفترضة، ومع تراكم هذا التراجع والتردي عاماً بعد آخر يصل الطالب الجامعي إلى سنة التخرج دون أية خبرة عملية مكتسبة من جامعته، بل حشو نظري محفوظ فقط!

أما على مستوى بعض المواد فإن اللجوء إلى المعاهد الخاصة، التي تزايدت خلال السنين الماضية، أصبحت حاجة للطلاب الجامعيين أيضاً، مع العلم أن الكادر المتعاقد مع هذه المعاهد هم بالغالب أنفسهم الكادر التعليمي في الجامعة، سواء كان معيداً أو أستاذاً جامعياً!

يضاف إلى كل ما سبق ظلم بعض الدكاترة للطلاب، فهناك الكثير من الطلاب الذين أصبحوا في السنة الأخيرة من دراستهم وتبقى لديهم مادة أو مادتين ليتخرجوا، ليبقوا عالقين في كليتهم بانتظار أن يفرج عنهم دكتور المادة، والذرائع دائماً متاحة لتأخير تخريج بعض الطلاب، والأساليب والطرق التي تتم من خلالها عملية الإفراج المشروطة معروفة أيضاً!

فالوصول إلى المرحلة الجامعية أصبح محصوراً بكل طويل عمر من حملة الشهادة الثانوية بمختلف فروعها، من خلال عمليات الفرز والتصفية المرتبطة بسياسات القبول الجامعي ومفاضلاتها، لكن الاستمرار باستكمال التعلم في المرحلة الجامعية وصولاً إلى التخرج هو المعجزة، ليس بسبب سياسات الإفكار المعمم التي تفرض على الطلاب الجامعيين العمل بالإضافة إلى الدراسة، بل من خلال تكريس أنماط نسب النجاح المتدنية، وآليات النبد المتبعة مع الطلاب خلال سني دراستهم الجامعية!

في كل عام

هناك المئات من الطلبة الجامعيين المستنفذين والغالبية من هؤلاء يستنكفون للدراسة لاحقاً حتى وإن صدرت دورة استثنائية تشملهم

ليسنكو وفافيلوف «4» - الأسباب الحقيقية للمجاعة الأوكرانية

نتابع في هذه الحلقة توضيح السياق التاريخي الاقتصادي-السياسي الذي لا بد منه لتفسير جزء مهم من أسباب حملة التشهير الغربية بعالم البيولوجيا والزراعة السوفييتي ليسنكو الذي تم ربط اسمه بستانول وبالمجاعة الأوكرانية، وتتناول هذه الحلقة الأسباب الحقيقية لتلك المجاعة.

د. اسامة دليقانت

لا شك بأن العملية الثورية لتصفية الكولاك كطبقة وإنجاز التجميع الزراعي، لم تتم بسلاسة وبلا أخطاء وحالات من الظلم في التنفيذ، ولكن ستالين نفسه أقر بذلك علناً وباركاً «بعد شهر من بدء التنفيذ» في مقالة شهيرة في صحيفة البرافدا، 2 آذار 1930، بعنوان «زهوة النجاحات» بمعنى «الدوار بسبب النجاحات»، مؤكداً أنه في بعض الحالات: «جرى انتهاك المبادئ اللينينية في الانضواء الحر للفلاح لدى تشكيل الكولخوزات» وانتقد ستالين مخالفة تعليمات الحزب وذكر كمثال: «في تركمانستان جرى تهديد الفلاحين بالسلاح فيما لو تلوكونا في الانضمام إلى الكولخوزات». بينما كان يفترض أن يتم ذلك «ليس بأساليب الضغط والإكراه، بل من خلال القدوة والمثال» كما سبق أن شدّد القرار الصادر عن المؤتمر الخامس عشر للحزب عام 1927.

وبعد أسبوع من نشر مقالة ستالين، صدر قرار عن اللجنة المركزية بتشكيل لجنة تحقيق في التجاوزات فتبين أن 6% من الكولاك المرسلين إلى سيبيريا قد نفبوا ظلاماً، وخلال ثلاثة أشهر أعيد الاعتبار إلى 70 ألف أسرة كولاكية في خمس مناطق.

الدعاية النازية-الإمبريالية

يؤرخ مارتينز أن حملة لترويج الرواية الإمبريالية عن المجاعة/المجزة الأوكرانية بدأها النازيون عام 1933، ثم تلقت زخماً هائلاً بعد اللقاء الذي جرى نهاية صيف 1934 بين هتلر ووليام هيرست، الملياردير الأمريكي وأحد عمالقة رأس المال المستثمر بالإعلام آنذاك، حيث تمخّضت عن لقاءهما اتفاقية تنص على أن ألمانيا النازية ستشتري مذاك فصاعداً أنبائها الدولية من شركة «إنترناشونال نيوزسيرفس» التي يملكها هيرست، والتي أخذت تساهم بنشاط في ضخ الأكاذيب والتخريفات بشأن «المجاعة في أوكرانيا» وبالتزامن والتكامل مع حملة إعلامية أطلقتها الصحافة النازية حول ذلك أيضاً، لاتهام البلاشفة وستالين، وذلك بهدف واضح: التمهيد الذهني والنفسي لتقبل غزو النازيين لأوكرانيا السوفييتية تحت مسمى «تحريرها». وأخذت الصفحات الأولى للصحافة الأمريكية تنشر سلسلة مقالات بعنوانين من قبيل: «المجاعة في الاتحاد السوفييتي تفتك بستة ملايين شخص، مصادرة محصول الفلاحين، الهلاك يعم الناس والبهاائم» و«مجاعة - جريمة بحق الإنسانية» وما إلى ذلك.

واستمرت الحملة طوال الحرب الباردة وبلغت حدّها الأعلى بعد نصف قرن، عام 1983، مع

فيلم «حصاد اليأس» ثم كتاب «حصاد الأسى» لروبيرت كونويست 1986. ويلاحظ مارتينز: «لقد كان الفيلمان: «حصاد اليأس» حول «المجزة» الأوكرانية، و«ملاعب القتل» حول «المجزة» الكمبودية، العملين الأكثر أهمية المصنوعين من قبل بطانة ريغان [الرئيس الأمريكي] لإقناع الناس بأن الشيوعية كانت مرادفة للمجزة» [ص138].

الأسباب الحقيقية للمجاعة الأوكرانية

كما يوضح مارتينز في كتابه [ص146-151] كان ثمة مجاعة في أوكرانيا بالفعل عامي 1932 و1933 ولكنها نجمت عن الصراع المستميت الذي كان اليمين المتطرف الأوكراني، المرتبط بالنازيين، يخوضه ضد الاشتراكية وضد التجميع الزراعي.

وفيما بعد وجد النازيون والإمبرياليون حاجة إلى تضخيم صورة هذه المجاعة والتغطية على أسبابها الحقيقية، وهذا يفسر جزئياً ترويج مصطلح «هولودومور» للمجاعة الأوكرانية، المماثل لل«هولوكوست» النازي.

يشرح مارتينز أربعة أسباب لهذه المجاعة، نلخصها فيما يلي:

أولاً- الحرب الأهلية التي شنها الكولاك والعناصر الرجعية ضد التجميع الزراعي. حيث فضلت طبقة الكولاك الاستماتة الفظة في حماية ثروتها التي تستغل بها الأغلبية الساحقة من الفلاحين الفقراء، وعلى مبدأ «عليّ وعلى أعدائي» فضّل الكولاك إبادة ملكيتهم الخاصة من الماشية والخيول على أن يروها تخرع منهم لتوزّع على المزارع الجماعية للفلاحين الفقراء المدعومين من السلطات السوفييتية. والأرقام تكفي لتأكيد أحد الأسباب الرئيسية للمجاعة ومن كان المسؤول الحقيقي عنها: بين 1928 و1933 أباد الكولاك من الثروة الحيوانية أكثر من نصف الخيول فلم يبق من

أباد الكولاك نصف الثروة الحيوانية التي تحت تصرفهم وحملوا السلاح ضد السلطة السوفييتية



ميشيل فلورينسكي الذي قاتل البلاشفة إبان الحرب الأهلية ولكنه أقر بأن: «الجفاف الشديد عام 1930 و1931 وخاصة في أوكرانيا، فاقم خطورة الوضع الزراعي ودفع بأوضاع السكان إلى حافة المجاعة».

ثالثاً- جائحة مرض التيفوس في أوكرانيا وشمال القفقاس. وهذه شهادة هانس بومانفيلد، أحد الناجين من الجائحة، وكان مهندساً كندياً معروفاً عاش في مدينة ماكيبفكا الأوكرانية آنذاك:

«ما من شك في أن المجاعة خلّفت كثيراً من الضحايا، ولا أمتلك أي معطيات لتقدير عددهم [...] وأرجح بأن أغلبية الوفيات نجمت عن جائحات التيفوس والحمى التيفية والديزنتاريا. كان المرضى ينقلون عبر النهر إلى ماكيبفكا. وقد نجوت بأعجوبة من الموت بعد أن أصبت بهجمة من الحمى التيفية».

وحتى هورسلي غانت الذي بالغ بشكل هائل بعدد موتى المجاعة زاعماً بأنه بلغ 15 مليوناً، أي 60% من سكان أوكرانيا الأصليين البالغ عددهم 25 مليوناً عام 1932، أوضح مع ذلك بأن ذروة التيفوس تزامنت مع ذروة المجاعة وكان مستحيلًا تمييز أي السببين هو الأكثر أهمية في عدد الضحايا.

رابعاً- الفوضى التي رافقت بالضرورة عملية إعادة تنظيم الزراعة والانقلاب العميق في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية؛ ضحالة التجربة والارتجال وغموض التوجيهات ونقص الإعداد والتطرف اليساري لدى بعض الشرائح الأكثر فقراً ولدى قسم من الموظفين [ص149].

الحلقات القادمة من هذه السلسلة ستتناول: ماذا ورد في أرشيفات التحقيق مع فافيلوف بعد اعتقاله؟ وتعليقات ستالين على وثيقة علمية أعدّها ليسنكو، والجدال بشأن فرضية «وراثية الصفات المكتسبة».

أصل 30 مليون رأس سوى 15 مليوناً، وقرابة نصف الماشية ذات القرون «بما فيها الأبقار» فلم يبق من 70 مليون رأس سوى 38 مليوناً، وزهاء ثلثي الأغنام والماعز حيث لم يبق من 147 مليوناً سوى 50 مليوناً، ولم يبق من 20 مليون خنزير سوى 12 مليوناً. هذا عدا عن إرهاب الكولاك بقتلهم الموظفين وإحراق الملكيات العائدة للتجميع الزراعي، كما أحرقوا محاصيلهم بالذات وبنارهم ورفض كثير منهم زرع أرضه أو جني محصوله، في مسعى للضغط على السلطات السوفييتية لتقدم تنازلات لهم.

وأقر بذلك حتى أحد زعماء الحركة القومية الأوكرانية المعادية للسوفييت، وهو إسحق مازيبا الذي اعترف متفاهراً في مقال له عام 1934 بتخريب الزراعة في أوكرانيا بوساطة من أسماهم «مقاومة» بهدف «عرقلة خطط البلاشفة في البذار والحصاد» مما أدى إلى «إخفاق خطة جمع محصول 1931 بل وخطة 1932. وكانت كارثة 1932 الضربة الأشد إيلاماً [...] منذ مجاعة 1921-1922»، والنتيجة كما يؤكد مازيبا: فشل حملات البذار في الخريف والربيع وترك مساحات هائلة بوراً وأن 20% إلى 40% من محصول الحبوب في العديد من المناطق «تُركت للغربان في الحقول» ولم تمسّها مناجل الحصادين أو دُمّرت وقتّ الدرس في البيادر.

ثانياً- الجفاف الشديد مدّة ثلاثة أعوام متتالية من 1930 حتى 1932. وإذا كان كثير من المؤرخين في الغرب يزعمون أن الجفاف «كذبة اختلقها النظام السوفييتي» إلا أن عدة مؤرخين أوكرانيين رغم عداوتهم للسوفييت اعترفوا بحدوث الجفاف وتأثيره. ومنهم البروفيسور نيكولاس رياسنوفسكي الذي درّس في مركز الأبحاث الروسي التابع لجامعة هارفرد الأمريكية. وكذلك البروفيسور

الصين... تدفع ملف المصالحة الفلسطينية



تشير آخر التقارير والتصريحات الرسمية أن بكين مشّت خطوة جديدة وطموحة في الملف الفلسطيني، إذ استضافت العاصمة الصينية - ودون الكثير من الضجة الإعلامية - اجتماعاً لحركة «فتح» و«حماس»، الخطوة التي قد يراها البعض حدثاً اعترافياً تؤكد مجدداً على الاستراتيجية الصينية في المنطقة، وتنبئ بأن روسيا والصين تتجهزان لمرحلة قادمة في الشرق الأوسط.

■ علاء ابو فراج

لم نقرأ في الصحافة حول عزم الصين استضافة لقاء للفصائل الفلسطينية على أراضيها، لكن أنباء عن هذا اللقاء بدأت تظهر في الإعلام في أواخر الأسبوع الماضي، لتتلق وكالة رويترز وجريدة عرب نيوز أن التحضيرات لهذا اللقاء تمت بالفعل وأن بكين تنوي بدء محادثات مع حركة فتح وحماس يوم الجمعة 26 نيسان الجاري وأن مندوبين عنهما وصلا فعلاً إلى بكين.

ما سر هذا التكتّم؟

الموقف الغربي يسوده ارتباك ملحوظ، فالتصريحات الرسمية الصينية تبدو شديدة الاقتضاب، إذ لم تنقل وكالات الأنباء تأكيداً رسمياً من الجانب الصيني، بل اكتفى المتحدث باسم الخارجية، وانغ ون، وخلال مؤتمره الصحفي الاعترافي بالإجابة عن أحد أسئلة الصحفيين حول هذا الموضوع، وقال في يوم الجمعة 26 نيسان: «إن الصين تدعم تعزيز سلطة السلطة الفلسطينية، وتدعم جميع الفصائل الفلسطينية في تحقيق المصالحة وتعزيز التضامن من خلال الحوار والتشاور». التقرير الأساسي الذي نشرته رويترز يوضح أن المعلومات التي تملكها الوكالة الغربية محدودة بالفعل، وتظهر معظم المعلومات غامضة وغير مكتملة، ما يعيد إلى الأذهان الخطوة الصينية السابقة في استعادة العلاقات بين السعودية وإيران، فالضجة الإعلامية المرافقة لأحداث من هذا النوع تلعب دوراً تخريبياً في كثير من الأحيان وتزيد من شحن الأجواء، في الوقت الذي يعمل الدبلوماسيون الصينيون بشكل مختلف وبعيداً عن الأضواء إلى حد كبير بهدف الوصول إلى نتائج ملموسة، اللقاء الذي أكد انعقاده بعض

القياديين الفلسطينيين هو بلا شك نقطة تحول جديدة ترتبط تحديداً بالاستراتيجية الروسية والصينية في عدد من ملفات الشرق الأوسط وملف القضية الفلسطينية ضمناً.

عن الموقف الصيني

لا يحاول هذا المقال تضخيم اللقاء أو نتائجه غير المعلنة بعد، بل على العكس تماماً، فمجرد انعقاد اجتماع من هذا النوع ولأول مرة في الصين هو إعلان سياسي مفاده أن القيادة الصينية ترى أنها قادرة على أداء دور أكبر في واحدة من أكثر القضايا المحورية في الملف الفلسطيني، وهي المصالحة الفلسطينية، مع العلم أن محاولات من هذا النوع قائمة بالفعل وكان أبرزها لقاء استضافته موسكو لنفس الغرض، فما الهدف الصيني إذاً من هذه الخطوة؟

كان مبعوث الرئيس الروسي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ميخائيل بوجدانوف التقى في قطر في تشرين الأول الماضي مع المبعوث الصيني الخاص للشرق الأوسط، تشاي جون، وأكد الطرفان في حينه أن كلا البلدين يتمسكان بالمواقف ذاتها حيال حل القضية الفلسطينية. وكثف وزير الخارجية الصيني وانغ يي، في شهر كانون الثاني من العام الجاري موقف بلاده في هذا الملف الساخن، وعبر بعد لقائه مع نظيره المصري، أن بكين تدعو إلى عقد مؤتمر سلام دولي، بهدف صياغة خارطة طريق تفضي إلى تطبيق «حل الدولتين»، واقترح وانغ أربع نقاط بعد الانفجار الأخير في المنطقة، تشير إلى ضرورة «إنهاء الصراع في غزة في أقرب وقت ممكن» وتنفيذ قرارات مجلس الأمن وتسهيل إدخال المساعدات الدولية، بالإضافة إلى الاحترام الكامل لإرادة الشعب الفلسطيني فيما يخص مستقبل غزة، أما النقطة الرابعة فتركز على «حل الدولتين»

باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق التسوية العادلة للقضية الفلسطينية.

ماذا عن هذه الخطوة؟

نجحت روسيا في دفع ملف المصالحة الفلسطينية خطوة إلى الأمام، وتحديداً فيما يخص الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وإعلان الفصائل أن المنظمة ستكون الإطار الجامع لجميع المكونات السياسية الفلسطينية، وفي هذا السياق كان القيادي في «حماس» خليل الحية، قد قال في تصريحات له، يوم الخميس 25 نيسان «أي قبل الموعد المتداول لاجتماع بكين بيوم»: «إن الحركة ستقبل بدولة فلسطينية ذات سيادة كاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعودة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرارات الدولية على حدود [إسرائيل] ما قبل عام 1967». مؤكداً في الوقت نفسه أن «حماس» تريد الانضمام إلى منظمة التحرير الفلسطينية. هذا بالإضافة إلى تأكيده أن «الحركة مستعدة لإلقاء السلاح والتحول إلى حزب سياسي في حال إنشاء دولة فلسطينية مستقلة على حدود العام 1967» مشيراً إلى أن تاريخ الحركات المشابهة تؤكد إمكانية انضمام مقاتلي المقاومة إلى الجيش الوطني الفلسطيني في هذه الحالة.

هذه الحقائق تثبت الخطوط العريضة في ملف المصالحة الفلسطينية، ورغم أن الاتفاق عليها لا يعني بالضرورة إنهاء انقسام الفصائل، إلا أنه مسعى جدي في هذا السياق، وإن كانت أحاديث كهذه تبدو أقل من المطلوب بالنسبة لشارع عريض من مناصري وأصحاب القضية، إلا أنها في الواقع مسألة حيوية في دفع الملف

الفلسطيني، فمنظمة التحرير تعتبر قانونياً الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ولكن فصائل أساسية كانت خارجها ما أضعف التمثيل الفلسطيني وأعطى ذرائع جديدة للغربيين لتجميد الملف.

حضور مدرّس

التطورات الأخيرة التي شهدتها الأراضي المحتلة توافقت مع نشاط أمريكي عال في منطقتنا، فمذد الأيام القليلة التي تلت عملية طوفان الأقصى بدأ المسؤولون الأمريكيون سلسلة تحركات كثيفة شملت زيارات لكبار المسؤولين المدنيين والعسكريين كان أولهم الرئيس الأمريكي جو بايدن وكبار العسكريين في إدارته ومستشار الأمن القومي بالإضافة إلى الخارجية الأمريكية ووكالة الاستخبارات المركزية. وكانت البعثة الدبلوماسية الأمريكية في الأمم المتحدة تعمل بنشاط عال أيضاً، هذا بالإضافة إلى دور مباشر في دعم وإمداد جيش الاحتلال في عدوانه.

في الوقت ذاته، قد يبدو الدور الروسي والصيني كما لو أنه منخفض الفعالية، لكن التدقيق في طبيعة تحركات القوى الدولية تظهر أن خطوات موسكو وبكين ركزت منذ اللحظات الأولى على مهاجمة الدور الأمريكي واحتكار واشنطن إدارة هذه الملفات، ومن جهة أخرى أظهرت روسيا والصين استجابات سريعة عند الضرورة وتحديداً في المسائل العسكرية الحساسة وحركت جيوش البلدين قطعها العسكرية بفاعلية ثبتت الأوزان بوضوح، هذا بالإضافة إلى عرقلة التحركات الأمريكية والغربية في مجلس الأمن.

بعد استعادة العلاقات السعودية الإيرانية وغيرها من الأحداث السياسية المشابهة كانت المنطقة أكثر مرونة أمام الصدمات الأمريكية، وهو ما يفسر الهدوء الروسي والصيني، لكن ومع تقلص الخيارات أمام واشنطن باتت الساحة مواتية لتوجيه الضربات وتحديداً في المسائل المفتوحة، فإن كانت واشنطن قد فشلت في التقدم بحل القضية الفلسطينية طوال عقود ومنعت الوصول إلى وقف لإطلاق النار، ووترت الأجواء في كامل المنطقة وفي كل الممرات التجارية الأساسية فالوقت قد حان لتحرك مضاد وواسع، قائم على أعلى مستوى من التوافق بين دول المنطقة ما يسمح بخلق جو ملائم وينشط كل قوات الاتصال مما سيسهم في إعادة صياغة للمصالح المشتركة لهذه الدولة مع روسيا والصين.

بايدن وحزمة المساعدات الجديدة: يوم عظيم لتدمير السلم العالمي



بعد نقاشات كثيرة خلال الأشهر الماضية تبين أن القرار الأمريكي ثابت حول تسليم النزاعات القائمة، فمَرَّ الكونغرس الأمريكي حزمة مساعدات عسكرية ومالية جديدة موجهة إلى أوكرانيا بشكل رئيسي، بالإضافة إلى الكيان وتايوان، وكل ذلك تحت عنوان «السلم العالمي».

■ يزت بوهلو

الحزمة الأمريكية الجديدة لأوكرانيا

بعد أشهر طويلة من توقف مؤقت للمساعدات الأمريكية لدعم أوكرانيا، بسبب «خلاف بين الديمقراطيين والجمهوريين» في مجلس النواب والشيوخ الأمريكيين، حملت الأيام الأخيرة مستجدات مهمة في هذا السياق وقدمت دفعة معنوية لكيف التي بدأت تشتكي علناً من نقص الإمدادات، إذ وافق مجلس النواب الأمريكي يوم السبت 20 نيسان على حزمة جديدة صادق عليها الكونغرس الأمريكي ووقع عليها الرئيس جو بايدن.

تبلغ قيمة الحزمة الجديدة 95 مليار دولار، 61 ملياراً منها مخصصة لأوكرانيا، و26 ملياراً للكيان الصهيوني، وما تبقى عبارة عن مساعدات لتايوان، ومساعدات «إنسانية» للمدنيين في مناطق الصراع.

وفي تفاصيل المساعدات الأوكرانية، تم تخصيص 23,2 ملياراً منها لتجديد الأسلحة المقدمة لكيف من البنتاغون، و13,8 ملياراً لمشتريات القوات الأوكرانية العسكرية من الأسواق العالمية، وما تبقى لدعم «العمليات العسكرية الأمريكية في المنطقة»، وعمليات التدقيق الحسابي.

كما ينص قانون حزمة المساعدات على إلزام السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة بإرسال صواريخ باليستية من طراز ATACMS لكيف، بما يشكل خطوة استثنائية وتصعيدية لكونها إعلاناً رسمياً حول تزويد الجيش الأوكراني بقدرة عسكرية جديدة قادرة على استهداف روسيا.

وتعليقاً على ذلك اعتبر الرئيس الأمريكي جو بايدن أنه يوم عظيم للسلم العالمي، وقال خلال توقيع القانون أن هذا الأمر «سيجعل أمريكا والعالم أكثر أماناً ويواصل قيادة أمريكا

في العالم».

وقد بدأ الأمريكيون بالفعل بالعمل ضمن حزمة المساعدات هذه، حيث أعلن البنتاغون عن حزمة من مليار دولار تشمل صواريخ AIM-9M ومدركات من طراز «برادلي» وذخائر لمنظومات الدفاع الجوي من طراز «ستينغر» وقذائف لمنظومات HIMARS وذخائر مدفعية. تلا ذلك إعلان وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن أن البنتاغون سيزود أوكرانيا بأسلحة جديدة بقيمة 6 مليارات دولار تشمل ذخيرة بأنظمة الدفاع الجوي، ومعدات مضادة للطائرات بدون طيار، وصواريخ جو-أرض.

التصعيد قرار أمريكي

يوضح هذا الحدث أخيراً أن القرار والتوجه الأمريكي فيما يتعلق بأوكرانيا لا يزال هو نفسه: التصعيد، وإطالة أمد الصراع إلى أقصى مدى ممكن. لكن ما الذي تعنيه هذه الحزمة الآن عملياً؟

تؤكد المؤشرات كافة، وباعترافات العديد من قيادات الدول الغربية، أن الانتصار في أوكرانيا شبه مستحيل، وما يجري الدفع نحوه هو تأجيل إعلان الهزيمة بالحد الأدنى، أو كسب هامش أعلى للمناورات السياسية اللاحقة.

تتطلب حزمة المساعدات العسكرية أشهراً قبل أن تجري ملاحظة تأثيرها على الميدان وجبهات القتال، إلا أنها وفقاً للخبراء لن تشكل فرقاً حقيقياً يذكر فيما يتعلق باستعادة الأراضي التي سيطرت عليها روسيا، لكنّها ستعزز من قدرة الدفاع للقوات الأوكرانية، ورغم ذلك، يجري الحديث عن هجوم عسكري مضاد جديد قد تبدأه أوكرانيا، إلا أن الوقائع على الأرض بعيدة عن مثل هذا الاحتمال، سواء بعد فشل الهجوم المضاد السابق رغم المساعدات الأكبر في حينه، أو نتيجة النقص

البشري الجدّي في القوات الأوكرانية والتي بات يستعاض عنها ببعض المرتزقة الأجانب. كما أن أحد الأهداف الهامة بالنسبة للإدارة الأمريكية الحالية، هو استمرار الصراع الأوكراني ورفع قدرة القوات الأوكرانية حتى الانتخابات المقبلة على أقل تقدير، وذلك لرفع الرصيد الانتخابي للديمقراطيين بمواجهة تيار دونالد ترامب.

جمهوريون وديمقراطيون؟

لا بد من التأكيد على أن تمرير حزمة المساعدات هذه، والموافقة عليها من قبل الجمهوريين في مجلس النواب الآن بما فيهم رئيس المجلس مايك جونسون والذي بات يصفه البعض بالـ «خائن»، تدل مرة أخرى على وهمية الحد الفاصل بين الديمقراطيين والجمهوريين بوصفهم حزبين متعارضين، ليكونا في نهاية المطاف وجهين للنخبة الحاكمة الأمريكية نفسها، وهذه الأخيرة تتفق على خيار التصعيد في أوكرانيا إذ نالت حزمة المساعدات أصوات الأغلبية 316 صوتاً من كلا الحزبين في مقابل 94 صوتاً.

فالنخب الأمريكية ترى أن الاشتباك الحاصل في أوكرانيا اليوم هو فرصة للاشتباك مع روسيا بشكل غير مباشر، رغم ما تعنيه هذه المواجهة على الشعب الأوكراني إلا أنّها تخدم مصالح النخب الأمريكية التي تغذّي الحرب بشكل مستمر.

ضمن هذا السياق، يرى البعض أن توقف المساعدات الأمريكية لأوكرانيا خلال المرحلة السابقة، لم يكن نتيجة لخلاف ما بين الديمقراطيين والجمهوريين، بقدر ما هو قرار من النخبة الأمريكية ككل، بهدف الضغط على الأوروبيين لتحمل أعباء أكبر في الصراع عبر التهديدات والضغط الأمنية عليهم، إلا أن ذلك لم ينجح طيلة الأشهر السابقة، فلم يتمكن الاتحاد الأوروبي حتى الآن من تمرير حزمة المساعدات التي يسعى إليها بسبب الفيتو الهنغاري بالدرجة الأولى، وأمام تراجع التمويل، وتراجع قدرات القوات الأوكرانية، اضطر الأمريكيون مجدداً لتمرير الأموال من

جيوبهم مباشرة، فضلاً عن ضغط الانتخابات المقبلة.

والآن، يجري الحديث عن أن هذه الحزمة قد تكون آخر حزمة يجري تمريرها، سواء بقيت الإدارة الأمريكية الحالية نفسها أم تغيرت، وذلك أن الأزمة الاقتصادية والمالية والسياسية في الولايات المتحدة، موضوعية، وتفعّل فعلها في أي إدارة أمريكية كانت.

رد الفعل الروسي؟

يعد توريد صواريخ ATACMS - إضافة إلى الإعلان عن تسليم البريطانيين قنابل مجنحة موجهة لليزر، وتخصيص كندا أكثر من مليوني دولار لصناعة المسمّرات الأوكرانية، وإرسال إسبانيا بطاريات دفاع جوي من طراز باتريوت- تهديدات أعلى وأهم من المساعدات المالية نفسها، وذلك أن بعض هذه الأسلحة، وتحديدًا صواريخ ATACMS بعيدة المدى بإمكانها الوصول إلى داخل الأراضي الروسية، وصولاً إلى قول البنتاغون الأمريكي صراحة، وفقاً لصحيفة نيويورك تايمز، أنه بات بإمكان أوكرانيا الآن استخدام هذه الصواريخ بعيدة المدى لضرب شبه جزيرة القرم الروسية، حيث جاء في الصحيفة نقلاً عن مسؤولين في البنتاغون: «ستتمكن القوات الأوكرانية من استخدام منظومة الصواريخ بعيدة المدى التي تم تسليمها أخيراً من أجل مهاجمة القوات الروسية في شبه جزيرة القرم».

لن يمضي هذا التصعيد «السياسي» دون رد روسي يوازيه بطبيعة الحال، أما فيما يتعلق بالجانب العسكري باتت تمتلك القوات الأوكرانية أساساً العديد من صواريخ ATACMS، فوفقاً للصحيفة نفسها تسلمت كييف سراً أكثر من 100 صاروخ من هذا الطراز خلال شهر آذار الماضي ضمن حزمة مساعدات بقيمة 300 مليون دولار.

وفي النهاية، يتحفنا بايدن أثناء توقيعه على المساعدات العسكرية الجديدة المستخدمة لصالح النازيين الجدد في أوكرانيا والكيان الصهيوني أنه يومٌ للسلم والأمن العالمي!

التوجه الأمريكي
فيما يتعلق
بأوكرانيا لا يزال هو
نفسه التصعيد
إطالة أمد الصراع
إلى أقصى مدى
ممكن

أمريكا تخسر الرهان... فصل جديد في استقلال النيجر!



بينما تكتب هذه الكلمات، تتحضر القوات الأمريكية للإنسحاب من النيجر، فقد أصدرت الخارجية الأمريكية بياناً بهذا الشأن قبل أيام، معلنةً عن لقاءات إضافية ستجري اليوم الإثنين 29 نيسان الجاري بهدف «تنسيق عملية انسحاب القوات الأمريكية على أساس مبادئ الشفافية والاحترام المتبادل». وأشار البيان الأمريكي إلى أن الولايات المتحدة لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق جديد بشأن مواصلة التعاون الأمني اعتماداً على مصالح الجانبين.

■ أحمد علي

بمواجهة خصومها المحليين والعابرين للحدود؛ شرعت القوات الروسية شبه العسكرية بالانتشار المتفوق عليه، وهو ما رأى البعض أن واشنطن لا تستطيع القيام به، بحكم قوانينها التي تمنع تقديم الدعم المالي للحكومات الانقلابية، ولكن الحقيقة أن مثل هذه التحليلات لا تعد سوى تبريرات سخيفة تحاول إضفاء نوع من عدم الشرعية على وجود القوى الروسية أو غيرها في بلدان إفريقيا، جراء فشل بلاد العم سام في الوصول إلى مآربها، هذا بالإضافة إلى كونها تغطية على الدور الغربي في دعم الإرهاب وعدم الجدية في محاربته.

الاستراتيجية الأمريكية

عملت استراتيجية الرئيس الأمريكي جو بايدن على محاولات إشراك الحكومات الانقلابية، والتفاوض على مسارات العودة إلى ما أسموه «العملية الديمقراطية»، لكن رفض الزعماء الأفارقة «الإساءات الديمقراطية» الأمريكية، والآن ينيء المسؤولون الأمريكيون من مخاطر الانسحاب الكامل من «البلدان التي تواجه تحديات في الديمقراطية»، الأمر الذي يخلق فجوة كبيرة سيتم ملؤها من قبل «المنافسين الآخرين» حسب تعبيرهم، والمقصود هنا روسيا والصين وإيران. وعلى الدوام، حاولت الولايات المتحدة اللعب، وضرب العلاقة ما بين روسيا والنيجر- التي كانت أبرز حلفاء أمريكا في القارة- عبر الحديث عن أضرار العلاقات مع روسيا، وانتهاكات تجري لحقوق الإنسان. لكن كل ذلك لم يجد نفعاً، ولم يثن الزعماء الأفارقة عن

وبهذا، تكون قد فشلت جهود واشنطن السياسية والدبلوماسية المستمرة منذ تموز 2023 لتصل اليوم إلى إعلان انسحابها «المنظم والمسؤول» من العاصمة النيجرية «نيامي»، والذي قد يستغرق شهوراً وفق البنتاغون.

كذلك، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن نيتها سحب قواتها من تشاد بعد مطالبة الأخيرة بذلك. وجاءت الخطوة التشادية، بعد حوالي شهر من تعليق النيجر اتفاقها الأمني مع أمريكا، وسط سلسلة من الانقلابات، شهدت إقامة حكومات عسكرية في منطقة الساحل.

أمريكا تراجع سياساتها

يبدو واضحاً أن أمريكا بدأت عملياً بمراجعة سياستها في إفريقيا بعد سلسلة من الانقلابات العسكرية التي أطاحت بالحكومات المدنية، والتي نحت عبرها البلاد بعيداً عن التعاون مع الدول الاستعمارية «فرنسا وأمريكا» لصالح علاقات جديدة مع روسيا والصين وإيران. حاولت الولايات المتحدة الأمريكية على الدوام الضغط على النيجر لقطع علاقاتها مع روسيا لكن دون جدوى. يبدو أن قرارها الأخير يأتي بعد فقدانها الأمل من التوصل إلى غاياتها في ظل إصرار هذه الدول على إنهاء اتفاقاتها السابقة وإنهاء وجود القوات العسكرية الفرنسية والأمريكية على الأرض.

خصوم واشنطن في الميدان وفي الوقت الذي تتطلع فيه بلدان القارة السمراء إلى الحصول على السلاح والتمويل

تعبير عن موازين القوى هناك، ولا يمكن إغفاله لدى معالجة موقع كل ذلك في التوازنات الدولية الجديدة، التوازنات التي تمثل فرصة جدية لانتزاع الاستقلال التام والخلص للقارة التي ذاقت الويلات من حكم المستعمر. ومع احتدام الصراع الدولي، وتعدّد جبهاته حول العالم، تصبح أي جبهة من هذه الجبهات معياراً اختيارياً لوزن وقوة القوى المتحاربة، ورغم عدم انتهاء العمليات الجارية أو وصولها إلى صيغتها النهائية والحاسمة في النيجر وإفريقيا، فإن تقهقر وانسحاب قوى الغرب الاستعماري وتراجع وزنها في التأثير على العمليات الاقتصادية له وزن وأثر كبير على آفاق الصراع الجاري، وسيفتح نافذة جديدة لشعوب هذه القارة.

مواصلة علاقاتهم مع موسكو. لا بل تمكنت الأخيرة من دخول النيجر، وبدأت وزارة الدفاع الروسية بالإشراف على مهمة أمنية جديدة، عبر إرسال مقاتلين شبه عسكريين للمساعدة في تدريب جيش النيجر. بينما الآن، فإن المسؤولون الأمريكيون يسعون إلى الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية مع تلك الدول، التي تتمتع بموارد طبيعية هائلة، ومواقع إستراتيجية هامة في إفريقيا على أمل استئناف التعاون العسكري والأمني وغيره في وقت لاحق.

نافذة جديدة

ما يجري هو مؤشر مهم لاتجاه تطوّر الأمور، في النيجر أو في القارة الإفريقية ككل، فهو

الفصائل العراقية تعود إلى المواجهة... ضغط لإخراج القوات الأمريكية



وحفظ أمنها وغيرها من الشؤون السياسية والاقتصادية. رغم أن العنوان العريض للزيارة حمل بحث اتفاقية الإطار الاستراتيجي، إلا أن كلاً من الاجتماعين اللذين أجراهما السوداني مع باين أو بليكن، لم يخرج عنهما أي شيء يذكر حول تواجد القوات الأمريكية حالياً في العراق أو موعد خروجها، وأكثر من ذلك، أن ما عاد به السوداني كان اتفاقات وتفاهات وشرارات اقتصادية واستثمارية للشركات الأمريكية في مجالات الطاقة والنقط.

ومنذ ما قبل زيارة السوداني، وبعدها، حذرت فصائل المقاومة الشعبية العراقية من عودة المواجهات مع القوات الأمريكية واستهدافها واستهداف قواعدها ما لم يجر تقدم بمسألة خروجها. وهو أمر عاد مجدداً بالفعل، ففي 22 نيسان تعرضت قاعدة عين الأسد في العراق لهجوم بطائرات مسيرة، وكان قد سبقها بيوم واحد هجوم على قاعدة عسكرية موجودة شمال شرقي سورية، كما تعرض حقل كورمور للغاز في محافظة السليمانية في كردستان العراق لهجوم في الـ 27 من الشهر الجاري، وقد أدانته وزارة الخارجية

مضى حتى الآن 5 سنوات منذ أن أصدر البرلمان العراقي قراره القاضي بإخراج القوات الأجنبية كافة من البلاد، وعلى رأسها قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وإن جرى تقدم في هذا السياق، عبر سحب واشنطن للعديد من قواتها من العراق، إلا أن المتبقي منها لا يزال يشكل تهديداً ومشكلةً كبرى على مستوى المنطقة، وكانت زيارة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني الأخيرة لواشنطن تركز حول هذه النقطة.

■ هلاذ سعد

زار السوداني واشنطن في 15 نيسان الجاري، برفقة وفد من الوزراء والممثلين الحكوميين، التقى خلالها الرئيس الأمريكي جو باين، ووزير الخارجية أنتوني بليكن الذي بحث معه تفعيل وتنفيذ اتفاقية الإطار الاستراتيجي، وهي اتفاقية موقعة بين بغداد وواشنطن في 2008، والتي كانت تضم في بنودها انسحاب القوات الأمريكية من البلاد في 2011 بشروط محددة منها تمكن قوات الأمن العراقية من السيطرة على المدن العراقية كافة

المنطقة وضماً العراق الذي يحتوي الكم الأكبر من القوات الأمريكية، مما يجعله هدفاً مشروعاً ومباشراً لخصوم الولايات المتحدة بحال وقوع أي تصعيد إقليمي أو حتى دولي،

ذريعةً للتغطية على هذه المسألة وذريعةً لاستمرار هذا الوجود، تشكل الأحداث الفلسطينية الأخيرة، وصولاً إلى المواجهات المباشرة بين إيران والكيان الصهيوني، ضغطاً وتهديداً أمنياً على عموم

الأمريكية. وبات من الواضح وجود توتر حاد داخل البرلمان العراقي، والفصائل العراقية، حول مسألة وجود القوات الأمريكية، ورأى البعض في التفاهات الاقتصادية الأخيرة

النخب الغربية خائفة جداً من التحدث عن فلسطين



تستمر القنابل «الإسرائيلية» في التساقط على غزة، مما يؤدي إلى مقتل المدنيين الفلسطينيين بلا هوادة. نشرت وسائل الإعلام قصة عن تدمير 24 مستشفى في غزة، حيث تم قصفها بلا رحمة من قبل الجيش «الإسرائيلي». وكان نصف الخمسة والثلاثين ألف فلسطيني الذين قتلتهم «إسرائيل» من الأطفال، وكانت جثثهم متناثرة في المزارع والمساجد المكتظة في غزة. قال مساعد الأمين العام السابق للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أندرو غيلمور، في لقاء مع قناة بي.بي.سي بأن الفلسطينيين يعانون من «عقاب جماعي»، وأن ما نشهده في غزة «ربما يكون أعلى معدل قتل لأي جيش يقوم بقتل الأفراد، منذ حرب الإبادة الجماعية الرواندية عام 1994». في الوقت نفسه، في قطاع الضفة الغربية من فلسطين، تظهر هيومن رايتس ووتش أن الجيش «الإسرائيلي» شارك في تهجير الفلسطينيين من عشرين «مجتمعا صغيرا»، واقتلع سبعة مجتمعات بأكملها على الأقل منذ تشرين الأول 2023. نحن هنا لا نحلل، بل نورد حقائق ثابتة.

■ فيخاي بارشاد ترجمة: قاسيون

لكن هذه الحقائق الثابتة، بحسب مذكرة مسبقة، لا يمكن الحديث عنها في «صحافة السجل» الأمريكية «وهي الصحافة الوطنية التي تحوز على ثقة الجماهير عادة ويكون لها شعبية كبيرة - المترجم». تم تعميم أوامر على الصحفيين في نيويورك تايمز لتجنب مصطلحات «الإبادة الجماعية» و«التطهير العرقي» و«الأراضي المحتلة». الحقيقة أن الصحف والبرامج التلفزيونية في الولايات المتحدة، على مدى الأشهر الستة الماضية، كانت تكتب بشكل عام عن أعمال العنف التي ترتكب كأعمال إبادة جماعية ضد الفلسطينيين باستخدام صيغة المبني للمجهول: «سقطت القنابل، ومات الناس». حتى على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يفترض أن يكون المشهد في كثير من الأحيان أقل سيطرة، سقط الفأس على العبارات الرئيسية. على سبيل المثال، على الرغم من اعترافه بالتزامه بحرية التعبير، قال إيلون ماسك إن مصطلحات مثل «إنهاء الاستعمار» و«عبارات مثل «من النهر إلى البحر» سيتم حظرها على X.

صمت في حرم الجامعات

في جامعة جنوب كاليفورنيا (USC)، كان من المقرر أن تلقى أسنا تبسم، وهي أمريكية من

جنوب آسيا، خطاباً في الحرم الجامعي أمام 65 ألف شخص باعتبارها الطالبة المتفوقة لدفعة 2024. بسبب مشاركة تبسم في المناقشات حول الحرب «الإسرائيلية» ضد الفلسطينيين، تم استهدافها من قبل النشطاء المؤيدين «لإسرائيل» الذين زعموا أنهم يشعرون بالتهديد. انطلاقاً من هذا الشعور بالخطر الذي رفضت الجامعة منح تبريرات لوجوده حقاً، قررت جامعة جنوب كاليفورنيا إلغاء كلمتها. وفي رد مدروس، ناشدت تبسم - التي تخصصت في الهندسة الطبية الحيوية والتاريخ - مع تخصص فرعي في مقاومة الإبادة الجماعية - زملاءها في الفصل «التفكير خارج الصندوق - للعمل من أجل عالم لا يتم فيه التلاعب بصرخات المساواة والكرامة الإنسانية من أجل تكوين تعبيرات عن الكراهية. أتحدى من منعتني أن يرد على الانزعاج الأيديولوجي من خلال الحوار والتعلم، وليس التعصب والرقابة...». هذا ما قالته تبسم التي تبلغ من العمر 21 عاماً، بينما أندرو جوزمان، عميد جامعة جنوب كاليفورنيا الذي ألغى خطابها والذي يبلغ من العمر 56 عاماً، لم يتمكن من ذكر أسباب ناضجة يبرر فيها منعها من الخطاب وعدم دعوتها إلى مناقشة المسألة.

يحاول طلاب الجامعات في جميع أنحاء الولايات المتحدة جاهدين رفع مستوى الوعي حول ما يحدث في غزة، ويسعون إلى

إقناع جامعاتهم بالتخلي عن الشركات التي لديها استثمارات في «إسرائيل» وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة. في البدء تم التسامح مع الاحتجاجات المبكرة، ولكن بعد ذلك انخرطت الساسة الأمريكيون في جلسات استماع في الكونغرس وأدلو بتعليقات متهورة حول تمويل هؤلاء الطلاب من قبل الصينيين والروس. تراجع مديرو الكليات، خوفاً من المانحين والضغط السياسية، وبدأوا بفرض الرقابة على الطلاب من أقصى أطراف البلاد «جامعة كولومبيا» إلى أقصى أطرافها الأخرى «كلية يومونا». دعا رؤساء الكليات أقسام الشرطة المحلية إلى حرمهم الجامعي، وسمحوا لهم باعتقال الطلاب، وأوقفوهم عن الدراسة في كليتهم.

لكن مهما فعلوا لا يمكنهم إنكار وجود مزاج انفجاري بين طلاب الجامعات، وبأن الاتحادات الطلابية في جميع أنحاء البلاد - من روتجرز إلى ديقيس - قد صوتت لإجبار إدارتها على سحب استثمارات من «إسرائيل».

ناقوس موت الديمقراطية

في 12 أبريل/نيسان 2024، اقتحمت شرطة برلين مؤتمراً حول فلسطين جمع أشخاصاً من جميع أنحاء ألمانيا للاستماع إلى مجموعة من المتحدثين، بما في ذلك من أجزاء أخرى من أوروبا ومن فلسطين. وفي المطار، اعتقلت الشرطة الطبيب البريطاني من أصل فلسطيني غسان أبو ستة، الذي تطوع في غزة وشهد حرب الإبادة الجماعية بشكل مباشر، ثم قامت بترحيله. وبعد منع وزير المالية اليوناني السابق يانيس فاروفاكيس من حضور المؤتمر، كان من المقرر أن يلقي كلمة عبر الإنترنت. لم يمنع من إلقاء هذا الخطاب فحسب، بل تم حظره من أي نشاط سياسي في ألمانيا «حظر الدخول إلى ألمانيا والحظر من القيام بأي حديث عبر الإنترنت». قال فاروفاكيس إن هذا هو في الأساس «ناقوس الموت للافق الديمقراطي في جمهورية ألمانيا الاتحادية». قبل أيام قليلة من انعقاد المؤتمر في

برلين، نشرت البروفيسورة جودي دين مقالاً على مدونة فيرسو بعنوان «فلسطين تتحدث باسم الجميع». المقال متجذر في فكرة بسيطة وغير قابلة للاعتراض، وهي أن الأشخاص المضطهدين لديهم الحق في النضال من أجل تحررهم. وهذا هو أساس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي استشهد به فاروفاكيس بشكل متكرر. في اليوم التالي لإغلاق مؤتمر فلسطين في برلين، نشر صاحب عمل جودي دين، الرئيس مارك غيران من جامعتي هوبارت وويليام سميث في الولايات المتحدة، بياناً أعلن فيه أن الأستاذة دين لا يمكنها تدريس بقية فصولها في الجامعتين. كتب مارك غيران أنه لم يكن في «خلاف تام» مع دين فحسب، بل وجد أيضاً أن تعليقاتها «بغیضة» من المثير للاهتمام أنه منذ تشرين الأول، لم يصدر غيران سوى بيان علني يدين حماس، ولكن لم يصدر أي شيء عن أعمال الإبادة الجماعية المروعة ضد الفلسطينيين.

ما الذي كتبت جودي دين وكان «بغیضا» جداً؟ ركز غيران على كلمة «مبهجة»، التي استخدمتها دين لوصف رد فعلها على الطائرات الشراعية التي تجاوزت سياج الاحتلال «الإسرائيلي» المحيط بغزة. الحقيقة أن دين استخدمت الطائرات الشراعية كرمز للنظر في سياسات الأمل والتحرر من وجهة نظر فلسطينية «مستشهدة بالقصيدة الأخيرة لرفعت العري، الذي قتلته «إسرائيل» في 6 كانون الأول 2023، مع تأمله في الطائرات الورقية لإبراز فكرة التحليق فوق الظلم». لم يكن غيران يريد حواراً حول الاحتلال أو الإبادة الجماعية. ومثل محرري وناشري صحيفة نيويورك تايمز، ومثل الحكومة الألمانية، ومثل غيرهم من رؤساء الجامعات الأمريكية، أراد غيران تقليص المحادثة وإنهاءها بسرعة. تم تكيم نداء تبسم من أجل «الحوار والتعلم».

ولأن النخب الغربية خائفون جداً من التحدث فعلياً عن فلسطين، فإن الأشخاص مثل غيران يفضلون «التعصب والرقابة».

على الهند أن ترفض محاولات أمريكا دفعها للصراعات



قبل أربعة أعوام، كتبت مقالاً أوضحت فيه أنّ هناك دوافع خفية وراء سماح الولايات المتحدة لبعض الهنود بأن يصبحوا مديريين تنفيذيين للشركات الأمريكية الكبرى. والآن، مضت الهند أبعد من ذلك في هذا الطريق، وبتنا نسمع أصواتاً هندية وازنة تدعو إلى التحالف مع الولايات المتحدة بشكل تبعية. إنّ هؤلاء إنّ تمكنوا من الانتصار في تنبّع الهند للأمريكيين، سيعني أنّ الهند سنبقى عالقة أبداً في فخ الدخّل المتوسط، ولن تتمكن من الحصول على سيادتها في مجالات الاقتصاد، أو السياسة الخارجية.

■ كريس كانثان ترجمة: قاسيون

اسمحوا لي أن أشرح أساسيات الجيوسياسية الأمريكية. تحافظ الولايات المتحدة على مكانتها من خلال إبقاء كل منافسيها المحتملين ضعفاء. عندما يصبح أحد المنافسين قوياً جداً، تتّهم مهاجمته بلا رحمة. على سبيل المثال، عند حلول عام 2012، نما الناتج المحلي الإجمالي في روسيا بنسبة 100% خلال عقد من الزمن. وعلى الفور، خلقت الولايات المتحدة المشاكل في أوكرانيا، وأسقطت أسعار النفط، ومهاجمت الروبل ودمرت نصف قيمته، وظلت تفرض العقوبات على روسيا منذ ذلك الحين. ومن خلال خلق الاحتكاكات بين روسيا وألمانيا، تضرب الولايات المتحدة عضفوريين بحجر واحد، مما يبقي منافسين في الأسفل في الوقت نفسه، تماماً مثلما تسعى أمريكا إلى جعل الصراع بين الهند والصين عامل كسر للطرفين.

في الثمانينيات، تعرضت اليابان إلى هجوم شديد بعد أن بدأت السيارات وأشباه المواصلات اليابانية تتحدّى الولايات المتحدة. كل الدعاية التي تمّ استخدامها ضدّ اليابان باتت تُستخدم اليوم ضد الصين. كانت النتيجة هي اتفاق بلازا، الذي قتل قطاع أشباه المواصلات الياباني، وأجبر الين على مضاعفة قيمته، وابتزاز شركات السيارات اليابانية لحملها على نقل التصنيع إلى الولايات المتحدة. لقد أجبروا اليابان على الانتحار، ولم تتعاف اليابان قط. لهذا السبب قال القادة الصينيون دائماً: أخفوا قوتكم وانتظروا الوقت المناسب». لكن عندما أعلنت شركة ZTE عن أول مكالمة 5G في العالم في فبراير/شباط 2018، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على شركة ZTE في غضون شهرين، وأجبرت الشركة على دفع غرامات كبيرة، وقبول المشرفين الأمريكيين.

إنّ هجمات مماثلة على شركة هواوي، وعشرات الشركات الصينية الناجحة الأخرى في مجال التكنولوجيا الفائقة، وعلى الصين بأكملها مستمرة منذ عام 2017. السبب: نمت الصين اليوم «أكثر من اللازم». تجاوزت الصين الولايات المتحدة منذ عام 2014 في القوة الشرائية. من المرجح أن تصبح الصين أكبر اقتصاد من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عند حلول عام 2025 أيضاً. ومن هنا تأتي كل الهستيريا المناهضة للصين.

وفي الحرب ضد الصين، تحاول الولايات المتحدة تحويل الهند إلى أحد بيادقها الكبرى - أو بيدقها الأكبر. أولاً، يتعين على المرء أن يفهم الصفة الشيطانية التي تحيكتها الولايات المتحدة للهند، ويحاول بعض الهنود الترويج لها. فتحت أمريكا سوق العمل أمام الهنود، وفتحت الهند اقتصادها بالكامل أمام الولايات المتحدة! والولايات المتحدة تفوز في كلا جانبي الصفقة. حصل على ألع العمال من الهند، وفي المقابل تحصل على شيئين: «1» الوصول إلى 1,3 مليار مستهلك، و«2» دولة دمية جيوسياسية.

كانت «السوق الحرة» عظيمة إلى أن بدأت الصين بالفوز. الآن تحب الولايات المتحدة الحمائية وتكره منظمة التجارة العالمية التي أنشأتها بنفسها! عندما تشتري شركة Walmart شركة FlipKart - وهي شركة التجارة الإلكترونية الناشئة الناجحة في الهند - يتم التهليل لها باعتبارها سوقاً حرة. لكن هل تعتقد أن الولايات المتحدة كانت ستسمح لشركة FlipKart بشراء Walmart؟ بالطبع لا.

ضمان كسر المنافسة المحتملة

لن يتمكن المديرون التنفيذيون الهنود في أمريكا أبداً من العودة إلى الهند وبدء شركات منافسة. لقد تأكدت الولايات المتحدة من

أن لديها سيطرة كافية على البنوك الهندية وشركات رأس المال الاستثماري وغيرها من الهياكل المالية لضمان عدم وجود أي تمويل للإصدارات الهندية من Intel و Microsoft و Cisco و Google و Facebook و Amazon وما إلى ذلك.

تمتلك الصين Huawei و Alibaba و Tencent و Baidu و Beidou و SMIC و Xiaomi وما إلى ذلك للتنافس مع كل شركة أمريكية/أوروبية كبيرة. ولا يوجد في الهند مثل هؤلاء اللاعبين المحليين. ونظراً للحركات الأخيرة، لن يكون لدى الهند مثل هذه الشركات المحلية العملاقة على المدى المنظور. قارن الهند بالصين، التي تنافس الولايات المتحدة على السوق العالمية في جميع مجالات التكنولوجيا والتجارة والتمويل وما إلى ذلك.

تتفوق الصين على الهند في كل المقاييس - الناتج المحلي الإجمالي للفرد 5x»، براءات الاختراع الدولية 28x» شركات «يونيكورن» التي يتجاوز رأسمالها التأسيسي مليار دولار «7x»، احتياطات النقد الأجنبي «6x»، إنتاج الصناعات التحويلية 10x»، التجارة الخارجية «6x»، توليد الكهرباء 4.5x»، القدرة المركبة على الطاقة الشمسية «6x»، الإنفاق الحكومي «8x»، الإنفاق على البحث والتطوير «20x»، إنتاج الأرز لكل هكتار 2x»، متوسط ثروة الشخص البالغ «13x»، سوق التجارة الإلكترونية «20x»، وسرعة الإنترنت عبر الهاتف المحمول «9x»، والقطارات فائقة السرعة 39000 كيلومتر في الصين مقابل صفر في الهند، ومتوسط العمر المتوقع «77 مقابل 69»، والرعاية الصحية «التصنيف العالمي: الصين - 48، الهند - 145»، والقائمة تطول.

إنّ جميع الهنود القادرين على عكس الاتجاه عندما توجد سياسات مناسبة موجودون في الولايات المتحدة. ضع في اعتبارك أنه في عام 1991، كانت الهند والصين على المستوى نفسه تقريباً لجميع هذه المقاييس. ما الذي تغير؟ حسناً، انفتحت الهند والصين على العالم، ولكن بطرق مختلفة. قامت الصين بحماية سيادتها، في حين تبنت الهند بشكل أعمى «الإصلاحات» النيوليبرالية.

للسيطرة الكاملة على بلد ما، يجب على المرء

السيطرة على ثمانية قطاعات أساسية: التمويل، والأعمال التجارية، والإعلام، والتكنولوجيا، والسياسيين، والجيش، والزراعة، والموارد الطبيعية. يمكنك أن تنظر إلى الهند وترى بوضوح المحاولات الأمريكية الحديثة لإتمام السيطرة فيها. كمثال، في الآونة الأخيرة اشترت شركة فيسبوك وشركات الأسهم الخاصة الأمريكية مثل KKR حصة كبيرة من منصات ريلينس جيو الهندية: عملاق التجارة الإلكترونية والاتصالات والخدمات الرقمية. الهنود الذين يخوفون شعبهم من احتمالية تجسس Huawei و TikTok سيكونون سعداء بالتجسس عليهم بنسبة 100% من قبل Google و Facebook و Microsoft و Nokia/Ericsson وكل شركات التكنولوجيا الغربية الأخرى المرتبطة بأجهزة المخابرات الأمريكية.

وما ينسأه الهنود المؤيدون للولايات المتحدة هو كيف يمكن للولايات المتحدة أن تتحول بسهولة ذهاباً وإياباً، وتحويل حلفائها إلى أعداء، أو العكس. ما بين 1947-1992 دعمت الولايات المتحدة باكستان وكثيراً ما عارضت الهند. تم تزويد جميع الجهاديين في كشمير بالأسلحة الأمريكية في الثمانينيات. نعم، كان بن لادن أيضاً أفضل صديق لأمريكا. مثال آخر: في الحرب العالمية الثانية تعاونت الولايات المتحدة مع روسيا لهزيمة هتلر. في ذلك الوقت، كان ستالين أفضل صديق «مؤقت» لأمريكا - وفي وقت لاحق، تمت شيطنته باستمرار من قبل الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن روسيا دمرت 70% من الجيش النازي، إلا أنّ الولايات المتحدة حصلت على كل الفضل في هزيمة هتلر. علاوة على ذلك، في غضون أسابيع قليلة بعد الحرب العالمية الثانية، كان الجنرالات في الولايات المتحدة يفكرون جدياً في إسقاط قنابل نووية على روسيا!

إنّ الهند الذكية سوف تظل صديقة للولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه سوف تستفيد من الصين من أجل تحقيق السلام مع باكستان. ستكون هذه هي البراعة الأكثر حكمة والتي تستحق جائزة نوبل. تجميد النزاعات الحدودية لبضع سنوات والتركيز على النمو والتجارة والسلام. لا يجب على الهنود أن يسمحوا للولايات المتحدة وأتباعها بجعلهم ضحية لسياسة فرق تسد.

لا يجب على الهنود أن يسمحوا للولايات المتحدة وأتباعها بجعلهم ضحية لسياسة فرق تسد

إحدى عشرة أطروحة عن الموسيقى

كان بول بوركيت «1956-2024»
أسناداً للاقتصاد في جامعة ولاية
إنديانا، ومؤلف كتاب ماركس
والطبيعة «هايماركت، الطبعة
الثانية 2014». وكان أيضاً موسيقيً
الجاز.

■ بول بوركيت
ترجمة قاسيون بتصرف

«1» من وجهة نظر التنمية البشرية، تعد الموسيقى «مثل الشعر إلى حد كبير» وسيلة حاسمة للناس فردياً وجماعياً للتعبير عن مشاعرهم الشخصية والسياسية، بما في ذلك من بيننا من الذين تم تهميشهم أو قمعهم أو تجاهلهم من قبل هياكل القوة السائدة في العالم. فيما يتعلق بالنضال ضد الرأسمالية، يعد تأليف الموسيقى وأداؤها وسيلة أساسية للغاية ليطور الناس قدراتهم التعبيرية الإبداعية والنحوق من صحة هذه القدرات في العمل ضد الثقافة الرأسمالية الشركاتية المهيمنة. يمكن للموسيقى الشعبية أن تمكن الناس من التعبير عن مشاعرهم الشخصية والاجتماعية، وتوصيلها بطرق مبتكرة غير تلك المتاحة في صناعة الثقافة الرأسمالية. ويشمل ذلك الإنتاج التعاوني للموسيقى واستخدام الإنتاج والاداء الموسيقي لكسر الحواجز الطبقية والجنسية والعنصرية وغيرها من الحواجز التي تعيق التنمية البشرية.

يتطلب التطور الحر للبشر، على مستوى أساسي للغاية، قدرة الناس على التعبير عن مشاعرهم الشخصية والاجتماعية والتعبير عنها وايصالها فردياً وجماعياً استجابة للعلاقات الاجتماعية والعلاقات الشخصية التي يعيشون ويعملون ويتطورون فيها كبشر. قد يكون تطوير القدرة على التعبير عن المشاعر وتوصيلها جانباً أساسياً لما يحدد التنمية البشرية مقارنة بتطور الأنواع الأخرى. يعد التعبير الموسيقي جزءاً مهماً من هذه القدرة، لأسباب ليس أقلها أنها لا تقتصر على المشاعر التي يمكن التعبير عنها بالكلمات. يمكن للموسيقى أيضاً أن تعبر عن المشاعر التي تكون إما بطبيعتها خارج نطاق الكلمات أو في المراحل المبكرة قبل النطق من الظهور والتعبير.

«2» تهيمن على الثقافة الرأسمالية ضرورات القيمة التبادلية «لإنتاج والتبادل والتوزيع القائم على الربح». يتضمن ذلك تقسيم الأنشطة الموسيقية وغيرها من الأنشطة الإبداعية إلى مجالات منفصلة للإنتاج والاستهلاك «تصبح الموسيقى شيئاً يشتريه الناس بشكل فردي، وليس شيئاً يصنعه فردياً وجماعياً»؛ وتقسم الأنشطة والمنتجات الإبداعية إلى فئات تسويقية جماعية منفصلة، وذهب أشكال التعبير الموسيقية وغيرها من أشكال التعبير الثقافي من أصولها الشعبية وتحويلها إلى سلع يتم تسويقها على نطاق واسع؛ وبطبيعة الحال، فرض تقسيم العمل الهرمي، على شكل ربح، ومدفوع بالربح على الإنتاج الموسيقي نفسه. كل هذا يمكن إرجاعه إلى سيطرة تراكم رأس المال على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحويل القيم الاستيعابية «أي الثروة بمعنى التنوع الغني للتنمية البشرية» إلى مجرد أشكال القيمة التبادلية، للثروة في العالم، مجردة تتحرك من خلال دوائر رأس المال.

«3» عندما تقتصر تجارب الناس الموسيقية على استهلاك و/أو إنتاج موسيقياً رأسمالية

الشركات، فإن قدراتهم على استخدام الموسيقى فردياً وجماعياً كوسيلة للتعبير عن مشاعرهم وإيصالها بشكل مستقل «مشاعر مختلفة من السعادة واليأس والتضامن والعزلة وما إلى ذلك» يعانون من التقرم، والضمور، والعزلة، والتخلف بشكل عام. ويحدث هذا الاغتراب للقدرات الإبداعية حتى للموسيقيين أنفسهم إذا كان إنتاجهم الموسيقي يقتصر على أداء نسخ «غلاف» من الأعمال الموسيقية المقبولة من قبل الشركات، أو على أعمال «جديدة» تحاكي الأشكال المقبولة تجارياً. وبهذه الطريقة، يمكن النظر إلى صناعة الموسيقى الرأسمالية الشركاتية باعتبارها طريقة يقوم النظام من خلالها بتقييد وتشويه التنمية البشرية، وتوجيهها إلى أشكال ومنافذ لا تهدد النظام فحسب، بل تعزز في الواقع سلطة رأس المال على حياة الإنسان، وإطارها المادي والاجتماعي.

«4» لا يقتصر الأمر على أن تصبح الموسيقى سلعة متاحة للشراء. بل أن تصبح الموسيقى المبرمجة للشركات بمثابة موسيقى تصويرية للوجود الإنساني المغترب في العمل، وفي وسائل النقل، أثناء التسوق، في الحانات والمطاعم، في عيادة الطبيب والمكاتب الأخرى ومناطق الانتظار حيث يقضي الناس أوقاتهم، في الشوارع.

الهاتف، والإنترنت، وما إلى ذلك. يبدو أن هذه البيئة الموسيقية المبرمجة والمحددة سلفاً تقدم العديد من الاختيارات الموسيقية، ولكنها اختيارات ضمن بدائل مقيدة ومصنفة بوساطة رأس مال الشركات، الذي يكون إنتاجه في حد ذاته مقيداً ومتشكلاً بالمنافسة الرأسمالية وأولويات الربح - وليس بمتطلبات التنمية البشرية الفردية والجماعية. بالإضافة إلى ذلك،

يعتمد عدد الخيارات المتاحة على الظروف بما في ذلك القدرة على الدفع، وأزياء الشركات السائدة والبدع، والتنشئة الاجتماعية السابقة للأسر ومديري الأعمال في التفضيلات الموسيقية السائدة.

«5» صحيح أن التعبير عن المشاعر الشخصية والسياسية ليس الوظيفة الصالحة الوحيدة للموسيقى. المتعة الخالصة «بما في ذلك الاسترخاء»، والاحتفال وتعزيز التقاليد، وتطوير وشحن المهارات الفنية ومهارات الأداء هي أمور أخرى. لكن الوظيفة التعبيرية للموسيقى هي الأكثر أهمية لتطوير تلك القدرات الإبداعية والتعبيرية التي تميز البشرية باعتبارها كائناً فريداً وأعباً بذاته ومتعاطفاً اجتماعياً. وبالتالي، فإن حصر التعبير الموسيقي وتوجيهه إلى أشكال ومشاعر قابلة للتسليع التنافسي وتراكم رأس المال هو أسلوب مهم تعمل من خلاله الرأسمالية على إعاقة التنمية البشرية وتشويهها. على العكس من ذلك، يمكن النظر إلى نضالات الموسيقيين ومحبي الموسيقى من أجل الاستقلال في التعبير الموسيقي «داخل السوق وضدها وخارجها» كجزء من النضال الأوسع من أجل التنمية البشرية، أي بشكل مجازي «وأحياناً بشكل واضح تماماً» النضالات الاشتراكية.

«6» عند تحويل الموسيقى إلى سلعة يشتريها الناس «والشركات»، يصبح إنشاء الموسيقى في حد ذاته مقيداً بأولويات الشركات. يتم تشجيع الموسيقيين على «البحث عن السوق» في عملية تحديد الأشكال التي يريدون التعبير بها عن أنفسهم، وكذلك في اختيار أنواع المشاعر التي يرغبون في التعبير عنها. غالباً ما تقتصر القدرات وأشكال التعبير الموسيقية على قنوات آمنة ويمكن التنبؤ بها تجارياً،

باستثناء عدد قليل من المنتجين المتميزين للثقافة الطليعية الذين هم بتمويل من المنح التأسيسية، والمناصب الجامعية، وما شابه ذلك، قادرون على القيام ببعض أشكال الإبداع الجديدة، ولكن بطريقة تنفر منها الغالبية العظمى من العاملين والمجتمعات بينما تلبى الاحتياجات الثقافية للشركات البرجوازية «موسيقى الجاز في مركز لينكولن والمنظمات المماثلة، على سبيل المثال».

«7» بالنظر إلى هذه الميول، فإن الجهود المستقلة التي يبذلها الناس للتعبير عن مشاعرهم الشخصية والسياسية من خلال الموسيقى تنطوي بطبيعتها على نضال بالمعنى الشمولي تماماً، النضال من أجل ابتكار أشكال جديدة من التعبير ضمن وضد الميول السائدة لموسيقياً رأسمالية الشركات. يتضمن جزء من هذا، النضال ضد ميل رأس المال إلى احتضان وتسويق الأعمال الموسيقية الموجودة «وتحويلها إلى أشكال منعزلة» والتي تكمن أصولها في الجهود الإبداعية والحررة للأفراد والجماعات للتعبير عن أنفسهم. لقد تم بهذه الطريقة، بما في ذلك تلك التي نشأت من النضالات الشعبية ضد الرأسمالية، ومن أجل الديمقراطية، ومن أجل التحرر الجنسي والعنصري. في الوقت نفسه، أحد الأبعاد المهمة للنضال الموسيقي هو استخدام وإعادة تشكيل الأشكال الموجودة - حتى تلك التي تحمل علامات الاغتراب الرأسمالي للشركات - بطرق جديدة ومبتكرة بشكل مستقل وربما مناهضة للرأسمالية. وحتى داخل قلاع ثقافة الشركات، نجح بعض الفنانين في اتخاذ مواقف تقدمية «الغضب ضد الآلة هو أحد الأمثلة الحديثة».

أمريكا... وهم الديمقراطية

تشبه «ديمقراطية» الغرب والولايات المتحدة الأمريكية المفرقات النارية عندما تطلق في الهواء، فهي تعد بالكثير، أصوات عالية واللوان صارخة ولكن ما أن تنفجر في السماء حتى تنلاشى مخلفة وراءها الفراغ.

■ إيهات الخبايا

فعلاً صار بإمكاننا أن نرى شيئاً آخر مبهجاً بعد البهجة التي سببها طوفان الأقصى، كما اعتبرته الأكاديمية الجامعية جودي دين التي نشرت مقالة بعنوان «فلسطين تتحدث باسم الجميع» على موقع «فيرسو» وصفت فيها مشهد الطائرات الشراعية الفلسطينية التي عبرت إلى الأراضي المحتلة في السابع من تشرين الأول الماضي بأنها كانت «مبهجة للعديد منّا». وأكملت: «من منا لم يشعر بالانفعال لرؤية الناس المضطهدين وهم يهدمون الأسوار التي تحيط بهم، ويحلقون في السماء هرباً، ويطيرون بحرية في الهواء؟». واستخلصت بأن مشهد السابع من أكتوبر كان «تحطيماً جماعياً لحدود الممكن، وجعل الأمر يبدو كما لو أن بمقدور أي منا أن يكون حراً، وكما لو أن الإمبريالية والاحتلال والقمع يمكن الإطاحة بها، وستتم الإطاحة بها». المقال الذي تسبب في إعفائها من التدريس في «كليات هوبارت وويليام سميث» في نيويورك.

نكتة سمجة

ما أعادنا اليوم إلى ذكر موقف جودي دين هذا هو أن كلماتها السابقة تختزل المشهد اليوم، لما يحصل في الجامعات الأمريكية والأوروبية. فقد انطلقت احتجاجات واسعة بما يشبه الدومينو في كثير من الجامعات، وما زالت، وقد

قوبلت هذه الاحتجاجات بالقمع. يتابع الناس تطورات ما يحدث على الشاشات، ويشاهدون بعيونهم انهيار وهم «الديمقراطية» التي تبجح فيها الغرب لعقود مضت في عقر دارها، بشكل واضح وصريح، وفقاً للعيون، خاصة تلك التي ما زالت مستمرة بالدفاع عن ثقافة ومفاهيم «الغرب المتحضر» وديمقراطيته، وما زالوا يظنون أن ثمة إمكانية لتحقيق «الحلم الأمريكي». متغاضين عن الوقائع

التي تثبت بطلانها، فما يحدث اليوم من قمع للاحتجاجات أثبت أن مؤسسات التعليم العالي كغيرها من المؤسسات الاقتصادية والعسكرية والإعلامية جزء من النظام الإمبريالي وأنه أمين على دعم الكيان الصهيوني بصفته المعبر عن رأس المال المالي العالمي لهذا النظام، حتى لو اضطر إلى هدم شعارات الصورة التي رسمها عن نفسه لسنوات، «فالحرية الأكاديمية وحق التعبير» تحولت إلى نكتة سمجة.

بطن الوحش

علقت دين في حديثها للصحافة واصفة

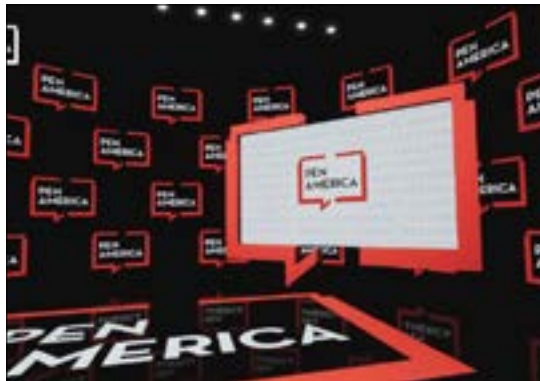
الوضع حينها: «إن عدم القدرة على الاعتراف بشجاعة المقاومة وعزمها هو أحد الأشياء التي تمنع تطوير أكبر قدر من التضامن الذي نحتاجه حقاً هنا في بطن الوحش، في الولايات المتحدة، للمشاركة في وقف هذه الإبادة الجماعية وتقديم دعم حقيقي للفلسطينيين». الفرز اليوم أوضح ما يكون وهو يتسارع في كل الاتجاهات، ولن يكون هناك ثمة تبرير يتلطف خلفه أي موقف. فإما أن تكون مع الحق والحقيقة وإما أن تكون مع معسكر العدو.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



لقطة لشارلي شابلن وجاكي كوغان في فيلم «الطفل»



بسبب غزة!

ألغت منظمة القلم الأمريكية «PEN America» حفل توزيع جوائزها لعام 2024، بعد أن سحب ما يقرب من نصف الكتاب المرشحين لجوائزها أعمالهم احتجاجاً على موقف المنظمة من العدوان على غزة. وأعلنت المجموعة المخصصة لحرية التعبير إلغاء جوائز 29 نيسان في مدينة نيويورك. وقام نحو 28 من أصل 61 مؤلفاً ومترجماً تم ترشيحهم لجوائز هذا العام بسحب كتبهم، مشيرين إلى انتقار المنظمة لدعم الكتاب الفلسطينيين. وتأتي مقاطعة الكتاب وسط استياء متزايد في المجال الأدبي بشأن رد فعل منظمة القلم الأمريكية على العدوان «الإسرائيلي» المستمر على قطاع غزة. ودعا أكثر من 1300 كاتب وشاعر، منظمة القلم الأمريكية، إلى «التحلي بنفس الحماس والشغف الذي لديهم تجاه الكتب المحظورة في الولايات المتحدة للتحديث علناً عن النشر الفعليين في فلسطين».

وكان صمت منظمة القلم الأمريكية عن الإبادة الجماعية الصهيونية ضد سكان غزة، ومن بينهم كتاب وشعراء، سبباً في توجيه رسالة مفتوحة وثّع عليها أكثر من 600 كاتب وروائي من جنسيات مختلفة، تدعو المنظمة إلى اتخاذ موقف واضح وصريح بشأن العدوان على غزة.

بسبب فلسطين!

حض أكثر من 400 فنان إيرلندي مواطنهم المرشحة لمسابقة الأغنية الأوروبية «يورو فيجن» بامي ثاغ، على أن تكون «على الجانب الصحيح من التاريخ»، من خلال مقاطعة هذا الحدث المقرر إجراؤه في أيار المقبل في مالمو السويد، بسبب مشاركة الكيان الصهيوني فيه. وكتب هؤلاء الفنانون في رسالة مشتركة: «نطلب منك الانسحاب من يورو فيجن 2024 استجابة لدعوة الفلسطينيين إلى مقاطعة المسابقة بسبب مشاركة إسرائيل». وأضافوا: «من خلال مشاركتك في يورو فيجن، ستكون إلى جانب الظالم». وأثارت مشاركة دولة الاحتلال في مسابقة يورو فيجن احتجاجات عدة هذه السنة بسبب العدوان على غزة الذي دخل شهره السابع، وتركزت الانتقادات على الجهتين المنظميتين وهما الاتحاد الأوروبي للإذاعة والتلفزيون السويدي العام «إس في تي». وواجه الاتحاد الأوروبي ضغوطاً من الدول المشاركة في المسابقة.

فقد نشرت جمعية موسيقية أيسلندية على موقعها على فيسبوك في كانون الأول الماضي «علينا جميعاً اتخاذ موقف ضد الحرب وقتل المدنيين والأطفال الأبرياء، ولدينا دائماً خيار عدم ربط اسمنا بمثل هؤلاء، سواء كنا أفراداً أو مؤسسات تابعة للدولة».

رد اعتبار الفلسفة وسؤال التحول الحضاري مجدداً «3»



في المادتين السابقتين حاولنا تتبع التحوّلات في علاقة الذات-الموضوع انطلاقاً من التحوّلات التاريخية في توازن القوى الطبقي. التحوّلات كانت ضمن الفلسفة نفسها ومذاهبها المتصارعة، وضمن التطبيق الاجتماعي-الاقتصادي السياسي للفلسفة، أي نمط الحياة وعلاقة الفرد-الطبقة بالواقع، حيث كنا قد وصلنا إلى الانتقال من الهيمنة القهرية نحو الهيمنة عبر القبول، استناداً إلى التيار المثالي الذاتي. وفي المادة الراهنة نستكمل هذا التتبع نحو مراحل لاحقة ومعانيه السياسية والفلسفية.

■ د. محمد المعوش

من الهيمنة القهرية نحو الهيمنة من خلال القبول

إن التوازن الطبقي التاريخي الذي تبلور في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية نقل الفلسفة من مجال ممارسة النخب الحاكمة إلى مجال ممارسة الغالبية من قوى العمل. وهذا الانتقال حصل على أساس انفتاح المجال التاريخي للذات في تحقيقها الروحي والحاجات النفسية، من موقع الواقع الموضوعي المتلائم مع قوانين التحول التاريخي، في تحويل الواقع والتغيير من مجتمع منقسم طبقياً إلى آخر لا طبقي، من خلال تجاوز الرأسمالية في حالتها. ولأن هذا الانقسام هو قاعدة الانقسام الفلسفي بين المادية والمثالية، فإن المناورة التي قامت بها القوى المهيمنة حملت في داخلها تناقضها الخاص. فالمثالية الذاتية التي هي الأساس الفلسفي للنموذج الفردي الليبرالي تستند إلى نكران للموضوع، ولا وجود في مذهبها إلا للذات-الفرد في العالم. هذا التناقض الداخلي تطوّر في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولاحقاً انفجر وما زال في مرحلة ما بعد الأزمة التي بدأت في العقدين الماضيين وتحديداً ما بعد العام 2008.

مرحلة ما بعد الحرب الباردة

التحول في معادلة عمل-رأس المال، وارتفاع وزن العمل مقابل رأس المال، الذي حصل نتيجة المناورة التاريخية المتمثلة بدولة الرفاه الكينزية، هذا التحول اختلّ بشكل واضح في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وحصل توسع لصالح رأس المال على حساب العمل على كل المستويات في السياسة والاقتصاد والوعي، إلخ. وفلسفياً يمكن القول بأن هجوماً على «الموضوع» حصل، أي هجوماً على الشروط المادية في سيرها مع الضرورة التاريخية، ما عني بشكل تلقائي

توسعاً للمثالية الذاتية، التي تضخّمت في سياق النيوليبرالية. فالتوسع في رأس المال فرض توسعاً متناسباً للنموذج الفردي الاستهلاكي الذي صار هو الخط المرجعي للهيمنة، من خلال القبول بكونه لا يمكن العودة عنه لصالح النموذج القهري، وذلك في مرحلة عملت فيها الرأسمالية على الظهور بمظهر المنتصر عالمياً. وهذا لم يكن تطبيقاً صافياً، فالفعل القهري حصل في العديد من المراحل والأماكن. وحتى لا نظهر اختزالين، ولتوخّي الدقة، يمكن القول إنّ نموذجاً هجيناً من القهر-القبول قد جرى اعتماده، وما الحروب «المحدودة» التي قامت بها الإمبريالية منذ لحظة انهيار الاتحاد السوفياتي إلا تعبير عن هذا النموذج، من يوغسلافيا إلى العراق. على كل حال، حتى في مرحلة ما قبل الحرب الباردة لم يكن نموذج الهيمنة من خلال القبول صافياً أيضاً، ولكن عنوان ممارسة الإمبريالية في فعلها القهري كان يحصل تحت شعار «الديمقراطية» الذي صار تكتيفاً لكل سعي الذات للتحقق المعنوي، وكان النموذج الفردي الاستهلاكي هو نموذجها المطلق. وكانت كل الحرب على الاشتراكية والاتحاد السوفياتي تحت هذا العنوان، أي في تعظيم دور الفرد في الرأسمالية الذي «يغيّب» في الاشتراكية لصالح الجماعة كما يزعم منظرو الرأسمالية.

حسناً، ودون استطراد، إنّ التضخّم في النموذج الفردي الليبرالي، مع كل تبعاته في الاستهلاك والدعاية والوعي المتمثل بنموذج «الترفيه المفرط»«السليبي» على حساب العلاقة الإبداعية «الإيجابية»، قد ضخم من وزن الذات على حساب الموضوع وفي تناقض معه، أي للدقة، على حساب شروط التحقق المادي للذات كتحقق جماعي، فالذات جرى عزلها عن المصلحة الجماعية للنوع البشري. والتضخم المطلق للذات من موقع المثالية الذاتية كان ضرورياً لتمير مصالح رأس المال على حساب العمل. وهذا

التناقض كانت الفلسفة قد بلورته في القول بأن المذهب المثالي الذاتي يعزل الذات عن الموضوع، وعن العالم. وهذا التناقض الداخلي للمثالية الذاتية بدأ بالتطور من خلال عوارض عديدة خلال عقود ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتحديداً توسع هوامش المرض النفسي-العقلي.

هذه العوارض كانت تعبيراً عن التناقض بين حاجات تحقق الذات والنموذج المعتمد في شروط التحقق، ما ولّد تناقضاً داخلياً في العقل الفردي للغالبية. إنّ هيمنة النموذج الفردي المثالي على الوعي دخل في تناقض مع عدم الرضى في إشباع حاجات التحقق الذاتي، وتحديداً السعي للسعادة وقيمة الذات في العالم، نتيجة استبعاد الموضوع من المعادلة. فالتناقض بين رأس المال-العمل صار هنا تناقضاً داخلياً. فالهجوم على الموضوع الذي فرضه توسع رأس المال تطلب هجوماً على الذات، التي هي الجانب الذاتي من الموضوع. فالذات التي ظهرت من موقع قوى العمل هي جزء من الموضوع ولكنها على عكس ذات النخب، هي في تلاؤم وتناسب مع الموضوع، أي الشروط التاريخية وقوانين التحول، على عكس الذات من موقع النخب الحاكمة التي هي في تناقض مع هذه الشروط والقوانين. هذه العوارض ظهرت في أزمة 2008 في شكلها غير الانفجاري، وتحديداً اجتياح الاكتئاب والقلق والموت الروحي من جهة، ومن جهة أخرى اللاهث الكمّي خلف الواقع للحثع عن مصادر إشباع جديدة تحت شعار «استهلاك أكثر يعني أفضل»، كتعبير عن فشل نموذج التحقق. وهذه العوارض تشكّل لها اقتصادها الخاص في العلوم والطب المهيمن وتوسّع الاستهلاك «الترفيهي» «الذي صار متطرفاً».

مرحلة ما بعد أزمة 2008

إنّ انفجار أزمة 2008 كان نقطة ضيق الهوامش الاقتصادية-الأمنية-الاجتماعية-السياسية لإمكانية تحقق النموذج المثالي الذاتي، فتخديم النموذج، أي الهيمنة من خلال القبول، لم تعد ممكنة، فأنفجر التناقض ضمن النموذج المثالي الذاتي. وهذا الانفجار حصل من خلال عودة الموضوع الذي جرى الهجوم عليه خلال العقود السابقة، فعاد ليفرض نفسه من خلال الهزات

الاقتصادية والسياسية والنفسية-الروحية والأمنية وكل أشكال الأزمات. وعودة الموضوع هي انتقام الواقع وشروطه من أجل البقاء، أي التطور والانتقال نحو نموذج عقلاني للإنسانية. هذه المرحلة شكّلت فشلاً للنموذج المثالي الذاتي ومعها لمرحلة الهيمنة من خلال القبول. وهنا دخل العقل المهيمن ومشروعه في أزمة البحث عن بديل يبقى الانقسام قائماً، فالانتقال نحو نموذج توليف ذات-موضوع يعني انتقالاً في نظام الإنتاج الاجتماعي كلّ وحلّ تناقض عمل-رأس المال الذي تعبّر عنه الفلسفة وذروة تطورها «المادية الجدلية» كتعبير مادي عن توليف هيغل المثالي الجدلي. ولهذا كان «المُخرج» الوحيد لدى القطب المهيمن هو في توجّه نحو المثالية المتطرفة في شكلها المادي الصّلف الذي يلغي العقل-الذات، والمثالي الصّلف الذي يلغي الواقع. وهذا ما كان يتطور وبشكل واضح في السنوات السابقة. هذا أقصى ما توفّره الترسّانة الفلسفية المثالية من أجل الحفاظ على الانقسام في لحظة التقارب الشديد بين الذات والموضوع. إذا كان «الحلّ» تدميراً للموضوع والذات على حد سواء، وهو نموذج انتحاري في تحقيقه اجتماعياً-اقتصادياً خارج الفلسفة، فإنه تطبيق اللاعقلانية والعدمية التي تعبّر عنها الفلسفة المثالية المتطرفة.

خلاصة سريعة

حتى لا نطيل ونفتتح مادة أخرى، يمكن القول بأن الفلسفة كحقل اختبار تاريخي مبكّر للتاريخ وعلاقاته لا تسمح بمناورات تاريخية جديدة للحفاظ على الواقع المنقسم، وأي نقلة جديدة لوقف تدمير الذات والموضوع، من خلال ضرب العقل وضرب الانظام الاجتماعي ككل، هي توليف للذات والموضوع كجوهر لأي مشروع انتقال حضاري يحافظ على الحضارة من خلال تطويرها، فالتناقض القائم هو تناقض داخلي وليس فقط بين قوى عالمية تتصارع «من الخارج». هذا ما يجب أن يوضع على الطاولة عالمياً اليوم من باب الفلسفة والاقتصاد السياسي، فلا انفصال بينهما في هذه اللحظة التاريخية من تقارب الجوهر والظاهر، فالتاريخ في لحظة القطع الكبرى ليعي ذاته ويقيض على تحقيقه يصير فلسفياً في لغته الصريحة.

التناقض القائم هو

تناقض داخلي وليس

فقط بين قوى

عالمية تتصارع

«من الخارج» هذا

ما يجب أن يوضع

على الطاولة عالمياً

اليوم من باب

الفلسفة والاقتصاد

السياسي